

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

دور القطاع المصرفي الفلسطيني في النمو الاقتصادي

إعداد
رعد مهيب عبد الرحمن شبيب

إشراف
د. خالد زيدان
د. شذا قمحية

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات
الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2020م

دور القطاع المصرفي الفلسطيني في النمو الاقتصادي

إعداد

رعد مهيب عبد الرحمن شبيب

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2020/09/02م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

1. د. خالد زيدان / مشرفاً ورئيساً

.....

2. د. شذا قمحية / مشرفاً ثانياً

.....

3. أ. د. خالد الصويص / ممتحناً خارجياً

.....

4. د. رابع مرار / ممتحناً داخلياً

.....

الإهداء

إلى اللذين ربّيتني صغيراً... ورعيتني كبيراً... وأحسننا إليّ كثيراً
وكان رضاكما عليّ سبباً لأن يوفّقني ربي... إلى والدي العزيز ووالدتي الرؤوم.

إلى رفيقة الدّرب وشريكة العمر... زوجتي الغالية.

إلى الشّموع التي احتدقت لتضيء لي دربي.. إلى العيون التي سهرت معي الليالي.. إلى
القلوب التي غمرتني بالمحبة.. إلى الشّفاة التي تمتن لي النّجاح... اخوتي واخواتي

إلى الطاقم التدريسي في جامعة النّجاح الوطنية

لكم جميعاً أهدي سهرتي وتعبتي وجهدي...

الشكر والتقدير

قال تعالى ♦ (وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) النحل: 78

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ما أنعم الله على عبد نعمة فحمد الله عليها. إلا كان ذلك الحمد أفضل منه تلك النعمة "

أشكر الله على ما أنعم عليّ من نعمه الظاهرة والباطنة، وعلى ما هداني إليه من التوفيق والسداد، ثم أتقدم بالشكر الجزيل لمدرستي جميعاً، الذين تفصلوا عليّ بإفادتي بثمرة علمهم، وأخصّ بالشكر أساتذتي الأفاضل الدكتور خالد زيدان والدكتورة شذا قمحية على ما قدّماه لي من دعم ومساندة ومتابعة، وعلى تحمّلهم المشقة والعناء في التوجيه والتصويب من بداية البداية حتى خرجت الرسالة في صورتها النهائية، فلهما عظيم الشكر والامتنان، وجزاهما الله خير الجزاء، ووفقهما وسدّد عليّ طريق الخير خطاهما، والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة؛ لتفصّلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وتقديم ملحوظاتهم القيمة لإثرائها وإخراجها بأفضل صورة.

والله أسأل التوفيق والسداد

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور القطاع المصرفي الفلسطيني في النمو الاقتصادي

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيث ما أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب: *أحمد مهدي عبد الرحمن شبيب*

Signature:

التوقيع: *أحمد شبيب*

Date:

التاريخ: 2 - 9 - 2020

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	فهرس الجداول	ط
	فهرس الأشكال	ن
	الملخص	س
	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
1.1	مقدمة الدراسة	2
2.1	مشكلة الدراسة	4
3.1	أهمية الدراسة	6
4.1	أهداف الدراسة	7
5.1	الدراسات السابقة	8
1.5.1	الدراسات المحلية	8
2.5.1	الدراسات العربية	13
3.5.1	الدراسات الأجنبية	16
4.5.1	تعقيب على الدراسات السابقة	18
6.1	منهجية الدراسة	18
7.1	فرضيات الدراسة	18
8.1	متغيرات الدراسة	20
9.1	نموذج الدراسة	21
10.1	محددات الدراسة	22
	الفصل الثاني: الإطار النظري	23
	المبحث الأول: القطاع المصرفي الفلسطيني	24
1.2	نظرة عامة على القطاع المصرفي الفلسطيني	24
2.2	مصادر أموال الجهاز المصرفي	26

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.2.2	هيكلية الودائع في المصارف العاملة في فلسطين	27
2.2.2	حقوق الملكية	30
3.2	استخدامات أموال الجهاز المصرفي (الموجودات)	32
1.3.2	التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي الفلسطيني	32
1.1.3.2	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب المناطق الجغرافية	33
2.1.3.2	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب العملة	35
3.1.3.2	توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة	36
4.1.3.2	توزيع المحفظة الائتمانية بين القطاعين العام والخاص للفترة 2017-2013	38
5.1.3.2	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية	39
1.5.1.3.2	الائتمان الموجه للقطاع الزراعي	40
2.5.1.3.2	الائتمان الموجه لقطاع الصناعة والتعدين	41
3.5.1.3.2	الائتمان الموجه لقطاع الإنشاءات والأراضي	42
4.5.1.3.2	الائتمان الموجه للقطاع التجاري	43
5.5.1.3.2	الائتمان الموجه لقطاع النقل	44
2.3.2	التوظيفات الخارجية	45
4.2	قنوات تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي	47
1.4.2	قناة عرض النقد وتوفير السيولة	47
2.4.2	قناة حشد المدخرات	49
5.2	الارتباط بين القطاع المصرفي وبورصة فلسطين	50
6.2	تحديات القطاع المصرفي الفلسطيني	51
1.6.2	غياب العملة الوطنية	51
2.6.2	عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي	52
3.6.2	ضعف التجارة الخارجية الفلسطينية	54
4.6.2	ضعف منظومة التشريعات القانونية	55
5.6.2	الانقسام الفلسطيني	56
	المبحث الثاني النمو الاقتصادي	57
1.2.2	المقدمة	57

الرقم	الموضوع	الصفحة
2.2.2	مفهوم النمو الاقتصادي	57
3.2.2	مؤشرات النمو الاقتصادي	58
4.2.2	مصادر تمويل النمو الاقتصادي	59
5.2.2	أهداف النمو الاقتصادي	65
6.2.2	محددات النمو الاقتصادي	65
7.2.2	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الفلسطيني	67
8.2.2	معدل نمو الائتمان المصرفي للناتج المحلي	69
	الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها	71
1.3	المقدمة	72
2.3	مجتمع الدراسة	72
3.3	جمع البيانات	73
4.3	الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات	74
5.3	المتغيرات المستخدمة في نماذج التحليل الإحصائي	77
1.5.3	تعريف المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والضابطة	77
1.1.5.3	المتغير التابع	77
2.1.5.3	المتغيرات المستقلة والضابطة	78
3.1.5.3	فرضيات الدراسة الأساسية والفرعية	83
	الفصل الرابع: نتائج الدراسة	87
1.4	المقدمة	88
2.4	نتائج الدراسة	88
	الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات	127
1.5	النتائج	128
2.5	التوصيات	130
	قائمة المصادر والمراجع	132
	Abstract	b

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (1)	مؤسسات القطاع المصرفي الفلسطيني كما هي نهاية. 2017	26
جدول (2)	ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية) 2013-2017 (بالمليون دولار)	27
جدول (3)	نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع خلال الفترة 2008-2017.	33
جدول (4)	التسهيلات الائتمانية المباشرة 2013-2017. (بالمليون دولار)	36
جدول (5)	توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة للفترة 2008-2017. (مليون دولار)	39
جدول (6)	التوزيع النسبي للتسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (2008-2017)	40
جدول (7)	الائتمان الزراعي والثروة الحيوانية (مليون دولار)	41
جدول (8)	التسهيلات الائتمانية لقطاع الصناعة والتعدين (مليون دولار)	42
جدول (9)	الائتمان الموجه لقطاع العقارات والإنشاءات والأراضي (مليون دولار)	43
جدول (10)	الائتمان الموجه للقطاع التجاري (مليون دولار)	44
جدول (11)	لائتمان الموجه لقطاع النقل (مليون دولار)	45
جدول (12)	مؤشرات الصادرات الفلسطينية المرصودة للفترة 2015-2016 (بالمليون دولار أمريكي)	54
جدول (13)	الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه	59
جدول (14)	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2008-2017)	67
جدول (15)	الائتمان المصرفي والناتج المحلي	69
جدول (16)	المصارف العاملة في فلسطين عام 2017	73
جدول (17)	مصفوفة الارتباط ما بين متغيرات الدراسة مصفوفة الارتباط ما بين متغيرات الدراسة	90
جدول (18)	القيم الإحصائية الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة	91
جدول (19)	اختبار ANOVA بين النفقات الحكومية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	92

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (20)	نموذج معادلة الانحدار البسيط بين النفقات الحكومية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	93
جدول (21)	قيم R و Square R للعلاقة ما بين النفقات الحكومية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	93
جدول (22)	اختبار ANOVA بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	94
جدول (23)	نموذج معادلة الانحدار البسيط بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	95
جدول (24)	قيم R و Square R للعلاقة ما بين النفقات الحكومية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	95
جدول (25)	اختبار ANOVA بين معدل أصول البنك ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	96
جدول (26)	نموذج معادلة الانحدار البسيط بين أصول البنك ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	97
جدول (27)	قيم R و Square R للعلاقة ما بين أصول البنك ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	97
جدول (28)	اختبار ANOVA بين معدل نسبة القروض المحلية (للمقيم) ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	98
جدول (29)	نموذج معادلة الانحدار البسيط بين نسبة القروض المحلية للمقيم ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	99
جدول (30)	قيم R و Square R للعلاقة ما بين نسبة القروض المحلية (للمقيم) ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	99
جدول (31)	اختبار ANOVA بين نسبة المصارف المحلية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	100
جدول (32)	نموذج معادلة الانحدار البسيط بين نسبة المصارف المحلية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	101
جدول (33)	قيم R و Square R للعلاقة ما بين نسبة المصارف المحلية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	101

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (34)	اختبار ANOVA بين معدل التضخم ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	102
جدول (35)	نموذج معادلة الانحدار البسيط بين معدل التضخم ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	102
جدول (36)	قيم R و Square R للعلاقة ما بين معدل التضخم ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	103
جدول (37)	اختبار ANOVA بين الودائع المصرفية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	104
جدول (38)	نموذج معادلة الانحدار البسيط بين الودائع المصرفية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	104
جدول (39)	قيم R و Square R للعلاقة ما بين الودائع المصرفية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	105
جدول (40)	اختبار ANOVA بين نسبة الائتمان المباشر المقدم من البنك ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	106
جدول (41)	نموذج معادلة الانحدار البسيط بين نسبة الائتمان المباشر المقدم من البنك ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	106
جدول (42)	قيم R و Square R للعلاقة ما بين نسبة الائتمان المباشر المقدم من البنك ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	107
جدول (43)	اختبار ANOVA بين التسهيلات الائتمانية غير المباشرة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	108
جدول (44)	نموذج معادلة الانحدار البسيط بين التسهيلات الائتمانية غير المباشرة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	108
جدول (45)	قيم R و Square R للعلاقة ما بين التسهيلات الائتمانية غير المباشرة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	109
جدول (46)	اختبار ANOVA بين استثمارات البنك في الأوراق المالية المحلية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	110
جدول (47)	نموذج معادلة الانحدار البسيط بين استثمارات البنك في الأوراق المالية المحلية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	110

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (48)	قيم R و $Square R$ للعلاقة ما بين استثمارات البنك في الأوراق المالية المحلية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	111
جدول (49)	اختبار ANOVA بين صافي هامش الفائدة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	112
جدول (50)	نموذج معادلة الانحدار البسيط بين صافي هامش الفائدة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	112
جدول (51)	قيم R و $Square R$ للعلاقة ما بين صافي هامش الفائدة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	113
جدول (52)	اختبار ANOVA بين تأثير التوظيفات الخارجية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	114
جدول (53)	نموذج معادلة الانحدار البسيط بين تأثير التوظيفات الخارجية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	114
جدول (54)	قيم R و $Square R$ للعلاقة ما بين تأثير التوظيفات الخارجية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	115
جدول (55)	اختبار ANOVA بين معدل نسبة القروض إلى الودائع ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	116
جدول (56)	نموذج معادلة الانحدار البسيط بين نسبة القروض إلى الودائع ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	116
جدول (57)	قيم R و $Square R$ للعلاقة ما بين نسبة القروض إلى الودائع ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	117
جدول (58)	اختبار ANOVA بين معدل نسبة التسهيلات الائتمانية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	118
جدول (59)	نموذج معادلة الانحدار البسيط بين نسبة التسهيلات الائتمانية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	118
جدول (60)	قيم R و $Square R$ للعلاقة ما بين نسبة التسهيلات الائتمانية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	119
جدول (61)	اختبار ANOVA بين معدل نسبة الائتمان الاستهلاكي ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	120

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (62)	نموذج معادلة الانحدار البسيط بين نسبة الائتمان الاستهلاكي ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	120
جدول (63)	قيم R و Square R للعلاقة ما بين نسبة الائتمان الاستهلاكي ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	121
جدول (64)	نموذج معادلة الانحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	122
جدول (65)	اختبار ANOVA بين جميع المتغيرات المستقلة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في نموذج الانحدار المتعدد	122
جدول (66)	قيم R و Square R للعلاقة ما بين المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار المتعدد ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	123
جدول (67)	نموذج معادلة الانحدار النهائي للدراسة	126

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
شكل (1)	هيكل الودائع المصرفية والغير مصرفية 2017	28
شكل (2)	توزيع ودائع العملاء حسب العملة لعام 2017	28
شكل (3)	الودائع المصرفية والودائع الغير مصرفية 2017	30
شكل (4)	صافي حقوق الملكية 2013-2017	31
شكل (5)	هيكل صافي حقوق الملكية لعام 2017	31
شكل (6)	توزيع المحفظة الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية 2017	35
شكل (7)	توزيع المحفظة الائتمانية حسب النوع والعملة لعام 2017	36
شكل (8)	توزيع المحفظة الائتمانية بين القطاعين العام والخاص للفترة 2013-2017	38
شكل (9)	الواردات والصادرات منذ عام 2008 حتى عام 2017	55
شكل (10)	العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة والتابعة	82
شكل (11)	العلاقة ما بين متغيرات الدراسة اعتماداً على اختبار ريدج	124
شكل (12)	العلاقة ما بين متغيرات الدراسة اعتماداً على اختبار لاسو	125

دور القطاع المصرفي الفلسطيني في النمو الاقتصادي

إعداد

رعد مهيب عبد الرحمن شبيب

إشراف

د. خالد زيدان

د. شذا قمحية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور القطاع المصرفي الفلسطيني في النمو الاقتصادي وذلك من خلال الحصول على البيانات المالية المصرفية من المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، وتكون مجتمع الدراسة من القطاع المصرفي الفلسطيني حيث شكل خمسة عشر مصرف عينة الدراسة، تم جمع البيانات اللازمة من التقارير المالية السنوية المدققة لكل مصرف بالإضافة إلى تقارير رابطة البنوك في فلسطين والتقارير السنوية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية حيث غطت هذه البيانات الفترة الزمنية الواقعة ما بين عام 2008م حتى عام 2017م وتم استخدام أسلوب تحليل الإنحدار.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين النفقات الحكومية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ووجود علاقة عكسية ما بين المتغير التابع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وكل من المتغيرات أصول البنك، نسبة القروض المحلية، نسبة المصارف المحلية، نسبة الأصول المحلية، الودائع المصرفية، التسهيلات الائتمانية غير المباشرة، استثمارات البنك في الأوراق المالية المحلية، صافي هامش الفائدة، تأثير التوظيفات الخارجية.

وفي نهاية الدراسة أوصى الباحث بعدة توصيات أبرزها: ضرورة توجيه الائتمان المحلي إلى استثمارات منتجة في الفترة طويلة الأجل. وزياد نسبة الاموال المستثمره من البنوك داخل فلسطين. والاهتمام بجذب الاستثمارات الأجنبية، من خلال تنمية ثقافة الاستثمار في سوق فلسطين للأوراق المالية.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

يعتبر النمو الاقتصادي غاية تسعى جميع الدول لتحقيقه، كونه ينعكس على الحياة الاقتصادية للمجتمع بمختلف مكوناته، وعلى الحياة الاجتماعية تبعاً لذلك، سيما وأنّ النمو الاقتصادي يساهم في زيادة الدخل، وتوفير فرص العمل المختلفة، والعمل على إذابة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع، الأمر الذي يتبعه استقرار اجتماعي، يسهم إيجابياً في تحسين الواقع المعيشي للدولة ومواطنيها، ووفقاً لذلك أصبح النمو الاقتصادي على سلم الأولويات في الدول النامية، حتى تنال هذه الدول الحرية الاقتصادية، وتستطيع تلبية التحديات التي تواجهها مع سريان آثار العولمة الاقتصادية في مختلف شرايين الاقتصاديات لهذه الدول.

يواجه الاقتصاد الفلسطيني تحديات جمة حتى يصبح في مكانة تؤهله من تحقيق النمو الاقتصادي، ورفع المؤشرات الاقتصادية، وتحسين الوضع الاجتماعي تبعاً لذلك، الأمر الذي يواجهه غالباً تضيقاً إسرائيلياً متعمداً، من أجل بقاء الوضع الاقتصادي للمواطن الفلسطيني في مرحلة تراجع، علاوة على وجود بعض التحديات الداخلية التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، والتي ينبغي عدم إغفالها عند دراسة الاقتصاد الفلسطيني، ومدى ارتباط ازدهاره أو تراجعه مع القطاع المصرفي أو غيره من القطاعات.

ويعتبر إيجاد مصادر التمويل اللازمة للنمو الاقتصادي، من أبرز معوقات النمو الاقتصادي، الأمر الذي يسعى القطاع المصرفي إلى توفيره، من خلال جذب الودائع من وحدات الفائض، وإعادة إقراضها لوحدة العجز التي ترغب باستثمارها، الأمر الذي يخدم جميع الأطراف في هذه العملية، فيساهم في تحقيق عائد لوحدة الفائض، وربحاً مقبولاً للبنك الذي يعتبر من ضمن القطاعات الاقتصادية للدولة، كذلك يوفر القدرة المالية للمستثمرين من أجل فتح استثمارات جديدة، وينعكس ذلك على المجتمع ككل من خلال خلق فرص عمل، وتوفير الضرائب للدولة، التي ستعكس بدورها على البنية التحتية والخدمات المختلفة التي تقدمها الدولة

لمواطنيها، مما يعني أن تطوير القطاع المصرفي سيؤدي إلى إيجاد تأثير إيجابي على معدل النمو الاقتصادي للدولة.

وتؤدي المصارف دوراً مهماً في دعم الاقتصاد من خلال دعم النمو الاقتصادي، لكنها في ذات الوقت قد تشكل خطراً يتسبب في انهيار الاقتصاد، مثلما حصل في الأزمة المالية العالمية عام 2008، حيث أدى التوسع في منح القروض من قبل المصارف، مقابل ضمانات أقل، ونسب فوائد أعلى، من أجل تحقيق ربح أكبر للمصارف، ويورد المناصير والكساسبة بأن "هذا الأمر فجر الأزمة المالية لتطفو على السطح، (فقاعة الديون)، مما أدى إلى انهيار الكثير من المؤسسات المصرفية الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وعلى رأسها بنك (ليمان برادرز)، حيث كان التوسع في الائتمان العقاري يفوق احتياطات تلك المصارف" (المناصير والكساسبة، 2009).

يلعب القطاع المصرفي في فلسطين دوراً مهماً في النظام المالي الفلسطيني، ويعتبر عنصراً أساسياً من عناصر تطوير النظام المالي، خاصة في ظل ضعف مصادر التمويل من المؤسسات المالية الأخرى، ومن خلال أداء هذا القطاع لدور وسيط في حشد المدخرات وتحويلها إلى استثمارات منتجة، تعزز النمو الاقتصادي، وتحسن المؤشرات الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي يستوجب من الجهات المشرفة على القطاع المصرفي دراسة القطاعات الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن يتم توجيه هذه المدخرات إليها كي تحقق الهدف المرجو منها بتحقيق النمو الاقتصادي، مثل القطاع الزراعي والصناعي وقطاع الإنشاءات، وقطاع النقل والمواصلات، والقطاعات الخدمية إضافة إلى القطاع السياحي.

وقد شهد القطاع المصرفي تطورات مهمة، أدت إلى زيادة عدد المصارف، واتساع حجم ونوعية الخدمات التي يقدمها هذا القطاع الأمر الذي يؤثر إيجابياً في تحقيق النمو الاقتصادي بشكل مباشر عبر تقديم التمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة، أو بشكل غير مباشر من خلال استيعاب القطاع المصرفي لعدد كبير من الموظفين، وتحقيق أرباح اقتصادية، وتشير سلطة النقد بأن عدد المصارف العاملة في فلسطين وصل مع نهاية حزيران/ 2020 إلى 13 مصرف تعمل

من خلال شبكة فروع بلغت 370 فرعاً ومكتباً، موزعة على محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، وتقدم خدمات متنوعة، تسهم في تسهيل عملية الإقراض، وتشجيع التجارة الخارجية (دائرة الأبحاث والسياسات النقدية في سلطة النقد، 2020). هذا الأمر يهدف في نهاية المطاف إلى دعم الاقتصاد الفلسطيني، وسيتم تسليط الضوء في هذه الدراسة على التأثير الذي ينتج عن أنشطة المصارف، والمرتبطة بالاقتصاد الفلسطيني، وذلك من خلال دراسة الخدمات التي يقدمها القطاع المصرفي خلال الفترة من عام 2008 وحتى 2017، حيث أن الاقتصاد الفلسطيني عانى في هذه الفترة بسبب انتفاضة الأقصى، مروراً بأزمة الانقسام الفلسطيني وما تبعها من تضيق إسرائيلي، وأزمات اقتصادية عصفت بالاقتصاد الفلسطيني، حيث أن المصارف تشكل جزءاً مهماً من الاقتصاد الفلسطيني، وقد ألقت هذه التطورات بظلالها على المصارف، وبالتالي سنقوم بدراسة تأثير المصارف على الاقتصاد خلال هذه الحقب الزمنية المختلفة.

2.1 مشكلة الدراسة

يلعب القطاع المصرفي دوراً بارزاً في نمو اقتصاد أي بلد بأكمله في البلدان النامية، وتعتبر المصارف المصدر الرئيسي للائتمان في الأسواق المحلية، بسبب ضعف سوق رأس المال، وعدم القدرة على توفير مصادر تمويل كافية للمستثمرين.

يعتبر القطاع المصرفي الفلسطيني أحد أهم مكونات النظام المالي الفلسطيني، والعامل الأكثر تأثيراً في الاستقرار المالي والاقتصادي، وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع إلا أن المتابع للتنموي المقدم من القطاع المصرفي، يجد بأنه ورغم أهميته البالغة في تحقيق النمو الاقتصادي إلا أنه يوجه غالباً نحو القطاع الاستهلاكي وليس للمشاريع الإنتاجية التنموية، علاوة على ارتفاع أسعار الفائدة المفروضة على القروض التي تقدمها هذه المصارف، كما أن المصارف العاملة في فلسطين تواجه عدداً من المخاطر التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

– غياب الاستقرار السياسي والاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

– نقص في بنوك الاستثمار التطويرية المتخصصة.

- عدم وجود عملة وطنية مما يؤدي إلى تحويل فائض المصارف في الخارج وإيداعها في شكل أرصدة في بنوك أجنبية فقد شكلت الاستثمارات الخارجية لقطاع البنوك 69% من إجمالي الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني (سلطة النقد الفلسطينية. 2018).

ووفقاً لما تقدم، فإنّ السؤال البحثي الرئيس لهذه الدراسة يمكن صياغته بما يلي:

• ما مقدار تأثير مساهمة القطاع المصرفي الفلسطيني في تمويل النمو الاقتصادي؟

ومن خلال السؤال البحثي الرئيس للدراسة يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مقدار تأثير النفقات الحكومية على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي؟
2. ما مقدار تأثير معدل النمو السكاني على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي؟
3. ما مقدار تأثير لوغاريتم (أصول البنك) على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي؟
4. ما مقدار تأثير نسبة القروض المحلية (للمقيم) على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي؟
5. ما مقدار تأثير نسبة المصارف المحلية من مجموع المصارف على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي؟
6. ما مقدار تأثير نسبة التسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية المختلفة على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي؟
7. ما مقدار تأثير نسبة الائتمان الاستهلاكي على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي؟
8. ما مقدار تأثير معدل التضخم على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي؟
9. ما مقدار تأثير الودائع المصرفية على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي؟

10. ما مقدار تأثير الائتمان المباشر المقدم من المصارف على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي؟

11. ما مقدار تأثير التسهيلات الائتمانية غير المباشرة المقدمة من المصارف على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي؟

12. ما مقدار تأثير استثمارات البنك في الأوراق المالية المحلية على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي؟

13. ما مقدار تأثير صافي هامش الفائدة (NIM) على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي؟

14. ما مقدار تأثير التوظيفات الخارجية على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي؟

15. ما مقدار تأثير نسبة القروض إلى الودائع على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي؟

3.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال عدة جوانب يمكن تلخيصها بما يلي:

- بالنسبة للمستثمرين ستسهم هذه الدراسة في بيان الأنشطة المختلفة التي تقدمها المصارف الفلسطينية، والخدمات الممكن الحصول عليها من خلال هذه المصارف.
- كما ستساعد هذه الدراسة المؤسسات الحكومية ذات العلاقة في القطاع المصرفي، في توفير المعلومات والبيانات اللازمة لتطوير خطط وقوانين جديدة، يكون لها أثر مهم في تحسين وتطوير اقتصاد الدولة.
- كما ستساعد هذه الدراسة المؤسسات الحكومية ذات العلاقة، على معرفة طبيعة الأنشطة التي تقدمها المصارف وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني لمعرفة نقاط القوة الممكن الاستفادة منها، ونقاط الضعف التي تحتاجها للمعالجة في خدمة القطاع المصرفي للاقتصاد الفلسطيني.

- ويتوقع أن تخدم هذه الدراسة مختلف المصارف العاملة في فلسطين، من خلال تسليط الضوء على الجوانب الواجب إتباعها لتقديم خدمات أوسع للمستثمرين المحتملين، من أجل أن يكون لها بصمة في إحداث النمو الاقتصادي المنشود.
- كما ستساهم هذه الدراسة في توسيع المعرفة حول دور المصارف العاملة في فلسطين بالاقتصاد الفلسطيني، ويكون بمثابة مرجع للباحثين في ذات المجال، من أجل البناء عليه، والاستفادة مما يحتويه.

4.1 أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة إلى قياس تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في فلسطين، ومدى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.

كما تهدف الدراسة إلى معرفة أهمية ومساهمة الائتمان المصرفي في دعم القطاعات الاقتصادية الفلسطينية.

وتسعى هذه الدراسة أيضاً إلى قياس وتحليل أثر حجم الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي على الاقتصاد الفلسطيني من وجهة نظر الباحث.

أما أهداف الدراسة الفرعية فتتمثل بما يلي:

1. توضيح مفهوم المصارف، وأهميتها، وأنواعها، والخدمات التي يقدمها القطاع المصرفي للقطاعات الاقتصادية المختلفة في فلسطين.
2. التعرف على الدور الذي يقدمه القطاع المصرفي في الاقتصاد الفلسطيني.
3. التعرف على أي محددات (إن وجدت) قد تعيق عمل القطاع المصرفي لتحقيق النمو الاقتصادي.

4. دراسة مفهوم النمو الاقتصادي، ومعيقاته، ومراجعة المؤشرات الاقتصادية المختلفة التي يتم من خلالها قياس قوة الاقتصاد الفلسطيني، من أجل تسهيل معرفة أثر القطاع المصرفي على الاقتصاد في فلسطين.

5. التعرف على مدى حاجة القطاع المصرفي الفلسطيني إلى أي إصلاحات من أجل لعب دور كفؤ وفعال في الاقتصاد الفلسطيني.

6. دراسة مدى مساهمة القطاع المصرفي الفلسطيني ممثلاً بالائتمان المصرفي الممنوح من المصارف وبين النمو الاقتصادي الفلسطيني ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي.

7. دراسة العلاقة ما بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وكل من أصول البنك، التسهيلات الائتمانية غير المباشرة، هامش الفائدة، نسبة التسهيلات الائتمانية.

8. التعرف إلى تأثير معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في نسبة المصارف المحلية، والتوظيفات الخارجية

5.1 الدراسات السابقة

تتاول دراسة أثر القطاع المصرفي على الاقتصاد مجموعة من الباحثين، من خلال عدد من الدراسات والأبحاث، والتي نتطرق إلى أهمها كما يلي:

1.5.1 الدراسات المحلية

أولاً: دراسة (المشهرأوي، 2003) بعنوان (تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين).

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الدور الذي تؤديه المصارف العاملة في فلسطين على تمويل التنمية الاقتصادية، خلال الفترة الممتدة من عام 1996 وحتى 2002م، من خلال دراسة أهداف المصارف الإسلامية، والتعرف على حجم موجوداتها، وحجم توظيفات المصارف

الإسلامية العاملة في فلسطين، من خلال وسائل التمويل المختلفة التي تقدمها، كما تطرقت هذه الدراسة إلى أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع المصرفي الإسلامي في فلسطين، وتأثير انتفاضة الأقصى على أداء المصارف الإسلامية في فلسطين.

وقد توصل الباحث إلى أنَّ توظيفات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين من عام 1999 حتى نهاية عام 2001، قد مثلت نسبة ضئيلة من توظيفات الجهاز المصرفي في فلسطين، كما أنَّ المصارف الإسلامية تسهم بشكل ضئيل في دعم النمو الاقتصادي الفلسطيني، كما أنَّ عدد المصارف الإسلامية وفروعها قليل جداً بالنسبة للبنوك التجارية الأخرى العاملة في فلسطين، كما توصل الباحث إلى أنَّ نسبة استيعاب المصارف الإسلامية لموظفين ما زالت ضئيلة خلال فترة البحث.

وبناء على ذلك أوصى الباحث بضرورة قيام المصارف الإسلامية بالاهتمام بالتوظيفات طويلة الأجل، وعدم الاقتصار على التوظيفات قصيرة الأجل، واعتماد أسلوب التمويل بالمrabحة، كأسلوب وحيد في منح التمويل، إضافة إلى ضرورة زيادة عدد فروع المصارف الإسلامية العاملة في محافظات الوطن، كي تقدم خدماتها لعدد أكبر من المواطنين، إضافة إلى زيادة قنوات الاتصال بين المصارف الإسلامية والزبائن من أجل بناء ثقة للجُمهور بهذه المصارف، إضافة إلى ذلك أوصى الباحث بضرورة العمل على تمويل القطاع الصناعي والزراعي، وخلق صناعات جديدة تساهم بشكل فعال في زيادة مساهمتها في تمويل هذه القطاعات والتي بدورها تساهم في زيادة تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين.

ثانياً: دراسة (الخليل، 2004) بعنوان (أثر سياسة المصارف التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين سياسة المصارف التجارية الائتمانية، وبين الاستثمار، ومعرفة العلاقة بين سياسة المصارف التجارية، وبين تأثير هذه السياسة على مستوى تطور الاستثمار واتجاهاته، والجوانب الإيجابية والسلبية لهذا الارتباط.

وأظهرت نتائج الدراسة أن دخول السلطة الفلسطينية أدى إلى إحداث تغيير على طبيعة العلاقة بين التسهيلات الائتمانية والاستثمار الخاص، كما أن زيادة التسهيلات الائتمانية من شأنه أن يحفز الاستثمار الخاص، إذا تم تذليل الأسباب الموضوعية الأخرى المتمثلة بنضوج البيئة الاستثمارية، كما أن تأثير الاستثمار الخاص على التسهيلات الائتمانية هو أكثر جوهرية من تأثير التسهيلات الائتمانية على الاستثمار الخاص.

هذا وأظهرت نتائج التحليل بأن النظام المصرفي يمتلك قدرة على جذب الموارد المالية باطراد على شكل ودائع تحت الطلب، ودائع توفير، ودائع آجلة.

وأوصى الباحث بضرورة تحقيق الاستقرار السياسي والسلام العادل، من أجل تطوير المناخ الأمني والسياسي والاقتصادي، من أجل انجاز البنى الهيكلية للجهاز الإداري والقضائي والمالي والنقدي للسلطة الفلسطينية بالشكل الأمثل والفاعل، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة وتفعيل دور المصارف، وتفعيل حركة الاستثمار، ودعم دور القطاع الخاص الفلسطيني، كما أوصى الباحث بضرورة دمج المؤسسات المصرفية، من أجل إيجاد مؤسسات مصرفية كبيرة ذات كفاءة وقدرة على أداء دورها، في تلبية وتحفيز الطلب الاستثماري، كما أوصى الباحث بضرورة تشجيع المصارف على التعاون مع القطاع الخاص، والجهات الرسمية بهدف إنشاء دوائر و/أو مؤسسات تعنى بدراسة فرص الاستثمار و/أو تدعيم وتطوير القائم منها.

ثالثاً: دراسة (شاهين، 2006)، بعنوان (دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني).

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على السياسات التمويلية للجهاز المصرفي في فلسطين، وتطورات أداء الجهاز المصرفي الفلسطيني، والتحديات التي يواجهها القطاع المصرفي وسبل مواجهتها، من أجل أن تصبح قادرة على إحداث التنمية الاقتصادية.

وقد توصل الباحث إلى وجود مجموعة من التحديات التي تواجه القطاع المصرفي بشكل خاص، والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، كما أن إعادة الهيكلة، وتطوير الأنظمة والتشريعات، والقوانين، تسهم في زيادة حجم الإقراض والإيداع، وتحسين أداء القطاع المصرفي، ما يسهم في تحسين النمو الاقتصادي في فلسطين.

وبناء على ذلك فقد أوصى الباحث بضرورة إعادة هيكلة القطاع المصرفي وبناء السياسة المصرفية، والاهتمام بتحديد المجالات التي يمكن أن تتمتع بها المصارف بميزة نسبية، كما أوصى الباحث بضرورة تسهيل مهمة المصارف في تحصيل حقوقها من خلال تشكيل دائرة القضايا التجارية داخل المحكمة، تختص بالبت في قضايا الزبائن مع المصارف، وحل النزاعات التي تظهر بينهم، كما أوصى الباحث بضرورة تطوير الأنظمة المتعلقة بالعمليات المصرفية، من خلال تعديل نسب وشروط منح الإقراض، وآليات تمكين الزبائن من الحصول على القروض، وتقديم تسهيلات للمشاريع الصناعية والزراعية والتعاونية.

رابعاً: دراسة (الفرا، 2012) بعنوان (دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995-2011)).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية القطاع المصرفي الفلسطيني، وتوضيح دور سلطة النقد الفلسطينية في مراقبة وتنظيم عمل المصارف، كما تطرقت إلى العوامل المؤثرة على حجم الائتمان المصرفي، ونسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الفلسطيني، وصولاً إلى قياس أثر حجم الائتمان المصرفي الممنوح من القطاع المصرفي على الاقتصاد الفلسطيني للفترة الممتدة من عام 1995 حتى 2011م.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي سينتج عنها زيادة في الائتمان المصرفي بنسبة 1.56%، كما أن زيادة الائتمان المصرفي بمقدار 1%، ستؤدي في ذات الوقت إلى زيادة الناتج الإجمالي بمقدار 0.19%، أي أنه يؤثر بشكل ايجابي، ولكن ليس بالمقدار المطلوب، وكما أن التمويل المصرفي يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي، فإنه يتأثر بحجم الودائع الإجمالي للزبائن وبسعر الفائدة.

وبناء على ذلك أوصت الباحثة بضرورة دمج المصارف الصغيرة وزيادة الفروع في المناطق الريفية ما يسمح بزيادة حجم التسهيلات الممنوحة، وبالتالي دفع عجلة النمو الاقتصادي، إضافة إلى تحفيز المستثمرين للحصول على تسهيلات ائتمانية من خلال منح قروض بأسعار فائدة منخفضة، كما أوصت الباحثة بضرورة نشر التوعية المصرفية بين أفراد المجتمع.

كما أوصت الباحثة بضرورة فتح مصارف استثمارية مخصصة في القطاع الزراعي والصناعي والاستثماري، وضرورة توفير الأمن للمستثمرين، وضرورة إنهاء الانقسام الفلسطيني الذي يؤثر بدوره على أداء الاقتصاد الفلسطيني.

خامساً: دراسة (عبد الكريم، 2018) بعنوان (أساليب تحفيز توجيه الإقراض المصرفي نحو القطاعات الإنتاجية).

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل حصة التسهيلات المصرفية الموجهة للقطاعات الإنتاجية من إجمالي التسهيلات، من خلال التعرف على العوامل التي تؤثر على جانبي العرض والطلب في معادلة الإقراض المصرفي، كما هدفت إلى التعرف على السياسات والأدوات المصرفية والنقدية التحفيزية التي يمكن لسلطة النقد الفلسطينية عملها لتوجيه الإقراض ووسائل التمويل المصرفي نحو القطاعات الإنتاجية، وتحديد السياسات والإجراءات المطلوبة من الجهات الرسمية ذات العلاقة للمساعدة في تحقيق سياسات وإجراءات سلطة النقد الفلسطينية.

وقد توصل الباحث إلى أن محدودية الائتمان المصرفي للقطاعات الإنتاجية يعود لجانبي العرض والطلب على الائتمان، كما أن الطلب على الائتمان المصرفي من قبل الناشطين اقتصادياً في هذه القطاعات ما زال محدوداً، ويعزى ذلك إلى أسباب متعددة تعود أحياناً لجانب العرض وأحياناً أخرى لجانب الطلب.

وبناءً على ذلك فقد أوصى الباحث بعدد من السياسات والإجراءات المصرفية، وغير المصرفية والتي من شأن بعضها تحفيز جانب عرض الائتمان للقطاعات الإنتاجية، ومن شأن بعضها الآخر تحفيز جانب الطلب من قبل هذه القطاعات على الائتمان المصرفي، من خلال تخفيض الاحتياطي الإلزامي على مبالغ القروض الممنوحة للقطاعات الإنتاجية إلى نسبة معينة بعد دراسة هذه النسبة، وتنسيق الجهود بين سلطة النقد ووزارة المالية، من أجل منح إعفاءات ضريبية على عوائد المصارف المتأتية من إقراض المشاريع الإنتاجية، الأمر الذي يسهم في زيادة عوائد المصارف من إقراض القطاعات الإنتاجية، كما أوصى الباحث بضرورة فحص

سلطة النقد لفكرة تأسيس شركة متخصصة في تقديم الضمانات للقروض الممنوحة للقطاعات الإنتاجية، على غرار شركة كفالات اللبنانية.

أما على جانب تحفيز الطلب فقد أوصى الباحث، بضرورة إنشاء هيئة مستقلة بموجب قانون خاص، تتحمل مسؤولية تقديم كل أشكال الدعم القانوني والفني لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وخصوصاً تلك التي تعمل في القطاعات الإنتاجية، وضرورة قيام وزارة الاقتصاد بإصدار معايير ومتطلبات اعتماد وترخيص المكاتب الاستشارية، والتي يسمح لها بإعداد دراسات جدوى اقتصادية لغرض تقديمها للبنوك، أو أي جهة أخرى للحصول على التمويل اللازم، كما أوصت بضرورة قيام وزارة الزراعة بالتنسيق مع وزارة المالية بتنفيذ مؤسسة الإقراض الزراعي، ومؤسسة التأمينات ودرء المخاطر الزراعية.

2.5.1 الدراسات العربية

أولاً: دراسة (حمزة، 2015) بعنوان (الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي).

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح ماهية التمويل وعلاقته بالتنمية الاقتصادية، وتحديد مصادر التمويل والتعرف على ماهيتها، ومن ثم دراسة هيكل الجهاز المصرفي العراقي، والتعرف على بعض مؤشرات ذات العلاقة بالنمو، ودراسة كفاءة الجهاز المصرفي العراقي من خلال بعض المؤشرات.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الائتمان المقدم من المصارف التجارية هو في تصاعد مستمر خاصة المقدم إلى القطاع الخاص، وهذا يدل على إدراك المصارف التجارية لأهمية القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية، كما أن هناك انخفاض في مؤشرات التنمية المالية لدى الجهاز المصرفي العراقي، كما أن الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي للقطاع الخاص له أثر قوي وإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي.

وأوصى الباحث بإنشاء هيئة للإصلاح تشخص مسببات الضعف ومقومات الإصلاح للنهوض بمؤشرات التطور المالي، واعتماد نموذج مصرفي يضم مصرفين أو ثلاثة لتطبيق الإصلاحات ومن ثم تعميمها.

كما أوصى بضرورة إنشاء معهد للتدريب المصرفي على غرار معهد الدراسات المصرفية العربية لإعداد وتطوير الكوادر المصرفية العراقية، وبضرورة تنويع مصادر تكوين الناتج المحلي الإجمالي ووضع إستراتيجية واضحة ترفع نسبة مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي ومنح القطاع السياحي أهمية واضحة في إستراتيجية التنمية كونه يحمل ميزات نسبية كبيرة في العراق، يمكن أن يوفر له وفرات كبيرة.

ثانياً: دراسة (حليمة، 2016) بعنوان (دور المصارف التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR-وكالة بسكرة-).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور القروض المقدمة من المصارف التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية، ومدى تطور الاقتصاد من خلال تطور المصارف التجارية، والجوانب التي يتم من خلالها تمويل التنمية الاقتصادية.

وخلصت الدراسة إلى أن بنك الفلاحة يقدم العديد من الخدمات للمشروعات الاقتصادية، ويسهم بدور ايجابي في تمويل المشروعات الأمر الذي يسهم في تمويل التنمية الاقتصادية، وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن المصارف التجارية من أهم مصادر التنمية الاقتصادية، فهي تقوم بتجميع المدخرات من أجل إعادة استثمارها، وتسهم في تسهيل التجارة الخارجية، وفيما يتعلق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية فإنّ هناك تراجع في حجم القروض الممنوحة من ذات البنك خلال عام 2013.

وأوصى الباحث بضرورة تشجيع الأفراد على الاقتراض من أجل إنشاء مشاريع مربحة جديدة، والاختيار الجيد للعمليات النوعية، كما أوصى بضرورة تخفيف التعقيدات المختلفة التي من شأنها إعاقة المشاريع الاقتصادية، كما أوصى بضرورة أن تكون المشاريع مدروسة حتى يضمن نجاحها.

ثالثاً: دراسة (شهيناز ووسام، 2016)، بعنوان (دور المصارف في التنمية الاقتصادية).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه المصارف في التنمية الاقتصادية، وإلى أي حد يمكن أن تساهم المصارف في التنمية الاقتصادية، سواء بشكل مباشر من خلال التمويل البنكي المباشر، أو بشكل غير مباشر من خلال المشاريع الاستثمارية التي تتولى المصارف دراستها في الجزائر.

وخلصت الدراسة إلى أن المصارف تلعب دوراً إيجابياً في التنمية الاقتصادية، من خلال المساهمة الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية من خلال مساهمة المصارف بطريقة مباشرة في تفعيل الاقتصاد الوطني عن طريق التمويل، كما أن المصارف تساهم بطريقة غير مباشرة متمثلة بعنصر الاستثمار، من خلال تنفيذ مختلف المشاريع الاستثمارية ومن خلال دراسة وبيان الجدوى منها، حيث تزايدت أهمية المصارف في هذا المجال في الوقت الراهن، بسبب إشراكها في إعداد الدراسات الاقتصادية المالية للمتعاملين معها أثناء إنشاء مشاريعهم بتحديد الحجم التمويلي الأمثل، حيث أن مسألة تحديد الحجم الأمثل للأموال اللازمة للمشروع وفقاً للباحث تعتبر مسألة هامة، من أجل تحديد كمية الأموال التي تفي حاجاته، بحيث لا يترتب عنها نقص في سيولته، فتؤثر بصفة خاصة على المشروع وبصفة عامة على التنمية الاقتصادية.

وأوصت الدراسة بضرورة إجراء إصلاحات في نظام المصارف لمواكبة التطور العالمي، سواء على مستوى الموارد البشرية، أو التكنولوجيا المستخدمة، كي لا يصبح عرضة للتأثيرات السلبية المحتملة للتنمية الاقتصادية.

رابعاً: دراسة (العريقي، بدون سنة نشر)، بعنوان (أداء المصارف العاملة في اليمن ودورها في التنمية الاقتصادية "دراسة مقارنة بين المصارف الوطنية والأجنبية").

وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الوضع الاقتصادي والقطاع المصرفي في اليمن، وتحديد مؤشرات أداء المصارف الوطنية في القطاع الخاص العاملة في اليمن مقارنة بالمصارف الأجنبية، ومدى مساهمة هذه المصارف في التنمية الاقتصادية.

وتوصل الباحث إلى أنَّ نشاط المصارف في القطاع الخاص الوطني والأجنبي العاملة في اليمن اقتصر على بعض المدن الرئيسية فقط من خلال 81 فرع، ما يعني اقتصار التنافس في تقديم الخدمات على المدن الرئيسية فقط، كما أنَّ نسبة ما يمثله القطاع المصرفي الخاص هو 43%، من إجمالي المصارف العاملة في اليمن، قطاع المصارف الوطنية الإسلامية تمثل نسبة حوالي (17%) من إجمالي القطاع المصرفي الخاص، وينتشر أكثر من القطاع المصرفي التجاري الأجنبي الخاص، فيما تتوجه أغلب النقود في القطاع المصرفي نحو الاستثمارات غير المباشرة، على شكل شهادات إيداع وأذونات خزينة، لدى البنك المركزي اليمني وليس نحو منح القروض أو السلفيات أو الاستثمارات المباشرة.

وتوصل الباحث إلى نتيجة مفادها أنَّ القطاع المصرفي يعاني من ضعف القدرة التنافسية في مواجهة المصارف الأجنبية الإقليمية والدولية.

وأوصى الباحث بضرورة إصدار قانون إنشاء وتنظيم السوق المالية في اليمن، والتوسع في تقديم الخدمات المصرفية في المدن الرئيسية، والثانوية اعتماداً على مؤشر كثافة السكان وخصائصهم، وضرورة دخول القطاع المصرفي التجاري الخاص باندماجات مع المصارف المحلية والإقليمية ذات الخبرة الطويلة في السوق المصرفي، علاوة على مشاركة القطاع المصرفي الخاص في التوعية المصرفية للجمهور.

كما أوصى الباحث بضرورة إنشاء إدارة البحوث والتطوير في المصارف اليمنية، والتي تهتم بالابتكار وتحقيق الإبداع والتميز في الخدمات المصرفية المقدمة للجمهور اليمني.

3.5.1 الدراسات الأجنبية

أولاً: دراسة (NJINYAM، 2011)، بعنوان (Commercial of Role the Assessing BanksonEconomic Growth in Cameroon).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المصارف التجارية في النمو الاقتصادي في الكاميرون، وكيف تؤثر القروض والائتمان بشكل عام على الناتج المحلي الإجمالي، والذي يؤثر بدوره على النمو الاقتصادي، ودراسة المشاكل التي تعيق النمو الاقتصادي في الكاميرون.

واستنتج الباحث بأن القروض الممنوحة من قبل المصارف التجارية لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي في الكامبيرون، وذلك من خلال قياس الباحث لتأثير المصارف التجارية (متغير رئيسي) على النمو الاقتصادي (متغير تابع).

وقد أوصى الباحث بضرورة قيام الحكومة بتشجيع إنشاء المزيد من المصارف التجارية التي سيكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، وتحسين الحوافز المقدمة من قبل المصارف من أجل التشجيع على الاقتراض.

ثانياً: دراسة (OMANKHANLEN، 2012) بعنوان (The Role of Banks in Capital Formation and Economic Growth: The Case of Nigeria).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الودائع البنكية على تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي، في نيجيريا، وتحديد الارتباط ما بين تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي في نيجيريا، ومعرفة تأثير مؤشرات الأداء في المصارف الأخرى على الاقتصاد، والاستثمارات البنكية في نيجيريا.

وخلصت الدراسة إلى أن المصارف التجارية العاملة في نيجيريا لها دور مهم وكبير في تكوين رأس المال النيجيري، وهذا يعني أن لديها القدرة على زيادة تكوين رأس المال للمجتمع من خلال الأنشطة التي تقدمها، وكذلك أن المصارف التجارية لها دور حيوي في النمو الاقتصادي، وهذا يعني أن نيجيريا مع وجود نظام مصرفي سليم وفعال لديها الفرصة لإحداث نمو اقتصادي فعال، من خلال أنشطة المصارف التجارية.

وأوصى الباحث بضرورة قيام سلطة النقد في نيجيريا بإدارة الجهود وتنظيمها من أجل تشجيع الإقراض ما سيؤدي إلى زيادة الأنشطة الاستثمارية التي تعزز تكوين رأس المال في نيجيريا، والحفاظ على قطاع مصرفي فعال وكفؤ، لأنه دون ذلك لا يمكن تكوين رأس المال، كما أوصى الباحث بزيادة الجهود المبذولة من قبل المصارف لجذب الودائع، ما سيساعد أيضاً في تكوين رأس مال أكبر، كما أوصى الباحث بضرورة إجراء المزيد من البحوث للتأكد من قيام المصارف التجارية بالدور المتوقع منها من أجل تشجيع تكوين رأس المال و النمو الاقتصادي.

4.5.1 تعقيب على الدراسات السابقة

تتشابه الدراسة مع الدراسات السابقة في دراسة أثر القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي وفقاً لبعض المؤشرات المصرفية والاقتصادية، وتتميز الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها الدراسة الوحيدة التي تدرس أثر القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في فلسطين وفقاً لمجموعة من المؤشرات المصرفية والاقتصادية مجتمعة في دراسة واحدة وفقاً لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي، بينما اقتصرت الدراسات المحلية على مؤشر النمو الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي.

6.1 منهجية الدراسة

اعتمد الباحث على الأسلوب الوصفي التحليلي في جمع المعلومات، إضافة إلى:

- 1- مراجعة النشرات والكتب والدراسات السابقة لتحديد الإطار النظري للدراسة.
- 2- الاعتماد على المنهج التحليلي الإحصائي للبيانات التي سيتم جمعها.
- 3- الاعتماد على المنهج التاريخي لمعرفة تطور تأثير القطاع المصرفي على الاقتصاد الفلسطيني في مراحل زمنية مختلفة.
- 4- مراجعة القوانين والأنظمة والتعليمات المنظمة للقطاع المصرفي في فلسطين.

7.1 فرضيات الدراسة

في ضوء أهداف الدراسة سعت الدراسة الحالية إلى اختبار الفرضية الرئيسية التالية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مساهمة القطاع المصرفي الفلسطيني ممثلاً بالائتمان المصرفي الممنوح من المصارف وبين النمو الاقتصادي الفلسطيني ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين النفقات الحكومية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين معدل أصول البنك ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة القروض المحلية (للمقيم) ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
5. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة المصارف المحلية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
6. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين معدل التضخم ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
7. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الودائع المصرفية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
8. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة الائتمان المباشر المقدم من البنك ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
9. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التسهيلات الائتمانية غير المباشرة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
10. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استثمارات البنك في الأوراق المالية المحلية و معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

11. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين صافي هامش الفائدة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

12. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تأثير التوظيفات الخارجية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

13. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) نسبة القروض إلى الودائع ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

14. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة التسهيلات الائتمانية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

15. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة الائتمان الاستهلاكي ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

8.1 متغيرات الدراسة

المتغير التابع

الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

المتغيرات المستقلة

C₁: نسبة النفقات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي (RGE)

C₂: معدل النمو السكاني (PG)

C₃: معدل التضخم (IR)

X₁: لوغاريتم (أصول البنك) (BA)

X₂: نسبة القروض المحلية (المقيم) إلى الناتج المحلي الإجمالي (RDL)

X₃: نسبة المصارف المحلية إلى مجموع المصارف (RLB)

X₄: نسبة التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة (RCFVES)

X₅: نسبة الائتمان الاستهلاكي إلى الناتج المحلي الإجمالي (RCC)

X₆: التوظيفات الخارجية (ER)

X₇: الودائع المصرفية (BD)

X₈: الائتمان المباشر (DC)

X₉: التسهيلات الائتمانية غير المباشرة (ICF)

X₁₀: استثمارات البنك في الأوراق المالية المحلية (TBILS)

X₁₁: صافي هامش الفائدة (NIM)

X₁₂: نسبة القروض إلى الودائع (RLD)

9.1 نموذج الدراسة

في ضوء أهداف الدراسة وأبعاد المشكلة، استخدم الباحث نموذج للدراسة على أساس نموذج الإنحدار متعدد المتغيرات (المعروض أدناه) لتسليط الضوء على العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

$$Y = a + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3 + \dots b_{(k)}X_{(k)} + f_1c_1 + f_2c_2 + \dots f_{(k)}c_{(k)} + e$$

حيث أن:

Y = المتغير التابع ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي

A = المعامل الثابت

$X =$ قيمة المتغيرات المستقلة

$C =$ المتغيرات الضابطة (تؤثر على الاقتصاد العام)

$B =$ معامل الارتباط

$f =$ معامل الارتباط (المتغيرات الضابطة)

$e =$ نسبة الخطأ

وتصبح معادلة الانحدار لدينا حسب النموذج:

$$\begin{aligned} \text{GDP} = & a + b_1(\text{BA}) + b_2(\text{RDL}) + b_3(\text{RLB}) + b_4(\text{RCFVES}) + b_5(\text{RCC}) + b_6(\text{ER}) + b_7(\text{B} \\ & \text{D}) + b_8(\text{DC}) + b_9(\text{ICF}) + b_{10}(\text{TBILS}) + b_{11}(\text{NIM}) + b_{12}(\text{RLD}) + f_1(\text{RGE}) + f_2(\text{PG}) + \\ & f_3(\text{IR}) + e \end{aligned}$$

10.1 محددات الدراسة

المحدد الزمني: ستغطي الدراسة الفترة الزمنية ما بين عام 2008 وحتى عام 2017.

المحدد المكاني: ستطبق الدراسة على القطاع المصرفي الفلسطيني.

الفصل الثاني

الإطار النظري

الفصل الثاني

الإطار النظري

المبحث الأول: القطاع المصرفي الفلسطيني

1.2 نظرة عامة على القطاع المصرفي الفلسطيني

يعتبر القطاع المصرفي أحد أهم مكونات النظام المالي الفلسطيني والعامل الأكثر تأثيراً في الاستقرار المالي بشكل عام، حيث أنه يمثل قناة التمويل الرئيسية للقطاعين العام والخاص. لذلك، فإن التغيرات التي يشهدها القطاع المصرفي لها تأثير مباشر وغير مباشر على النشاط الاقتصادي العام.

واجه القطاع المالي الفلسطيني التدمير المنهجي لبنائه التحتية مثل جميع القطاعات الأخرى، بعد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في عام 1967. بموجب الأمر العسكري (MO # 7)، أغلقت إسرائيل جميع فروع البنك العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتجميد ونقل جميع الحسابات إلى البنك المركزي الإسرائيلي. في عام 1967، كان هناك 38 بنكاً أردنياً ومصرياً وأجنبياً تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة. تم تغيير القانون المصرفي في الأراضي الفلسطينية في ظل العديد من المجالات الإسرائيلية. وإغلاق المصارف العربية في فلسطين وعملت على قطع العلاقات المالية المباشرة مع الدول العربية. ونتيجة لذلك، أعلن أن العملة الإسرائيلية هي العملة القانونية في الضفة الغربية وقطاع غزة. (سلطة النقد، 2012، تقرير الاستقرار المالي)

بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994، بعد اتفاقية أوسلو للسلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، تم وضع العديد من القوانين الاقتصادية وصياغتها بهدف تنظيم عمليات القطاعات الاقتصادية المختلفة والقطاع المالي بما في ذلك القطاع المصرفي.

تعمل سلطة النقد الفلسطينية بصفقتها البنك المركزي لفلسطين، التي أنشئت بموجب مرسوم رئاسي في عام 1994 بعد اتفاق أوسلو. تمكنت سلطة النقد الفلسطينية من العمل في بيئة

صعبة تستخدم عملات متعددة، حيث أنشأت قطاعاً مالياً يوفر معظم الخدمات، مثل الخدمات المصرفية وسوق الأوراق المالية والتأمين.

يعمل 15 بنكاً في فلسطين في نهاية حزيران/2020 مع ما مجموعه 373 فرعاً ومكتباً،
انظر جدول (1)

هناك سبعة بنوك محلية سبعة منها مدرجة في بورصة فلسطين، وأربعة منها بنوك تجارية، والثلاثة الأخرى هي بنوك إسلامية، ولها 208 فروع ومكاتب، ثمانية بنوك أجنبية تحتفظ بـ 128 فرعاً. وصل إجمالي الموجودات إلى 15,850 مليون دولار أمريكي، والودائع بمبلغ 11,982 مليار دولار أمريكي والتسهيلات الائتمانية البالغة 8 مليار دولار أمريكي وإجمالي رأس المال السهمي البالغ 1891 دولاراً أمريكياً في نهاية العام 2017 (سلطة النقد الفلسطينية، 2017).

استطاع الجهاز المصرفي الفلسطيني عبر السنوات تعزيز متانته وقدرته على تحمل المخاطر والتقلبات السياسية والاقتصادية والتكيف معها، وذلك بفضل الإجراءات التي قامت بها سلطة النقد بالتعاون الوثيق مع الجهاز المصرفي. وقد تجلي ذلك بشكل واضح في التحسن المستمر في المؤشرات الحيوية لهذا الجهاز وتحقيقه مستويات أداء جيدة، رغم صعوبة الأوضاع السياسية والاقتصادية. فالبيانات المالية المستقاة من الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين تشير إلى تحسن وتطور واضح في مستويات الأداء المالي، سواء علي صعيد الأصول، الودائع، المحفظة الإقراضية وكذلك رأس المال.

جدول (1): مؤسسات القطاع المصرفي الفلسطيني كما هي نهاية 2017.

المصرف	سنة بدء أو استئناف العمل في الفروع الأراضي الفلسطينية المحتلة	الفروع
المصارف المحلية		
بنك فلسطين م.ع.م.	1960	71
بنك القدس	1995	37
بنك الاستثمار الفلسطيني	1995	18
البنك الإسلامي العربي	1996	20
البنك الإسلامي الفلسطيني	1997	36
البنك الوطني	2006	23
مصرف الصفا	2016	4
المصارف الوافدة		
بنك القاهرة عمان	1986	21
البنك العربي	1994	31
بنك الأردن	1994	36
البنك العقاري المصري العربي	1994	7
البنك التجاري الأردني	1994	5
البنك الأهلي الأردني	1995	9
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1995	15
البنك الأردني الكويتي	1995	4

المصدر: منشورات سلطة النقد الفلسطينية 2017، التقارير السنوية 2017.

2.2 مصادر أموال الجهاز المصرفي

لعبت إجراءات سلطة النقد والرقابة المصرفية دوراً مهماً وأساسياً في تعزيز أهم مكون من مكونات ميزانيته واستقطاب مزيد من الأموال، وتدعيم قاعدته المالية، خاصة وأن الودائع (المصرفية وغير المصرفية) وحقوق الملكية تشكل المصادر الرئيسية للسيولة، وتعتبر أهم مصادر الأموال المتاحة للمصارف العاملة في فلسطين.

1.2.2 هيكلية الودائع في المصارف العاملة في فلسطين

يشير التحليل المتعلق بالودائع لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني إلى أن هناك تزايد مستمر في هذه الودائع خلال السنوات 2008-2017. لقد قامت المصارف منذ بدايتها على أساس عملية الإيداع لكونها المكان الذي يأمن الناس فيه على أموالهم من السرقة والضياع وعند بحث وظائف المصارف التجارية يتضح لنا أن المصارف تقوم بتجميع وتحصيل الجزء الأكبر من المدخرات النقدية للمجتمع وقد اتضح ذلك من الناحية العملية عند تحليل الميزانيات المجمعة للبنوك التجارية وتكتسب تلك الأموال أهميتها الاقتصادية عندما يتم توجيه جزء منها كأموال فائضة إلى عمليات الإقراض والاستثمار لتمويل النشاط الاقتصادي (عبد الحميد، 2002).

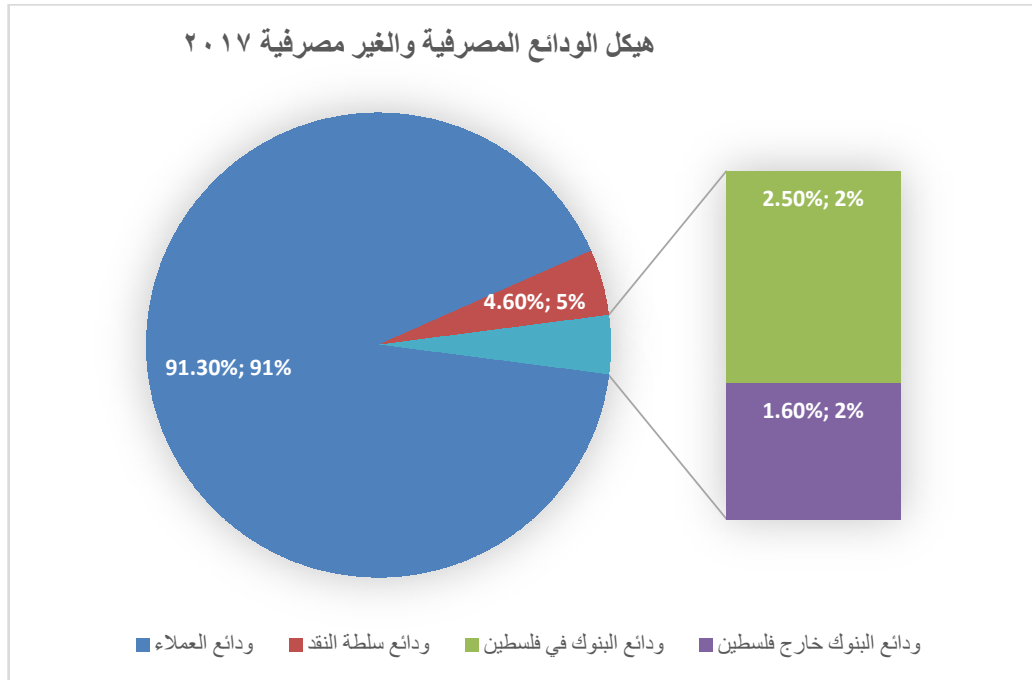
جدول (2): ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية) 2013-2017 (بالمليون دولار)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
حسب الجهة المودعة					
قطاع عام	676.9	785.2	655.8	673.5	736.2
السلطة الوطنية الفلسطينية	431.3	612.3	487.6	525.2	599.1
قطاع خاص	7626.8	8149.3	8998.4	9931.2	11243
المقيم	7345.4	7840.6	653.8	9594.7	10852.6
حسب التوزيع الجغرافي					
الضفة الغربية	7442.1	7940.4	8615.6	9503.4	10854.7
قطاع غزة	856.6	994.1	1038.6	1101.3	1127.8
حسب نوع الوديعة					
ودائع جارية	3339.1	3505.7	3776.0	4207.5	4698.4
ودائع توفير	2582.9	2837.3	3141.9	3466.2	3936.1
ودائع لأجل	2381.7	2591.5	2736.3	2931.0	3348.1
حسب نوع العملة					
دولار أمريكي	3460.6	3550.4	3578.6	3506.3	4039.9
دينار أردني	2106.0	2299.4	2477.2	2643.7	2805.2
شيكل إسرائيلي	2409.9	2750.5	3229.6	3956.0	4732.4
عملات أخرى	327.2	334.2	368.8	498.7	405.0
المجموع	8303.7	8934.5	9654.2	10604.7	11982.5

المصدر: منشورات سلطة النقد الفلسطينية، 2013-2017، التقارير السنوية.

يبين الجدول رقم (2) بأنه تم تقسيم هيكلية ودائع العملاء (الودائع الغير مصرفية) إلى عدة أقسام، حيث يشير القسم الأول إلى الجهة المودعة بنوعها القطاع العام والقطاع الخاص حيث ازدادت ودائع السلطة الوطنية الفلسطينية بنسبة 30% من عام 2013 حتى عام 2014 وبدأت بالانخفاض ويرجع ذلك الأزمة المالية التي واجهتها السلطة الوطنية الفلسطينية في حينه، أما القطاع الخاص فقد زادت بنسبة 6% في جميع الأعوام وهي نسبة نمو ثابتة بالنسبة للبنوك على مدار خمسة أعوام، أما التقسيم الثاني فهو المنطقة الجغرافية والتي استحوذت الضفة الغربية على نصيب الأسد خلال جميع الأعوام 8 أضعاف قطاع غزة ويرجع ذلك إلى الأوضاع التي تواجه القطاع من الحصار والسيولة المتوفرة في القطاع والتي تختلف 180 درجة عن الضفة الغربية، وبخصوص القسم الثالث والمقسمة حسب الوديعة فكانت الودائع الجارية النصيب الأعلى من الودائع الأخرى وهي على التوالي التوفير ولأجل.

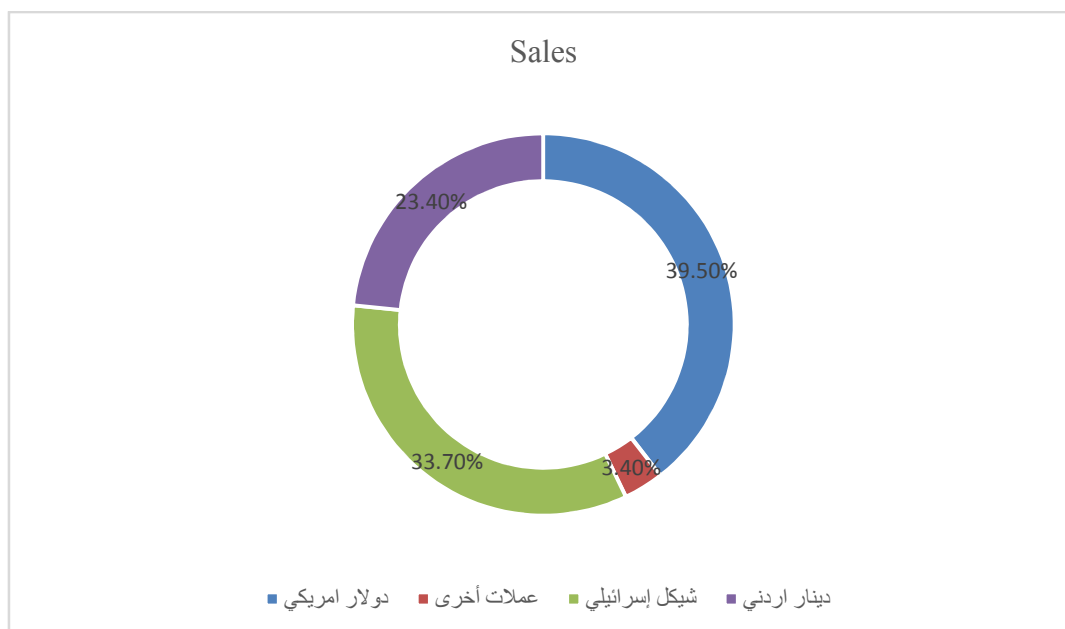
يبين الشكل (1) أدناه هيكلية الودائع المصرفية وغير المصرفية في عام 2017.



شكل (1) هيكل الودائع المصرفية وغير مصرفية 2017.

المصدر: منشورات سلطة النقد الفلسطينية، التقارير السنوية 2017.

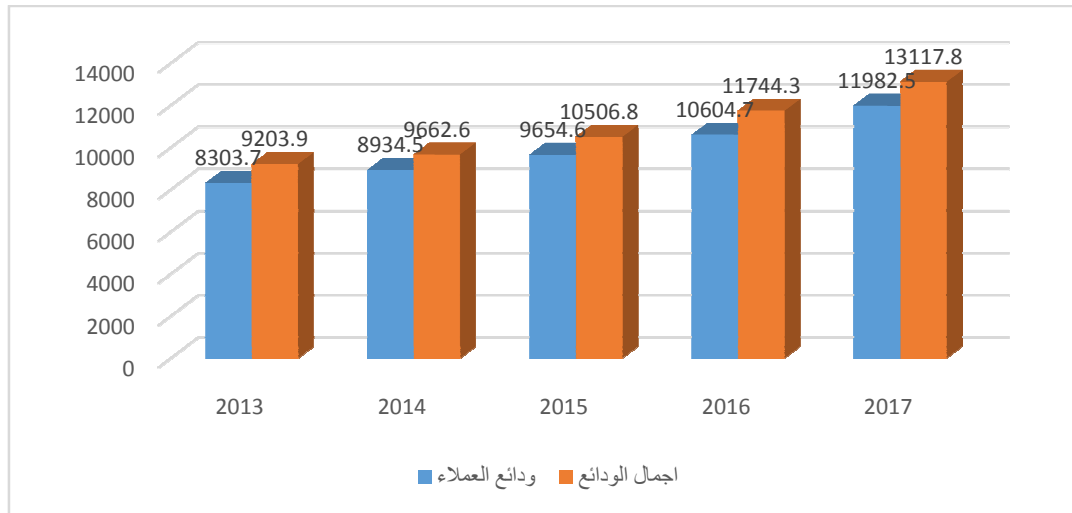
استحوذت ودائع العملاء على النصيب الأعلى بنسبة قدرها 91.3%، والمرتبة الثانية، ودائع سلطة النقد البند الثاني بنسبة 4.6%، وودائع المصارف في فلسطين 2.5% وودائع المصارف خارج فلسطين بنسبة 1.6%.



شكل (2): توزيع ودائع العملاء حسب العملة لعام 2017.

المصدر: منشورات سلطة النقد الفلسطينية، التقارير السنوية 2017.

يشير الشكل رقم (2) بارتفاع الأهمية النسبية لودائع الدولار إلى 39.5% من إجمالي ودائع العملاء مقارنة مع 37.3% في العام 2016 حسب بيانات سلطة النقد، ليبقى الدولار مستحوذاً على الحصة الأكبر لكن ومن ناحية ثانية فقد أثر ضعف الدولار أمام الشيكال الإسرائيلي على حصة ودائع الشيكال (عملة التداول اليومي وتسوية المقاصة والتعاملات التجارية مع الجانب الإسرائيلي) التي ارتفعت إلى حوالي 33.7% مقارنة مع 33.1% من إجمال ودائع العملاء في نهاية عام 2016 وفي المقابل تراجع الأهمية النسبية لودائع الدينار إلى 23.4% مقارنة مع 24.9% ولباقي العملات إلى 3.4% مقارنة مع 4.7% خلال نفس الفترة.



شكل (3): الودائع المصرفية والودائع الغير مصرفية 2017.

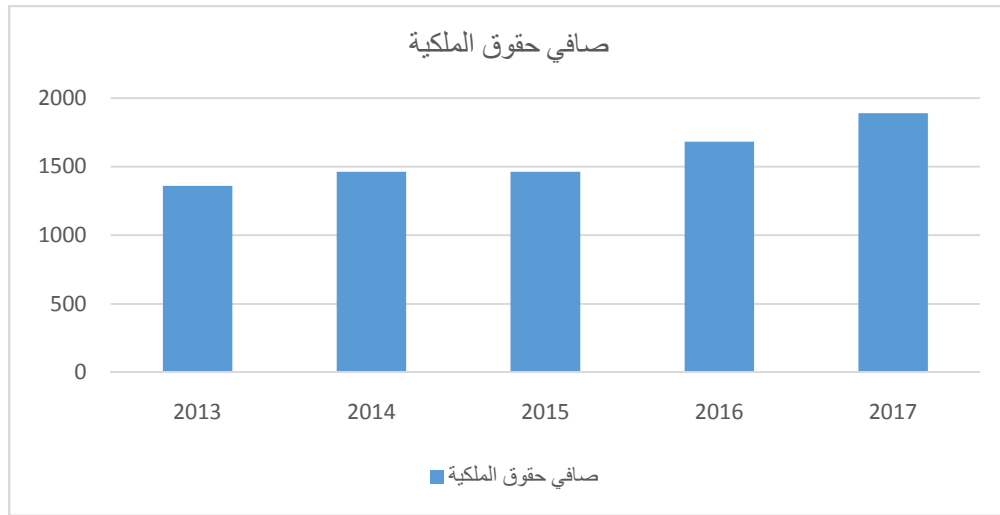
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية, 2017.

يبين الشكل (3) أن التحليل المتعلق بالودائع لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني بارتفاع إجمالي الودائع (المصرفية والغير مصرفية) في نهاية عام 2017 وذلك بنسبة قدرها 11.7% مقارنة مع 11.8% في نهاية عام 2016 لتصل إلى 13117.8 مليون دولار جراء تزايد الودائع الغير مصرفية على وجه التحديد مقابل تراجع طفيف بنسبة (0.4%) في الودائع المصرفية التي انخفضت إلى 1135.3 مليون دولار مشكلة ما نسبته 8.7% من إجمالي الودائع في نهاية عام 2017 وبالرجوع إلى الأسباب في الانخفاض نلاحظ بان انخفاض ودائع سلطة النقد لدى المصارف بنسبة 7.3% لتصل إلى 597.4 مليون دولار وكذلك الودائع بين المصارف في فلسطين التي انخفضت بنحو 2.1% لتبلغ 328.2 مليون دولار مقابل ارتفاع الودائع لدى المصارف خارج فلسطين بحوالي 31.1% لتصل إلى 209.7 مليون دولار في نهاية عام 2017.

2.2.2 حقوق الملكية

يبين الشكل رقم 4 صافي حقوق الملكية في الفترة الزمنية الممتدة من عام 2013-

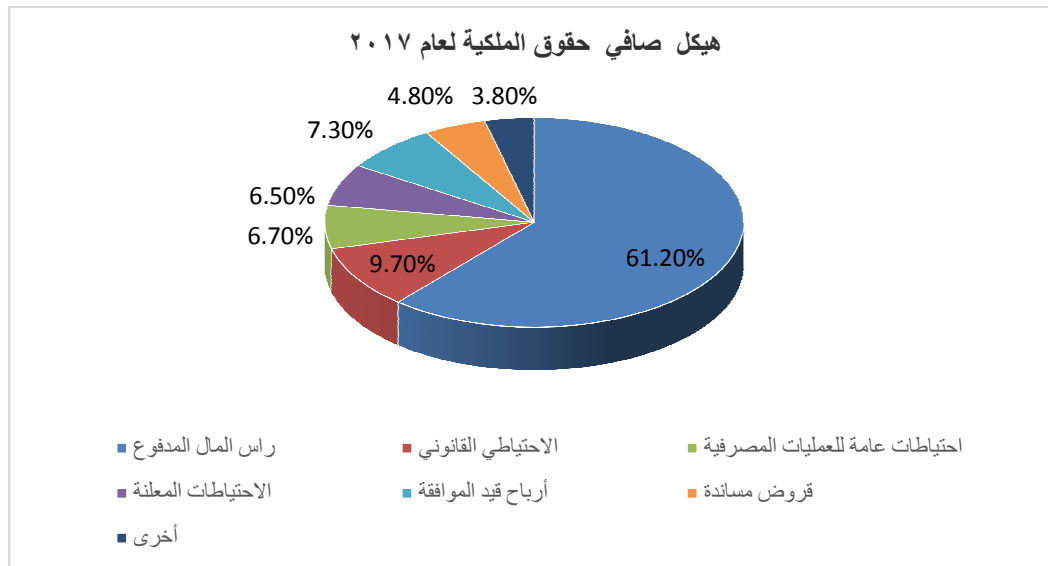
2017.



شكل (4): صافي حقوق الملكية 2013-2017.

المصدر: منشورات سلطة النقد الفلسطينية، التقارير السنوية 2017.

ان صمود أي مؤسسة مالية لمواجهة التحديات هو تدعيم المؤسسة الرسمية للقاعدة الرأسمالية للجهاز المصرفي واستمرار نموه وهو ما عملت وتعمل عليه سلطة النقد حيث تشير البيانات إلى ارتفاع صافي حقوق الملكية في نهاية عام 2017 بنسبة 12.4% مقارنة مع 14.9 في عام 2016 لتبلغ 1891.2 مليون دولار مشكلة ما نسبته 11.9% من إجمالي مطلوبات (مصادر أموال) الجهاز المصرفي محافظة على ثبات أهميتها كما كانت في عام 2016.



شكل (5): هيكل صافي حقوق الملكية لعام 2017.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2017.

يتبين من الشكل (5) أعلاه بان رأس المال المدفوع يعتبر المكون الأهم في حقوق الملكية ليحتل المركز الأقوى باعتباره خط الدفاع الأول أمام المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة والذي نما بنسبة 8% مقارنة مع 11.5% في نهاية عام 2016 ليصل إلى 1157.7 مليون دولار مشكلاً نحو 61.2% من صافي حقوق الملكية تلاه في الأهمية الاحتياطي القانوني بنسبة 9.7% ثم أرباح قيد الموافقة التي شكلت 7.3% والاحتياطيات العامة للعمليات المصرفية بنسبة 6.7% والاحتياطيات المعلنة بنسبة 6.5% والقروض المساندة بنسبة 4.8% وبنود أخرى في حقوق الملكية بنسبة 3.8%.

3.2 استخدامات أموال الجهاز المصرفي (الموجودات)

نظراً لخصوصية الوضع في فلسطين فإن قنوات الاستثمار البنكي تكاد تكون محصورة في قناة الائتمان، والذي تزداد فعاليتها مع تزايد انفتاح المصارف نحو الاقتصاد المحلي وتوفير مزيد من الفرص التمويلية وإتاحتها لمختلف القطاعات الاقتصادية.

1.3.2 التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي الفلسطيني

للبحث في التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي الفلسطيني لا بد من الرجوع إلى آخر تقرير سنوي صدر عن سلطة النقد الفلسطينية وهو التقرير لعام 2017 حيث يشير تحليل البيانات المالية الخاصة بالجهاز المصرفي الفلسطيني بأنه هنالك ارتفاع إجمالي بموجودات الجهاز المصرفي بنسبة 11.6% لتصل إلى 15,850.2 مليون دولار مع العلم أن محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة ارتفعت بحوالي 16.8% لتبلغ حوالي 8,026.0 مليون دولار مشكلة ما نسبته 50.6% من إجمالي موجودات الجهاز المصرفي وهو ما يساعدنا للربط ما بين دور الوساطة المالية ووحدات الفائض والعجز في الاقتصاد وتوفير مزيد من فرص التمويل والمساهمة في عملية النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك يتبين لنا بان ودائع العملاء وصلت إلى 13,117.8 مليون دولار متزايد بنسبة 11.7% عما كانت عليه في عام 2016 بالإضافة إلى ارتفاع حقوق الملكية بالجهاز المصرفي بنسبة 12.4% لتصل إلى 1,891.2 مليون دولار، وللرجوع للحقائق المبينة أعلاه نستخرج بيانات

جدول (3): نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع خلال الفترة 2008-2017.

الأعوام	ودائع/مليون دولار	التسهيلات الائتمانية	نسبة التغيير
2008	5846.9	1828.2	0.312679
2009	6295.8	2234.3	0.354887
2010	6802.4	2885.9	0.424247
2011	6972.5	3550.7	0.509243
2012	7484.2	4199.1	0.561062
2013	8303.7	4480.1	0.539531
2014	8934.5	4895.1	0.547887
2015	9654.2	5824.8	0.603344
2016	10604.7	6871.9	0.648005
2017	11982.6	8025.9	0.669796

اعداد الباحث، 2018.

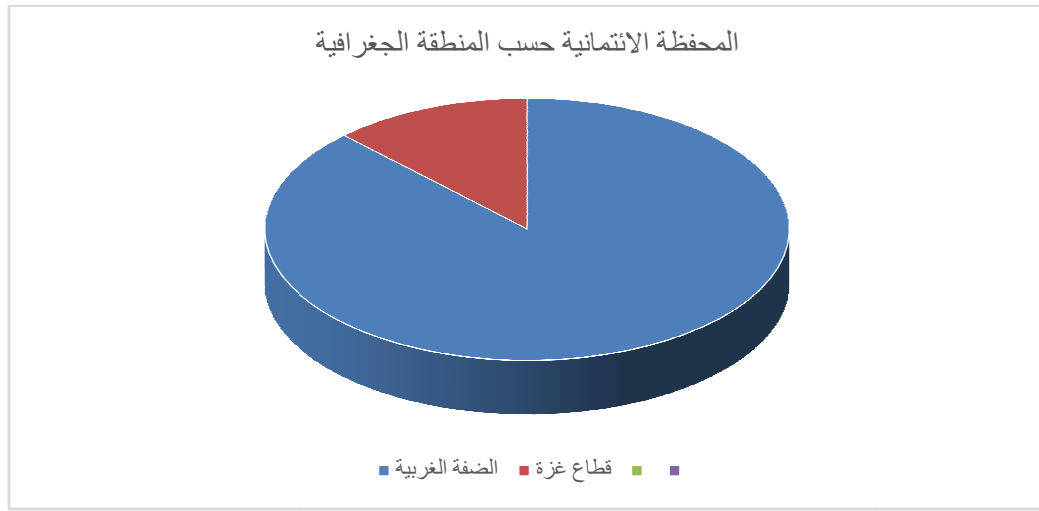
بالرجوع إلى الجدول رقم (3) نلاحظ نمو في الودائع المصرفية من 5846.9 / مليون دولار في عام 2008 حتى 11982.6 / مليون دولار عام 2017 أي بزيادة سنوية 7% خلال الأعوام التالية لعام 2008 وهو ما ينعكس بالتالي على تقديم التسهيلات الائتمانية المرتبطة بشكل إيجابي بالودائع المتوفرة وقدرة المصارف على التمويل حيث ان التسهيلات الائتمانية في عام 2008 كانت 1828.2 مليون دولار لتصل حتى عام 2017 ما مقداره 8025.9 مليون دولار أي بنسبة نمو سنوية قدرها 22% لنلاحظ ان قدرة التسهيلات الائتمانية تفوق ودائع المصارف في النمو بمقدار ضعفي نمو الودائع.

1.1.3.2 توزيع التسهيلات الائتمانية حسب المناطق الجغرافية

السياسة الائتمانية ومنهجية توزيع الأموال المتاحة للمصارف تلعب دورا محوريا في نقل اثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الكلي لتحفيز النمو الاقتصادي و التخفيف من مشاكل البطالة، باعتبارها قناة التمويل الرئيسية في الاقتصاد، ان منح التسهيلات لبعض المناطق الجغرافية، أو القطاعات الاقتصادية الفاعلة (القطاعات التنموية، القطاعات ذات الإنتاجية العالية، وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة أو الأنشطة الاقتصادية (السياحة والتعليم)) أو من خلال أسعار فائدة تفضيلية، فعلى مستوى الجهاز المصرفي الفلسطيني تشير البيانات التاريخية إلى ان

المصارف قامت على مدار السنوات الماضية بتوظيف الجزء الأكبر من الأموال المتاحة لها في مجال التسهيلات الائتمانية المباشرة مع سعيها المتواصل لرفع هذه النسبة بشكل مستمر وضخ مزيد من الأموال في الاقتصاد الفلسطيني وينطبق هذا السياق على عام 2017 حيث استحوذت المحفظة الائتمانية على نحو 50.6% من إجمالي موجودات الجهاز المصرفي مقارنة مع 48.4% في نهاية عام 2016 مسجلة ارتفاعاً بنسبة 16.8% لتصل إلى حوالي 8,026.0 مليون دولار ويعتبر استمرار النمو في هذه المحفظة سواء من حيث الحجم أو الأهمية النسبية مؤشراً على استمرار التوجه نحو مزيد من الاستخدام والتوظيف لمصادر أموال الجهاز المصرفي الفلسطيني في الاقتصاد المحلي على الرغم من المخاطر المحيطة بهذا الاقتصاد ومع هذا الارتفاع تزايدت حصة الضفة الغربية إلى 87.7% في إشارة إلى تراجع حصة قطاع غزة إلى 12.3% مقارنة مع 13.2% لعام 2016 ورغم التراجع في الأهمية النسبية للتسهيلات الممنوحة لقطاع غزة إلا أن حجم هذه التسهيلات قد ارتفع بسبة 8.7% ليصل إلى 986.2 مليون دولار في نهاية عام 2017 ويأتي هذا التزايد في إطار الجهود التي تبذلها سلطة النقد للتخفيف من حجم المعاناة وصعوبة الظروف التي يعيشها القطاع وتعزيز دور القطاع المصرفي، وبالرجوع إلى الأعوام السابقة فتشير تحليل بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين في نهاية عام 2015 إلى أن توظيف الأموال في مجال التسهيلات الائتمانية المباشرة قد استحوذ على الحصة الأكبر من استخدامات الأموال المتاحة للمصارف وبنسبة 46.2% من هذه الموجودات مقارنة مع 41.4% في نهاية العام 2014 فقد سجلت محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة ارتفاعاً بنسبة 19% مقارنة مع نهاية عام 2014 لتصل إلى حوالي 4,824.8 مليون دولار وهذا مؤشر يدل على الاستمرار في النمو والاستمرار في توجه المصارف نحو مزيد من الاستخدام وتوظيف مصادر أموالها وتوزعت المحفظة الائتمانية بين الضفة الغربية بنسبة 88.2% وقطاع غزة بنسبة 11.8% الأمر الذي يشير إلى ارتفاع حصة قطاع غزة من إجمالي هذه المحفظة خلال عام 2015 مقارنة بحصتها البالغة 11.7% في نهاية عام 2014 وتأتي هذه الزيادة في إطار الجهود التي تبذلها سلطة النقد نحو مزيد من تفعيل لدور القطاع المصرفي، أما عام 2013 فقد واصلت التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال العام ارتفاعها لتبلغ مع نهاية العام

حوالي 4,480.1 مليون دولار مسجلة زيادة بنحو 281.1 مليون دولار وبنسبة 6.7% مقارنة مع نهاية العام 2012 في إشارة إلى تزايد العرض والطلب على الائتمان وتزايد القدرة على توظيف الأموال الودائع محليا وتوفير السيولة اللازمة لمختلف القطاعات الاقتصادية، ولكن بالرغم من هذه الزيادة إلا أنه يلاحظ من ناحية أن التسهيلات الائتمانية كنسبة من إجمالي الموجودات تراجعت بنحو 1.8% نقطة مئوية نهاية عام 2013 مقارنة بالعام السابق أي من 41.8% إلى 40% ومع ذلك بقيت أهميتها النسبية أعلى من مستوياتها المسجلة خلال السنوات الماضية. (سلطة النقد، 2017)

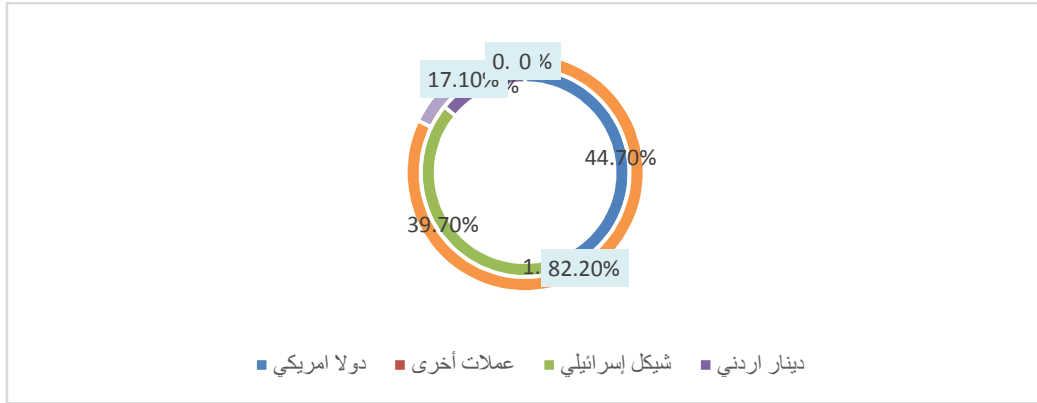


شكل (6): توزيع المحفظة الائتمانية حسب المنطقة الجغرافية 2017.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2017.

2.1.3.2 توزيع التسهيلات الائتمانية حسب العملة

شهد عام 2017 تزايداً في سيطرت القروض على هيكلية المحفظة الائتمانية مع استمرار استحوادها على النصيب الأكبر من المحفظة 82.2% مقارنة مع 82% في نهاية عام 2016 وجاء هذا الارتفاع على حساب الجاري مدين على وجه التحديد الذي تراجعت حصته إلى 17.1% جراء تراجع الجاري مدين الممنوح للحكومة في حين بقيت نسبة الإجارة المنهية بالتملك هامشية دون 1% خلال فترة المقارنة والشكل أدناه يبين توزيع المحفظة الائتمانية حسب النوع والعملة لعام 2017. (سلطة النقد، 2017)



شكل (7): توزيع المحفظة الائتمانية حسب النوع والعملية لعام 2017

المصدر: منشورات سلطة النقد الفلسطينية، التقارير السنوية 2017.

استمرت سيطرة الدولار الأمريكي على الرغم من تراجع حصته للعام الرابع على التوالي على 44.7% من إجمالي المحفظة الائتمانية مقارنة مع 49.1% في نهاية عام 2016 في حين حافظت حصة الدينار على ثباتها عند مستوى 17.1% من إجمالي المحفظة الائتمانية خلال نفس الفترة وفي المقابل تواصل الارتفاع في حصة الشيكل الإسرائيلي للعام الرابع على التوالي لتصل إلى 39.7% من إجمالي المحفظة مقارنة مع نحو 35.8% في نهاية العام 2016 وبقيت حصة باقي العملات من المحفظة هامشية تتراوح ما بين 1%-1.5% خلال نفس الفترة ويبدو أن الانخفاض التدريجي في معدلات فائدة الإقراض وخاصة على الدولار، وبالرجوع إلى الأعوام السابقة تشير التحليلات إلى ارتفاع حصة الدولار الأمريكي مع استمرار استحواده على النصيب الأكبر وبنسبة بلغت 58% من إجمالي محفظة التسهيلات مقارنة مع حوالي 55% في نهاية عام 2013 وقد يكون لتحسن قوة الدولار مقابل الشيكل قد تراجعت إلى 29.5% من إجمالي التسهيلات مقارنة مع نحو 33.7 في نهاية عام 2013 متأثرة بتراجع قوة الشيكل مقابل الدولار من ناحية وتراجع حجم التسهيلات الممنوحة للقطاع الحكومي من ناحية ثانية والتي غالبا ما تكون بعملة الشيكل الإسرائيلي كما ارتفعت حصة التسهيلات الممنوحة بعملة الدينار الأردني إلى 11.9% من إجمالي التسهيلات مقارنة مع 10.5 في نهاية عام 2013 وذلك على خلفية تحسين قوة الدينار والتي تتأثر بشكل مباشر بتطورات الدولار نظرا لارتباط الدينار بنظام الصرف الثابت مع الدولار الأمريكي أما حصة باقي العملات في الأعوام المذكورة أعلاه

فتراجعت إلى 0.6% مقارنة مع 0.8% في نهاية عام 2013 حيث لعبت التقلبات بأسعار صرف هذه العملات دورا هاما في التغييرات التي طرأت على حصصها من التسهيلات الائتمانية المباشرة.

3.1.3.2 توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة

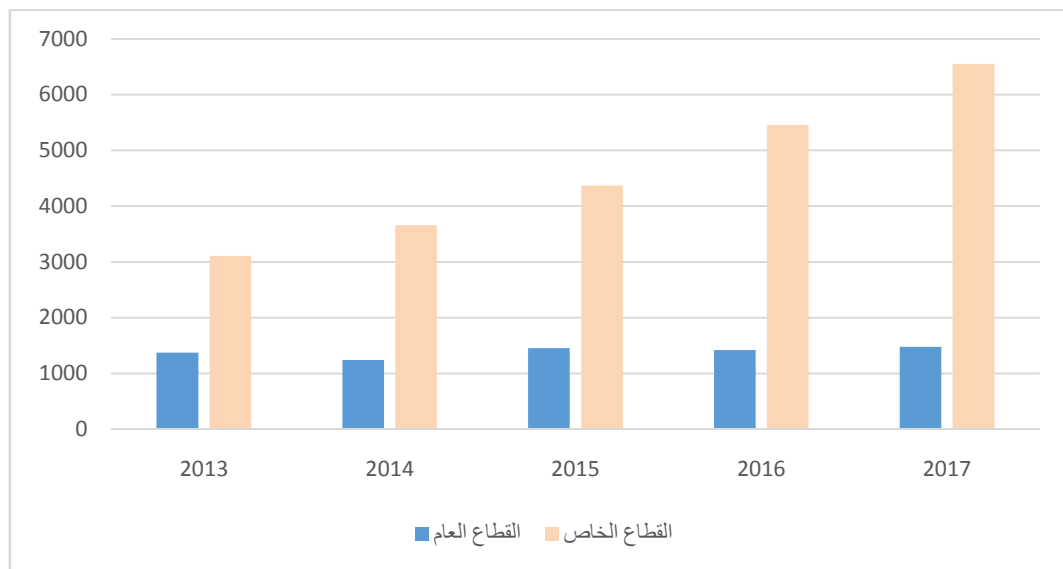
جدول (4): التسهيلات الائتمانية المباشرة 2013-2017.(بالمليون دولار)

البيان	2013	2014	2015	2016	2017
حسب الجهة المودعة					
قطاع عام	1373.2	1239.8	1452.6	1418.8	1476.0
السلطة الوطنية الفلسطينية	1372.2	1239.1	1451.5	1416.4	1471.0
قطاع خاص	3106.9	3655.3	4372.2	5453.1	6550.0
المقيم	3070.3	3631.2	4352.9	5387.7	6470.7
حسب نوع التسهيلات					
القروض	3207.6	3853.8	4639.9	5632.5	6594.1
الجاري مدين	1258.5	1021.0	1155.4	1199.6	1373.8
الإجارة المنتهية بالتملك	14.0	20.3	29.5	39.8	58.0
حسب التوزيع الجغرافي					
الضفة الغربية	3986.2	4320.1	5135.6	5954.4	7039.8
قطاع غزة	493.9	575	689.2	907.5	986.2
حسب نوع العملة					
دولار أمريكي	2464	2838.6	2929.4	2460.9	3182.7
دينار أردني	471.1	582.7	863.2	972.0	1129.4
شيكل إسرائيلي	1510.7	1443.6	1984.7	2375.1	3589.5
عملات أخرى	34.3	30.2	47.5	63.9	124.4
المجموع	4480.1	4895.1	5824.8	6871.9	8026.0

المصدر: منشورات سلطة النقد الفلسطينية، التقارير السنوية 2017.

تلعب السياسة الائتمانية ومنهجية توزيع الأموال المتاحة للمصارف في الوقت الراهن دوراً محورياً في نقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الكلي لتحفيز النمو الاقتصادي والتخفيف من مشكلة البطالة باعتبارها قناة التمويل الرئيسية في الاقتصاد حيث يمكن التأثير في هذه القناة وبالتالي التأثير في حجم الائتمان وبالأخص المقدم للقطاع الخاص من خلال تقديم بعض الحوافز المتعلقة بالإقراض وتكوين محافظ الإقراض كتعزيز منح التسهيلات لبعض المناطق الجغرافية أو القطاعات الاقتصادية الفاعلة أو الأنشطة الاقتصادية أو من خلال أسعار فائدة تفضيلية فالبيانات التاريخية في القطاع المصرفي تشير إلى توظيف الجزء الأكبر من الأموال المتاحة لها في مجال التسهيلات الائتمانية المباشرة مع سعيها المتواصل لرفع هذه النسبة بشكل مستمر وضح مزيد من الأموال في الاقتصاد الفلسطيني.

4.1.3.2 توزيع المحفظة الائتمانية بين القطاعين العام والخاص للفترة 2013-2017.



شكل (8): توزيع المحفظة الائتمانية بين القطاعين العام والخاص للفترة 2013-2017.

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، 2017.

نلاحظ من الشكل أعلاه بان ودائع العملاء من عام 2013 - 2017 قد زادت بنسبة جيدة وهو ما يشير إلى ثقة العملاء بالمصارف الفلسطينية وبالتالي مما يزيد من قدرات البنك على منح التسهيلات الائتمانية وهو ما تم الإشارة إليه في الجدول أعلاه رقم 4 الخاص بالتسهيلات

الائتمانية، وعلى ذلك فإن المصارف العاملة في فلسطين في نمو متزايد إن كان في حجم الودائع المودعة لديها أو بقدرتها على تقديم التسهيلات الائتمانية.

5.1.3.2 توزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية

تعتبر التسهيلات الائتمانية في غاية الأهمية والخطورة لما لها من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد ممتد إلى كافة الأنحاء بالنسبة للبنك والاقتصاد القومي، فالقضية الأساسية التي تحكم على مدى سلامة الجهاز المصرفي لا ترتبط بشكل كبير بحجم الائتمان الممنوح بقدر ما ترتبط بكفاءة وحسن إدارة وتوظيف الائتمان الممنوح وقدرته على إحداث النمو المتوازن لكافة قطاعات البنيان الاقتصادي، وان يكون لها دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يقسم الجهاز المركزي للإحصاء الاقتصاد الفلسطيني إلى سبع قطاعات

جدول (5): توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة للفترة 2008-2017. (مليون دولار)

القطاع العام	الخدمات	النقل والتخزين والاتصالات	التجارة	الإنشاءات	الصناعة	الزراعة	السنة
534.2	540.2	17.1	329.1	188.2	152.7	33.9	2008
637.4	740.8	24.8	341.3	221.5	184.8	36.6	2009
837.2	925.9	19	392.2	331.6	257.9	45.3	2010
1100.80	1194.60	22.6	491.3	411.5	302	34.8	2011
1407.40	1425.90	22.7	503.2	589.5	173.8	35.1	2012
1373.7	836.5	21.8	612.3	650.4	222.2	38.3	2013
1239.8	1221.1	30.2	744.6	790.1	257.2	46.7	2014
1456.0	1325.2	20.2	941.9	952.5	264.3	73.3	2015
1418.9	987.5	33.7	1103.3	1213.4	299.3	125.0	2016
1320.3	980.6	292.9	1405.3	1620.7	396.3	124.1	2017

أعداد مختلفة من التقارير السنوية لسلطة النقد الفلسطينية (2008-2017).

جدول (6): التوزيع النسبي للتسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (2008-2017)

القطاع العام	الخدمات	النقل والتخزين والاتصالات	التجارة	الإشاعات	الصناعة	الزراعة	السنة
0.29	0.30	0.01	0.18	0.12	0.08	0.02	2008
0.29	0.33	0.01	0.15	0.12	0.08	0.02	2009
0.29	0.32	0.14	0.14	0.14	0.09	0.02	2010
0.31	0.34	0.01	0.14	0.12	0.01	0.01	2011
0.34	0.01	0.01	0.12	0.15	0.04	0.01	2012
0.25	0.17	0.01	0.18	0.21	0.06	0.01	2013
0.25	0.3	0.07	0.15	0.16	0.05	0.01	2014
0.25	0.22	0.04	0.16	0.16	0.04	0.01	2015
0.21	0.14	0.05	.16	0.17	0.04	0.02	2016
0.21	0.16	0.05	0.18	0.19	0.06	0.02	2017

إعداد الباحث، 2018.

1.5.1.3.2 الائتمان الموجه للقطاع الزراعي

يعتبر الائتمان الزراعي المساهم الأكبر في رفع القطاع الزراعي ولا سيما للدول التي تشكل الزراعة نشاطاً أساسياً لها وعادة ما تقوم مصارف متخصصة بمنح القروض قصيرة الأجل لمساعدة المزارعين في تطوير إنتاجهم وزيادة محاصيلهم إذ غالباً ما توجه تلك الأموال لشراء البذور والأسمدة والمعدات الزراعية البسيطة لخدمة الموسم الزراعي أما القروض متوسطة وطويلة الأجل فإنها تمنح لغرض شراء الأراضي والآلات الزراعية الضخمة أو تمنح بهدف إجراء تعديلات نوعية وشاملة على الإنتاج الزراعي ولكن في أغلب الأحيان تعزف المصارف عن تمويل النشاط الزراعي وذلك لعدة متغيرات مثل أمراض المحاصيل وتغيرات المناخ المفاجئة وغيرها (الصائغ، 2018)

جدول (7): الائتمان الزراعي والثروة الحيوانية (مليون دولار)

المبلغ	العام
33.9	2008
36.6	2009
45.3	2010
34.8	2011
35.1	2012
38.3	2013
46.7	2014
73.3	2015
125.0	2016
124.1	2017

المصدر: سلطة النقد 2008-2017.

ويبين الجدول أعلاه رقم (7) زيادة نسبة الائتمان من عام 2008 إلى عام 2017 من 33.9 مليون دولار إلى 124.1 مليون دولار أي بنسبة 266% عن عام 2008 والذي يدل على أن المصارف العاملة في فلسطين قد تكون عندها صورة واضحة عن هذا القطاع وخاصة نموه وحجم إيراداته وبالتالي يعتبر قطاع مثير للاهتمام والتمويل.

2.5.1.3.2 الائتمان الموجه لقطاع الصناعة والتعدين

إن عملية تطوير القطاع المالي الفلسطيني مرتبط ارتباطاً جدياً بمدى امتلاك هذا القطاع أدوات ائتمانية مناسبة وفعالة ومخرجات قوية تساهم في عملية النمو الاقتصادي وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة درجة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من الضرورات الملحة، وهو بدوره يؤدي إلى نظر الحكومة لتوجيه السياسات العامة من أجل توفير البيئة الاستثمارية المناسبة لهذين القطاعين (الصناعة والتعدين) وإزالة العقبات التي تحد من تطوير فعالية الاستثمار فيهما وتحد من قدرتهما الإنتاجية والتصديرية وذلك من أجل تحسين الاستفادة من التسهيلات الائتمانية المقدمة لهذا القطاع (مرار، 2016).

جدول (8): التسهيلات الائتمانية لقطاع الصناعة والتعدين (مليون دولار)

المبلغ	العام
152.7	2008
184.8	2009
257.9	2010
303.7	2011
173.8	2012
222.2	2013
257.2	2014
264.3	2015
299	2016
396.3	2017

المصدر: سلطة النقد من عام 2008-2017.

يبين الجدول أعلاه زيادة الائتمان السنوي المقدم لهذا القطاع منذ عام 2008 صعوداً حتى عام 2011 لنلاحظ انخفاض هذا القطاع بعد عام 2012 إلى النصف، وبالتالي عزوف المصارف عن تقديم هذه الخدمة لظروف اقتصادية في تلك الفترة لنرى ازدياد هذا الائتمان صعوداً إلى أكثر من النصف بعد تراجع قدره بنسبة 100%.

3.5.1.3.2 الائتمان الموجه لقطاع الإنشاءات والأراضي

إن أي زيادة في الائتمان الموجه لقطاع الإنشاءات والأراضي هو أمر طبيعي عن زيادة الطلب على الاقتراض من أجل تنفيذ أعمال في ظل وجود طفرة لمشروعات تنموية (بدير، 2018)، وفي هذا النوع من الائتمان يقدم العقار أو الأرض كضمان عن طريق إجراء عملية الرهن لصالح البنك في الدوائر المختصة ليكون ضامن للتسهيل المطلوب في حالة رأي البنك ضرورة ملحة وذلك حسب وضع العميل (أبو شيخة، 2016).

جدول (9): الائتمان الموجه لقطاع العقارات والإنشاءات والأراضي (مليون دولار)

المبلغ	العام
222.7	2008
226.2	2009
408.3	2010
441.1	2011
631.1	2012
707.5	2013
831.2	2014
1,081.0	2015
1,369.3	2016
1,620.7	2017

المصدر: منشورات سلطة النقد من الأعوام (2008-2017).

يبين الجدول أعلاه رقم (9) إن الائتمان الموجه لقطاع الإنشاءات والأراضي زاد بنسبة 620% من عام 2008-2017 وهو ما يبين الزيادة الملموسة على طلب العملاء لهذا النوع من الائتمان وبالتالي يؤدي إلى نشاط في هذا القطاع وبالتالي يؤثر على القطاعات الأخرى.

4.5.1.3.2 الائتمان الموجه للقطاع التجاري

يمنح هذا الائتمان بأشكال متعددة منها ما لا يزيد عن سنتين ومنها ما يصل من سنتين لخمس نبينها كالتالي:

أولاً: خصم الأوراق التجارية واعتمادات الخزينة وهي عبارة عن تمويلات قصيرة الأجل تمنحها المصارف للمشاريع التي تحتاج إليها بسبب تأخر تحصيل الإيرادات عن دفع النفقات الجارية وتستخدم هذه التمويلات عادة لتغطية النفقات الطارئة وتكون عادة على عدة صيغ منها تسهيلات الصندوق واعتمادات موسمية والإمضاء وبطاقات الائتمان والاعتمادات المستندية

ثانياً: الائتمان متوسط الأجل وتمنح لمدة متوسط من سنتين وأكثر وبغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات كشراء آلات جديدة أو لأغراض التوسع أو إجراء تعديلات تطويرية على الإنتاج (الزهاء، 2014) والجدول أدناه رقم (10) يبين الائتمان الموجه للتجارة العامة أو الائتمان التجاري.

جدول (10): الائتمان الموجه للقطاع التجاري (مليون دولار)

المبلغ	العام
329.1	2008
341.4	2009
392.2	2010
491.3	2011
503.2	2012
612.3	2013
744.6	2014
941.9	2015
1,103.3	2016
1,405.3	2017

المصدر: منشورات سلطة النقد من الأعوام (2008-2017).

يوضح الجدول أعلاه رقم 10 بأن الائتمان التجاري قد تضاعف منذ عام 2008 حتى عام 2017 بـ 327% وهو أمر في بالغ الأهمية وخاصة في زيادة النشاط التجاري، حيث أن المصارف لا تقدم أي نوع من هذه التسهيلات إلا إذا كان الوضع الاقتصادي في حالة نمو وقدرة على السداد من العملاء.

5.5.1.3.2 الائتمان الموجه لقطاع النقل

يعتبر هذا الائتمان جديد على فلسطين بالتقارير المالية المتوفرة بالخصوص هي نتاج 5 أعوام سابقة من عام 2013 حتى عام 2017 حيث يعتبر هذا الائتمان بالنسبة للقطاعات الأخرى متدنية وهو ما يوضحه الجدول أدناه: -

جدول (11):لائتمان الموجه لقطاع النقل(. مليون دولار)

المبلغ	العام
17.1	2008
24.8	2009
19	2010
22.6	2011
22.7	2012
21.8	2013
30.2	2014
20.2	2015
33.7	2016
42.9	2017

المصدر: منشورات سلطة النقد من الأعوام (2013-2017).

يتبين لنا من الجدول رقم (11) أن الائتمان الموجه لقطاع النقل لا يتعدى في نهاية عام 2013 21.8 مليون دولار وهو نسبة ضئيلة من الائتمان الموجه للقطاعات الأخرى والتي بدأت في الزيادة حتى عام 2017 بمبلغ وقدره 42.9 مليون دولار أي بنسبة زيادة قدرها 120% وهنا يجب أن يتم زيادة القدرة الائتمانية لهذا الطلب بتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

2.3.2 التوظيفات الخارجية

لتبيان بيانات التوظيفات الخارجية سوف نتجه باتجاه تعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالخصوص حيث أصدرت سلطة النقد بتاريخ 13-9-2009 تعليمات جديدة بخصوص الائتمان العادل حيث أن هذه التعليمات جاءت لإرساء القواعد السليمة في عملية تنظيم العلاقة بين المصارف والعملاء وذلك بهدف رفع مستوى الشفافية والنزاهة في التعامل ما بين المؤسسات المالية والعملاء على أساس من المهنية والإنصاف، حيث أثبتت الإجراءات التحوطية التي قامت بها سلطة النقد من تعديل تعليمات التوظيفات الخارجية والتشدد فيها نجاعة واضحة خلال الربع الأول من إصدار التعليمات من عام 2009 حيث تم خفض حجم التوظيفات الخارجية إلى 60% نهاية نيسان من عام 2009 و 55% حتى نهاية شهر آب من نفس العام حيث أظهرت البيانات زيادة التنوع في الاستثمارات الخارجية وانخفاض حجم التركيز على مستوى المؤسسات

والدول وبالتالي تخفيض مخاطر السوق وفتح أسواق جديدة للاستثمارات الخارجية (دنيا الوطن، 2009)

حيث أظهرت تقارير الجهاز المصرفي للإحصاء وسلطة النقد حول الاستثمار الدولي والدين الخارجي لفلسطين أن أرصدة الاستثمارات الاقتصادية الفلسطينية الموظفة خارج فلسطين حتى نهاية الربع الثالث من العام 2018 فاقت أرصدة الاستثمارات الأجنبية الموظفة في الاقتصاد الفلسطيني بقيمة بلغت 1,433 مليون دولار وبحسب التقرير استحوذت الإيداعات المحلية في المصارف الخارجية إضافة إلى النقد الأجنبي الموجود في الاقتصاد الفلسطيني على النصيب الأكبر من هذه التوظيفات بنسبة 61.8% من إجمالي قيمة الأصول الخارجية وأظهرت نتائج المسح أن إجمالي أرصدة أصول الاقتصاد الفلسطيني المستثمرة في الخارج قد بلغ 6,489 مليون دولار موزعة بين استثمار أجنبي مباشر بنسبة 5.3% واستثمارات حافظة 21.5% واستثمارات أخرى أهمها العملة والودائع بنسبة 65.7% وأصول احتياطية بنسبة 5.7%، أما على المستوى القطاعي فشكّلت الاستثمارات الخارجية لقطاع المصارف 71.6% من إجمالي الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني (وكالة وطن، 2018)

بالمقابل بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية (الالتزامات) على الاقتصاد الفلسطيني (أرصدة غير المقيمين المستثمرة في فلسطين) حوالي 5,056 مليون دولار أمريكي توزعت بين استثمار أجنبي مباشرة بنسبة 53.9% واستثمارات حافظة 15.3% واستثمارات أخرى أهمها القروض والودائع من الخارج 30.8% وعلى المستوى القطاعي فقد شكّلت الاستثمارات الأجنبية في قطاع المصارف حوالي 37.2% من إجمالي الخصوم الأجنبية على الاقتصاد الفلسطيني، حيث أشارت النتائج الأولية إلى أن إجمالي رصيد الدين الخارجي على القطاعات الاقتصادية الفلسطينية قد بلغ حوالي 1,604 مليون دولار موزعة بين دين على القطاع الحكومي بنسبة 64.7% وقطاع المصارف بنسبة 30% والقطاعات الأخرى وتشمل الشركات المالية غير المصرفية والشركات غير المالية والمؤسسات الأهلية والأسر المعيشية بنسبة 2.6% والاقتراض بين الشركات التابعة والمنسوبة بنسبة 2.7% (وفا، 2018)

4.2 قنوات تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي

1.4.2 قناة عرض النقد وتوفير السيولة

تمثل النقود عملة التداول مثل ودائع تحت الطلب لدى المصارف التجارية التي يتم السحب عليها بواسطة الشيكات ويشارك كل من هذين النوعين من النقود بصفة القبول العام كوسيلة في التبادل ولا يحصل حامل السيولة النقدية أو الوديعة تحت الطلب على عائد تمثل بسعر الفائدة في حين يحصل أصحاب الأنواع الأخرى من الموجودات التي يمكن جمعها هنا تحت نوع واحد يتمثل بالسندات على عائد متمثل بأسعار الفائدة إلا أن أصحاب السندات لا يمكنهم استخدامها مباشرة كوسيلة في التبادل حيث أن المعنى السابق تم تعريف الثروة بأنها عبارة عن مجموع النقود والسندات ويحدد الأفراد اختيارهم بالاحتفاظ بالثروة بين النقود والسندات (مجيد، 2006).

والرجوع إلى المعنى الحقيقي لعرض النقود بالمعنى الحرفي لرصيد النقود داخل الاقتصاد عند أي لحظه من الزمن حيث هنالك عدة تعريفات استخدمها رجال الأعمال والمال لهذا المصطلح واتفقت جميع التعريفات والآراء في أن هذا العرض يشمل كمية العملة المتداولة بالإضافة إلى نقود الودائع التي تلتزم بها المصارف أو المؤسسات المالية الأخرى ويرجع الاختلاف في التعريفات المختلفة حول نقود الودائع إلى العملة المصدرة رسمياً حيث هنالك اختلاف بالتعريف ويرجع هذا الاختلاف لأنواع الودائع حيث يمكن تقسيم الودائع بشكل عام إلى ودائع تحت الطلب (جارية) وودائع آجلة مع العلم أن الودائع الجارية هي تلك الودائع التي يستطيع العميل السحب منها نقداً عند الطلب في أي وقت بدون أي إخطار سابق، أما الودائع الآجلة فهي الودائع التي يحتفظ بها العملاء لأجل زمني ويستحقون عليها فوائد فيما عدا المصارف الإسلامية وهي غير قابلة للسحب الفوري قانونياً وتنظيمياً إلا بعد إخطار البنك بفترة من الوقت ربما شهر أو أكثر (أحمد، 2003).

يتضح لنا بأن النظام النقدي هو عبارة عن مجموعة من القواعد التي تتضمن تعيين وحدة التحاسب النقدية وتلك التي تضبط إصدار وسحب النقدي الأساسي أو النهائي من التداول

لكن هذا التعريف لا يحوي إلا القواعد الضابطة لخلق وإلغاء النقود لذا لا بد من مفهوم أوسع للنظام النقدي إضافة إلى ما يحوي التعريف السابق ليشمل جميع أشكال النقد المتداولة إلى جانب النقد الأساسي أي كافة أنواع النقود الأخرى كنقود الودائع والمفهوم الشامل للنظام النقدي لا بد أن يشمل تصنيفا تاريخيا للقواعد النقدية من الناحية العامة بحيث يقسمها إلى قاعد النقد السلعية وقاعدة النقد الائتمانية فأذن يتبين لنا بان النظام النقدي هو مجموعة العلاقات التي تميز الحياة النقدية لمجتمع ما خلال فترة زمنية معينة وضمن نطاق زمني محدد والذي يمتاز بخصائص ثلاث وهو:

1- إن لكل نظام اقتصادي بما فيه النظام النقدي يتمتع بخاصية مركبة بمعنى انه توجد فيه عناصر أساسية وعناصر ثانوية

2- النظام النقدي هو نظام اجتماعي بحيث إذا أردنا تحديد معالم النقود والنظام النقدي لمجتمع ما لا بد لنا من تتبع البيئة الاقتصادية والاجتماعية الموجودة فيها حيث انه انعكاس لواقع المجتمع الموجود فيه

3- إن النظام النقدي نظام تاريخي أي يتطور ويتغير بتطور وتغير النظام الاقتصادي والاجتماعي الموجود فيه (الحلاق، 2011)

أما في فلسطين وبالنظر إلى مدى فعالية ودور النظام النقدي وقناة عرض النقد في إدارة السياسة النقدية للاقتصاد الفلسطيني نجد أنها لا تزال غير مكتملة الملامح بسبب غياب أهم ركيزة لها وهي العملة الوطنية وبالتالي عدم قدرة سلطة النقد التي تمثل البنك المركزي الحالي في فلسطين على وضع وتنفيذ وإدارة السياسة النقدية بحرية كاملة ومن ثم إدارة السيولة في القطاع المصرفي بما يحقق استقرار الأسعار ورفع معدلات النمو حيث تعتبر قضية العملة من أهم القضايا التي تواجه النظام النقدي والتي تأتي على رأس أولويات سلطة النقد الفلسطينية التي عملت وما زالت تعمل على القيام بدراسات متعمقة لكافة القضايا الحالية المتعلقة بإصدار النقد وتحديد الشروط البيئية والاقتصادية والمالية الملائمة لمثل هذا الإصدار حيث أن العملة الوطنية

هي طوق النجاة للمجتمع والاقتصاد الفلسطيني التي قد تلحق ضررا كبيرا لعدم إصدارها، والتي من الناحية التنظيمية قد تكون صعبة في الوقت الحالي والتي تستلزم السيطرة الكاملة للسلطة الوطنية الفلسطينية على المعابر ومن دون ذلك لن تتحقق الشروط الاقتصادية وبالتالي يلزم أيضا الانتقال من سلطة نقد إلى بنك مركزي فلسطيني ليعطي بيئة قانونية وتشريعية التي تكفل لسلطة النقد استقلالها وإعطاءها جميع صلاحياتها. (عودة، 2011).

2.4.2 قناة حشد المدخرات

شهد موضوع الادخار اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين في الفترة الأخيرة وذلك لما يمثله هذا المتغير الاقتصادي من أهمية بالغة على المستوى المحلي من حيث ارتباطه بالاستهلاك من جهة وبالاستثمار الخاص والحكومي من جهة أخرى وما يتطلب من وراء ذلك من رسم لخطط إستراتيجية لإنشاء النمو فالادخار المحلي يشمل قطاع العائلات والقطاع العام والأعمال، حيث يتفق معظم الاقتصاديين أن الاقتصاديات التي سجلت ارتفاع في مستوى الادخار من الناتج المحلي الإجمالي حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة لذلك فإن عملية البحث في فهم الأسباب التي تقف وراء تحقيق معدلات نمو الادخار في مختلف الدول والعوامل المؤثرة فيها وأهمية السياسات الاقتصادية في تحسين وضعية الادخار من المواضيع التي لقيت اهتماما واسعا خلال الفترة الأخيرة والتي كان أهمها الحديث حول ضرورة الاعتماد بشكل أساسي على الموارد الذاتية في عملية النمو وذلك عن طريق قنوات واليات لامتناس المدخرات المحلية وخاصة الادخار العائلي (أمين، 2013).

يتبين لنا مما سبق أن المدخرات النقدية على مستوى الأفراد بدأت تمثل ثروة حقيقية قائمة بحد ذاتها يحسب لها ألف حساب بدليل ما قامت به بعض المؤسسات المالية التقليدية الكبرى في العقدين الأخيرين من فتح نوافذ وأقسام لها من أجل كسب أكبر قدر ممكن منها والتي لم تكن سابقا محط اهتمام المصارف في فترة وجيزة والتي كانت يطلق عليها الادخارات الصغيرة والتي كان أفراد المجتمع يدخرونها لأيامهم المقبلة، ومن هنا فلا شك أن أي قرار للادخار لا بد أن يستند إلى عوامل سلوكية ذاتية تحدد طبيعة السلوك الانفاقي بشكل عام الأمر

الذي يعني أن ترشيد هذا السلوك هو من أساسيات النمو، والتي عكفت عليه المؤسسات المالية باستغلاله وجذبه بغض النظر عن كونها إسلامية أم تقليدية والتي بدأت من خلال أشكال عدة تنتهجها المصارف ومنها حسابات ودائع تحت الطلب أو الجارية أو الحساب الجاري، الودائع الاستثمارية، الودائع الادخارية، وفي نهاية المطاف اندرجت تحت صورة جديدة وهي الصناديق الاستثمارية (العبيدي، 2011).

وللربط ما بين الادخار والاستثمار فقد اختلفت النظريات الاقتصادية بذلك، فالاقتصاديون الكلاسيكيون يؤسسون رؤيتهم للعلاقة بين الادخار والاستثمار على ما ذكره آدم سميث ما يدخر خلال العام يستثمر في عام أي أن كل ما يدخر يتحول إلى استثمار وهو ما عارضه الفكر الاقتصادي الكنزي الذي اتخذ شكلا مختلفا حيث اعتبروا الادخار دالة في الدخل وليس في سعر الفائدة وان من يدخرون ليسوا بالضرورة هم من يستثمرون وبالرجوع إلى دالة الادخار حيث يتبين لنا بأنه هنالك علاقة طردية ما بين الادخار والدخل أي كلما زاد الدخل المتاح زاد الادخار تبعا.

وعلى ذلك يمكن استنتاج أهم قنوات الادخار والتي تتمثل بثلاث أنواع وهي (سليمان، 2016):

أولاً: الادخار الاختياري: والذي يتمثل بالادخار الحر الذي يقوم به أفراد المجتمع وذلك لرغبتهم بذلك بسبب زيادة الوعي الادخاري لدى أولئك الأفراد وثقتهم بالمؤسسات الادخارية وتحسن خدماتها

ثانياً: الادخار الإجباري

ثالثاً: الادخار التقاعدي.

5.2 الارتباط بين القطاع المصرفي وبورصة فلسطين

إن الجهاز المصرفي الفلسطيني يتسم بأهمية خاصة في النشاط الاقتصادي باعتباره المكون الرئيس للنظام المالي الفلسطيني، وان اهتمام سلطة النقد منذ نشأتها بإعادة تفعيل الدور

المصرفي عبر إعادة افتتاح وترخيص المصارف العربية التي كانت عاملة في فلسطين قبل عام 1967م بالإضافة إلى تأسيس وترخيص مصارف محلية (وطنية) جديدة بينما لم يكن هنالك وجود للمؤسسات الأخرى التي تعتبر ضمن هيكل النظام المالي الفلسطيني حيث أن سوق فلسطين للأوراق المالية (بورصة فلسطين) تأسس لاحقاً في عام 1997 وكان نشاطه محدوداً ومقتصراً على عدد قليل جداً من الشركات المدرجة كما اقتصر على تداول الأسهم فقط ومؤخراً خلال العام الجاري تم إدخال التداول في بعض السندات مع العلم من جهة أخرى أن المؤسسات المالية كشركات التأمين والرهن العقاري والتمويل التأجير المنطوية تحت إشراف هيئة سوق رأس المال بحاجة إلى تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية كما أن نشاطها المالي ذو تأثير محدود في النمو الاقتصادي وهي بحاجة إلى المزيد من الوقت كي تكون أكثر فاعلية وإسهاماً في النمو الاقتصادي ويتمثل الفرق الأساسي بين القطاع المصرفي والبورصة في أن الأول يساهم في تشجيع حركة الاستثمار والنشاط الاقتصادي بطريق غير مباشرة وهو يشكل الوسيط الرسمي بين المدخرين والمستثمرين بينما تعمل البورصة على تحويل المدخر إلى مستثمراً بشكل مباشر وبالتالي فإن أهمية الأثر الاقتصادي لعلاقة القطاع المصرفي بالسوق المالي ينبع من أن النشاط المصرفي ينعكس إيجابياً من خلال قنوات الاتصال بين الجهاز المصرفي والبورصة على السوق المالي الذي بدوره يلعب دوراً هاماً في النشاط الاستثماري واستقطاب المدخرين المحليين الذي يرغبون في الاستثمار المباشر بدلاً من الإيداع في المصارف وبالتالي تخفيف فجوة الموارد المحلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى أن القطاع المصرفي هو من القطاعات الرئيسية في بورصة فلسطين مع العلم أن أسهم سبعة مصارف محلية من أصل ثمانية هي مدرجة في البورصة وبالتالي هنالك تأثير كبير من قبل هذا القطاع على حجم التداول في البورصة (عودة، 2011).

6.2 تحديات القطاع المصرفي الفلسطيني

1.6.2 غياب العملة الوطنية

تعتبر العملة الوطنية موضوع اهتمام للفلسطينيين وذلك لعدت أسباب يرجع السبب الأول إلى اعتبارات سياسية (رمز السيادة والاستقلال)، بالإضافة إلى أسباب تتعلق بالاعتبارات

الاقتصادية المتعلقة النمو الاقتصادي للفلسطينيين، فمن ناحية تساهم العملة الوطنية في تمويل القطاع العام من خلال ما يعرف بعائد الإصدار أو الإيرادات المتأتية من سك العملة إضافة إلى إتاحة المجال أمام الحكومة لإصدار سندات واذونات خزينة بالعملة المحلية لمساعدتها على معالجة وتمويل عجز الموازنة وإدارة السياسة المالية العامة بشكل أفضل وتقليل حجم الاعتماد على الخارج والذي سيعمل بدوره على تنشيط سوق ما بين المصارف وتنشيط الأسواق المالية وبما ينعكس إيجابيا على الاقتصاد الفلسطيني، ومن ناحية أخرى تتيح العملة الوطنية المجال أمام سلطة النقد لتحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة على استقرار الأسعار المحلية الذي يعد وظيفة أساسية لها وذلك من خلال ممارسة السياسة النقدية والتحكم في عرض النقد وسعر الفائدة وبالتالي التأثير على معدلات التضخم في فلسطين وتشجع النمو المستدام للاقتصاد الفلسطيني (عطا الله، 2014)

2.6.2 عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي

بالرجوع تدريجيا إلى الأعوام السابقة نلاحظ ان عام 2015 شهد الاقتصاد الفلسطيني بعض التعافي بعد التراجع الذي شهده في عام 2014 حيث نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 3.5% مقارنة مع انكماش بنسبة 0.2% في عام 2014 وكان العام 2015 قد شهد العديد من التقلبات السياسية والاقتصادية وخصوصا في الربعين الأول والأخير من العام حيث قامت إسرائيل بوقف تحويل أموال المقاصة للحكومة الفلسطينية خلال الربع الأول من العام أما في الربع الأخير من نفس العام فقد شهدت الضفة الغربية تطورات سياسية وأمنية تمثلت بالهبة الجماهيرية كرد فعل على استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وتفاقم الاستيطان واندساد الأفق السياسي وعلى الرغم من تلك التقلبات جاء هذا التعافي في الأداء الاقتصادي عام 2015 كنتيجة متوقعة لعودة الاقتصاد للنمو بعد فترة أعقبت حرب إسرائيلية مدمرة على قطاع غزة عام 2014 التي نما اقتصادها بحوالي 6.8% عام 2015 مقارنة مع تراجع بلغت نسبته 15.1% عام 2014 في المقابل أثرت الأحداث التي شهدتها الضفة الغربية على أدائها الاقتصادي فتباطأ نموها بحوالي 2.5% عام 2015 مقارنة مع 5.3% عام 2014 (التبؤات الاقتصادية "سلطة النقد"، 2016)

ونلاحظ مما سبق وبالرجوع إلى البيانات المالية لسلطة النقد الفلسطينية والإحصاء الفلسطيني بأن النشاط الاقتصادي الفلسطيني خلال عام 2016 ذاهب إلى التعافي النسبي وخصوصاً في الربع الأول والثالث منه حيث تسارعت فيهما معدلات النمو إلى مستويات قياسية وصلت إلى 6.6%، 5.2% على التوالي وعلى الصعيد العام ككل نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 4.7% مقارنة مع 3.4% في عام 2015 إذ ساعدت جملة الظروف السياسية والاقتصادية في دعم معدلات النمو في عام 2016 والمتمثلة بشكل أساسي في استقرار الأوضاع الاقتصادية وانتظام تدفق الإيرادات المحلية وإيرادات المقاصة وضبط أوضاع المالية العامة بالإضافة إلى بعض التعافي في النشاط الاقتصادي وتحسين مستويات الطلب الكلي والاستمرار في ترميم القاعدة الإنتاجية بشكل تدريجي في قطاع غزة التي تم تدميرها كما ذكرنا سابقاً إبان الحرب الإسرائيلية صيف عام 2014 وانعكاساً لهذه الأوضاع المواتية للعملية الإنتاجية تسارع معدل النمو في قطاع غزة وفي الضفة الغربية حقق النشاط الاقتصادي تحسناً نسبياً فبلغ معدل النمو حوالي 3% مقارنة مع 2.6% في عام 2015 وقد تحقق هذا النمو رغماً عن التداعيات والظروف السياسية والأمنية في المنطقة (التنبؤات الاقتصادية "سلطة النقد"، 2017).

أما في عام 2017 فقد أسدل الستار بتباطؤ نسبي في النشاط الاقتصادي إذ لم تدم علامات التحسن والتعافي التي لاحت في عام 2016 فعادت وتيرة التباطؤ لتخيم من جديد على المشهد الاقتصادي جراء تعرضه لتيارات متعاكسة أضعفت القوى الداعمة للنشاط الاقتصادي وأثرت بشكل سلبي على سير العملية الإنتاجية تمثلت بشكل رئيسي في تراجع حجم المنح والمساعدات الدولية وتراجع حجم الإنفاق الاستهلاكي بشقيه الخاص والعام إضافة إلى الاعتماد المتزايد على الواردات من السلع والخدمات وانعكاساً لهذه التطورات تباطأ النمو الحقيقي لمجمل الاقتصاد الفلسطيني إلى 3.1% مقارنة مع 4.7% في عام 2016 إذ لم يفلح النمو المتسارع في الضفة الغربية والذي كان 4.3% مقارنة مع 3% في عام 2016 في المحافظة على نفس مستوى النمو المتحقق في عام 2016 (التنبؤات الاقتصادية "سلطة النقد"، 2018).

3.6.2 ضعف التجارة الخارجية الفلسطينية

تعتبر التجارة الخارجية واحدة من أهم لبنات الاقتصاد الوطني الذي هو في حد ذاته المحرك الرئيسي لعجلة أي تطور وحجر الزاوية في استقلال أي قرار سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا وتعتبر التجارة الخارجية واحدة من أهم أعمدة الاقتصاد الوطني ولعل الأزمات التي أحاطت بالتجارة الفلسطينية تختلف اختلافا شبيه جذري عما أحاط ببقية قطاعات الاقتصاد الفلسطيني الأخرى والتي حاولت إسرائيل الهيمنة عليها أو توجيهها لمصلحتها فقد واجه الاحتلال الإسرائيلي التجارة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 1967 لتكون تجارة أحادية، الأمر الذي أدى بالتجارة الفلسطينية لتصبح في مجملها ذات بعد واحد لتكون تجارة داخلية وخفقا ولم تعطها فرصة للنهوض إلا في حدود ضيقة جدا (زعر، 2005)

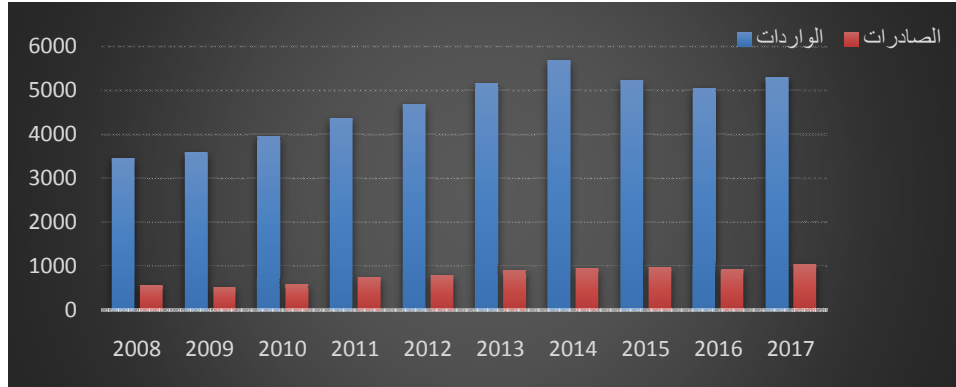
وعند النظر إلى التقارير الصادرة عن المؤسسات الفلسطينية والملخصة في الجدول أدناه نلاحظ أن:

جدول (12): مؤشرات الصادرات الفلسطينية المرصودة للفترة 2015-2016 (بالمليون دولار أمريكي)

المؤشر	2015	2016
إجمالي الصادرات الفلسطينية	957.8	926.6
إجمالي الصادرات حسب البلد		
إلى إسرائيل	804	771
إلى الدول العربية	121	119
إلى باقي دول العالم	33	36.6
إجمالي توزيع الصادرات		
وطنية	705	—
معاد تصديرها	253	—
إجمالي الصادرات حسب المنطقة		
الضفة الغربية	953.8	922.3
قطاع غزة	4	4.2

المصدر: التقرير السنوي لمركز التجارة الفلسطيني، 2017

وهنا نلاحظ بأن الصادرات الفلسطينية ما زالت محصورة في تركيزها الجغرافي حيث شكلت الصادرات إلى إسرائيل ما نسبته 83.2% من إجمالي الصادرات الفلسطينية في عام 2016 علماً أن اعتماد الصادرات الفلسطينية على السوق الإسرائيلي لم يختلف عن عام 2015 أما الواردات الفلسطينية من إسرائيل أو من خلالها فشكلت حوالي 58.2% من إجمالي الواردات الفلسطينية خلال العام 2016 حيث أنها لم تختلف عن عام 2015.



شكل (9): الواردات والصادرات منذ عام 2008 حتى عام 2017

4.6.2 ضعف منظومة التشريعات القانونية

لقد عملت دولة فلسطين منذ مدة طويلة على جملة من الإصلاحات في التشريعات والأنظمة ذات العلاقة وتعزيز الحوكمة والشفافية وفقاً للممارسات الفضلى في مختلف القطاعات والعمل على خلق بيئة تنافسية نزيهة بهدف تشجيع المستثمرين للاستثمار في فلسطين إضافة إلى عقد عدة مؤتمرات حول الاستثمار في فلسطين للتعريف بالقطاعات الاقتصادية المختلفة وبحث فرص الاستثمار فيها (المرساة المصرفية، 2017).

وتباعاً لذلك أصبح من الضروري العمل على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة بحث تكون مبنية على أساس الفجوة بين جانبي العرض والطلب والشمولية في التشريعات الحالية وإتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لتعزيز الشمول المالي بين كافة فئات المجتمع وذلك بما يشمل ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية وتوفير آلية لمعالجة شكاوي العملاء وتحديد الجهة الإشرافية المسؤولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية ويهدف ذلك كله إلى تعزيز قدرات ووعي الفئات

المستهدفة من المجتمع بما يشمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لتمكينهم من تحقيق الاستفادة المثلى من الخدمات المالية واتخاذ القرار المالي الذي يتناسب مع احتياجاتهم حيث يؤدي ذلك إلى تطوير الظروف الاقتصادية بخفض معدلات البطالة والفقر وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي تحسين الظروف المعيشية للفئات المستهدفة بشكل ملموس.(المرساة المصرفية،2015)

5.6.2 الانقسام الفلسطيني

عند تناول موضوع الانقسام الفلسطيني وأثره على الاقتصاد الفلسطيني نجد أنفسنا أمام موضوع صعب وشائك حيث تتشابك فيه السياسة والاقتصاد والحياة الاجتماعية حيث أن المؤثر الأكبر في القضية هو الاحتلال الإسرائيلي بحيث يترك لنا صورة كئيبة للحياة الاقتصادية والمعاشية للمواطن الفلسطيني حيث هنالك عدة آثار للحصار على القطاع الخاص وهي:-

1- تم التسبب بخسائر كبيرة في عوائد القطاع الخاص وذلك بعدما قام الاحتلال بتحديد السماح بدخول 33 سلعة من اصل 9000 سلعة حيث تم إلغاء الكود الجمركي

2- تم تعطيل أكثر من 3750 مصنع من أصل 4000 مصنع وتم التسبب بأزمة اقتصادية واجتماعية ونقص في الوقود

3- تراجع الناتج المحلي الإجمالي من 15% إلى 5%.

4- تراجع عدد المزارعين من 45 ألف إلى 30 ألف وتراجعت الزراعة من 14% إلى 9%

5- تم الاعتماد على الإنفاق التي أصبحنا نستورد منها حوالي 600 مليون دولار سنويا بالوقت الذي كنا نستورد من إسرائيل قبل الحصار 800 مليون دولار

6- تقلصت نسبة التجارة بالإنفاق لتصل إلى 350 مليون دولار حيث أن التخفيف الجزئي للحصار أدى إلى زيادة الاستيراد من إسرائيل والتي وصلت إلى حوالي 400 مليون دولار(ماس،2011).

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي

1.2.2 المقدمة

هذا القسم يستعرض ويراجع بعض التعاريف ومفاهيم أساسية سيتم تناولها لاحقاً في هذه الرسالة. ستتاح للقارئ فرصة للتعرف على مفهوم, مؤشرات, أهداف, محددات, ومصادر تمويل النمو الاقتصادي المختلفة وكذلك مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي.

2.2.2 مفهوم النمو الاقتصادي

إن مفهوم النمو الاقتصادي قد ظهر في النصف الثاني من القرن العشرين حيث بدء الحديث عن ضرورة إحداث النمو في الدول الفقيرة، ففي عام 1949 ظهرت التلميحات الرسمية الأولية لضرورة تحقيق النمو في البلدان الفقيرة، ومن هنا بدء النظر إلى النمو كون لها عدة نظريات قد تبنتها والتي يجب أن تتبعها هذه البلدان لتحقيق النمو (عقيل، 2015، ص13)

يعد النمو الاقتصادي هي القضية الأساسية للمجتمع من اقتصاديين وباحثين ورجال أعمال، وهي المعضلة الرئيسية التي تواجه حكومات البلدان باختلاف تصنيفاتها لزيادة تصنيفها بأنها حكومات ناجحة.

وللوقوف على مفهوم النمو الاقتصادي يجب علينا في بادئ الأمر النظر إلى الاختلاف ما بين النمو والتنمية فالنمو يشير إلى التقدم الطبيعي في الاقتصاد دون تدخل متعمد من قبل المجتمع والأفراد، أما التنمية فهي العمليات التي تسعى إلى النمو بصورة سريعة وتتدخل مجتمعي ودراسة مسبقة وبفترة زمنية تكون محددة ولذلك فالتنمية تخضع لإرادة البشر وتكون بحاجة إلى دفعة قوية تحركها قدرات إنسانية تخرج المجتمع من الركود إلى التقدم، بالإضافة إلى ذلك فإن التغير والتنمية تختلفان أيضاً فالتغير هو التحول الذي يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو نمط علاقاته وقيمه والتي بالتالي تؤثر على سلوك الأفراد والتغير ليس بالضرورة أن يؤدي إلى التقدم والازدهار بل يمكن أن يكون تغيراً للأسوأ، ولكن التنمية يكون هدفها التوجه إلى الأفضل بطريقة مدروسة ومتصاعدة وتكون متميزة في خطاها. (العسل، 2006)

3.2.2 مؤشرات النمو الاقتصادي

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

بالرجوع إلى التقارير الاقتصادية الصادرة عن دائرة الإحصاء الفلسطينية نرى بان الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين قد شهد نمواً بنسبة 4.1% خلال العام 2016، مقارنة مع نمو نسبته 3.4% خلال عام 2015 حيث أن الاقتصاد الفلسطيني قد شهد نمواً بنسبة قدرها 6.3% خلال عام 2012 ثم بدء في الانخفاض تدريجياً إلى أن أصبح سالباً بمقدار 0.2% خلال عام 2014 كما سوف نبينه في الجداول اللاحقة، قبل أن يعود ويرتفع خلال عام 2016 ليصل إلى 4.1%، ونرى بان معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بين قطاع غزة والضفة الغربية خلال عام 2016 تفاوتت بمعدل نمو في القطاع قدره 7.7% مقارنة مع 3% في الضفة الغربية ويعزى النمو في قطاع غزة إلى مجموعة من العوامل أهمها الاستمرار في إعادة إعمار قطاع غزة وتخفيف القيود المفروضة على حركة البضائع ومستلزمات الإنتاج وزيادة المساعدات التي تصل إلى القطاع ونتيجة لهذا التباين في معدلات النمو فقد ارتفعت مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 24.3% خلال عام 2016 مقارنة مع 23.5% في عام 2015 ولكنها ظلت أقل بكثير مما كانت عليه عام 2005 حيث بلغت 37.4%، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال عام 2016 بنسبة 1.2% مقارنة مع العام 2015 ليصل إلى 1765.9 دولار أمريكي ويعزى هذا الارتفاع إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أكبر من النمو في عدد السكان ولكن مستوى المعيشة في فلسطين خلال العام 2016 ظل أقل مما كان عليه خلال العام 2012 حيث بلغ 1807.5 دولار أمريكي ونظراً لتفاوت معدلات النمو فقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بنسبة 4.2% كما ارتفع في الضفة الغربية بشكل طفيف لا يتعدى 0.5% خلال العام 2016. (الإحصاء، 2016).

جدول (13): الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (القيمة بالدولار الأمريكي)	ناتج المحلي الإجمالي (القيمة بالمليون دولار أمريكي)	
1449.1	5212.1	2008
1529.8	5663.6	2009
1606.4	6122.3	2010
1752.5	6882.3	2011
1807.5	7314.8	2012
1793.3	7477	2013
1737.4	7463.4	2014
1745	7719	2015
1766	8037	2016

المصدر: الإحصاء الفلسطيني. 2016

يتبين لنا من الجدول أعلاه رقم (13) بأن الناتج المحلي الإجمالي في ازدياد من بداية عام 2008 حتى عام 2016 وهي البيانات المتوفرة لنا في الوقت الحالي بالخصوص ولكن ذلك كان نقطة فارقة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث كان هنالك ازدياد بمقدار 10% عن كل عام حتى عام 2012 حيث بدء في عام 2013 انخفاض تدريجي بنفس النسبة ويعزو ذلك إلى الأوضاع السياسية السائدة في تلك الفترة إلى أن بدأ في الارتفاع في بداية عام 2015 وعام 2016.

4.2.2 مصادر تمويل النمو الاقتصادي

يؤكد اغلب اقتصادي النمو الاقتصادي على ضرورة تدخل الدولة في نمو اقتصاديات بلدانها سواء بسيطرتها على الاقتصاد القومي مباشرة أو بخلقها قطاع عام يتعايش مع قطاع خاص، تعايشا قد يتسع أو يضيق حسب الأيديولوجية والفلسفة التي تحكم قناعات هذه البلدان وأيا كانت هذه القناعات فانه لا يختلف اثنان على أن أهم الأهداف الملقة على عاتقها في إطار عملية النمو هي زيادة التكوين الرأسمالي من خلال تعبئة المدخرات المحلية وتحويلها إلى استثمارات منتجة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وهذه الأهداف تطلب جهدا وحجما اكبر من الموارد المالية،

مما يفرض على حكومات هذه البلدان البحث عن مصادر للتمويل سواء أكانت داخلية أم خارجية أم كليتهما مع الموازنة فيما بينهما بغية الوصول إلى الأهداف بتكلفة أقل وزمن أقصر.

لذا لزاما علينا تناول مصادر التمويل الأساسية للنمو الاقتصادي من خلال:

أولاً: مصادر التمويل المحلي

تستمد الموارد المحلية لتمويل النمو الاقتصادي في أي مجتمع من المدخرات المحلية المتحققة في ذلك المجتمع، لذلك فقد حظي الادخار بأهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي قديماً وحديثاً. (حجير، 2005)

عادة ما يتحقق الادخار في الاقتصاد القومي من مصادر رئيسية مختلفة والتي يمكن إبرازها في النقاط الآتية:

1- ادخارات القطاع الخاص (قطاع عائلي + قطاع الأعمال)

2- الادخارات الحكومية (الضرائب والاقتراض من الجمهور والإصدار النقدي الجديد).

• ادخارات القطاع الخاص:

أ. الادخار العائلي

يتمثل الادخار العائلي فيما يتم الاحتفاظ به من فائض فعلي بين ما يحصل عليه أفراد المجتمع من دخول وبين ما ينفقونه على حاجاتهم الاستهلاكية حيث يعد الادخار العائلي الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة ويتخذ هذا النوع من الادخار صوراً عديدة منها الاستثمار المباشر حيث يشكل جانباً مهماً من الادخار في الريف وذلك عندما يقوم المزارعون بإصلاح مزارعهم واقتناء التجهيزات الزراعية وبناء المساكن ويتميز هذا النوع بعدم وجود وسيط بين المدخر والمستثمر وهنالك صور أخرى مثل المدخرات التعاقدية مثل عقود التأمين على الحياة أو التأمينات الاجتماعية (اليقين، 2012)

وهناك عدة عوامل تؤثر على مستوى الادخار العائلي مثل: الرغبة في الادخار والاكتناز والتحوط للمستقبل ورغم أن أغلب هذه المدخرات تتصف بضآلة حجمها من وجهة النظر الفردية، إلا أنها تمثل في مجموعها حجماً لا يستهان به على المستوى القومي، ومن الملاحظ أن أغلب هذه المدخرات توجه إلى المصارف في صورة ودائع استثمارية وقد يلجأ البعض إلى إنفاقها على سلع كمالية والبعض الآخر قد يكنزها لديه. (شريف، 2015)

ب- ادخار قطاع الأعمال

تعتبر الأرباح غير الموزعة في منشآت وشركات القطاع الخاص إلى جانب الاحتياطات المختلفة والمقتطعة من الأرباح من أهم مكونات ادخار القطاع الخاص والتي يمكن استثمارها في شراء الأسهم والسندات الحكومية. (الحاج، 2017).

ويتوقف ادخار قطاع الأعمال على الأرباح المحققة وعلى سياسة توزيع الأرباح في هذا القطاع فكلما كانت الأرباح كبيرة كلما زادت مدخرات هذا القطاع كذلك كلما كانت سياسة توزيع الأرباح غير مستقرة وتوزيعات الأرباح غير منتظمة بين سنة وأخرى فإن مؤسسات وشركات هذا القطاع تقوم بزيادة حجم مدخراتها من احتياطاتها وأرباحها المحتجزة في فترات الرواج لمقابلة توزيعاتها في أعوام الكساد والركود (عجمية، 2003).

ج- الادخارات الحكومية

نلاحظ أن الادخارات الحكومية تجسد بالمعنى الواسع الفرق بين نفقات الحكومة وإيراداتها، حيث أن الإيرادات العامة تحوي جميع الموارد المالية التي تحصل عليها السلطات أما بالنسبة للنفقات العامة فتشمل نفقات الإدارة العامة (الأمن، الدفاع، التعليم، الصحة) والمرافق العامة وفوائد الدين العام والتحويلات، فلا شك أن زيادة الدور الملقى على الحكومات من ناحية توفير الضروريات والسعي المستمر نحو تحسين مستويات المعيشة يحتاج إلى موارد مالية ضخمة ومن هنا يتعين أن تسعى الحكومات إلى زيادة مواردها المالية دون أن يترتب على ذلك آثار سلبية على الإنتاج ويتعين عليها كذلك أن تحسن استخدام تلك الموارد حتى لا تضطر إلى

أسلوب التمويل بالعجز وما يترتب عليه من آثار تضخمية تعوق النمو وبالتالي فإن حدود هذه النفقات إنما يعتمد على مقدرة الدولة في الحصول على إيرادات عامة ومستوى النشاط الاقتصادي وضرورة المحافظة على قيمة الدولة وحتى تتمكن الدولة من زيادة الموارد المالية وزيادة فاعلية الإنفاق الحكومي لا بد من تطوير النظام الضريبي واستحداث ضرائب ملائمة ومنع التهرب الضريبي وترشيد الإنفاق العام ورفع الإنتاجية والتخفيض التدريجي لاعتمادات الدعم وما يترتب عليها من زيادة الاستهلاك (عبد اللطيف، 2014).

ثانياً: مصادر التمويل الخارجي

1- القروض الخارجية

تعرف القروض الخارجية بأنها اتفاق بين الحكومة أو إحدى مؤسساتها مع مصدر خارجي للحصول على موارد مالية أو حقيقية مع التزام إعادة تسديد تلك الموارد والمبالغ المستحقة عليها (الفوائد) خلال فترة زمنية قادمة يتفق عليها عند عقد القرض، (المهايني، 1999).

2- المعونات والمساعدات الخارجية

وتتمثل في التدفقات الخارجية التي تحصل عليها الاقتصاديات النامية من الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية، سواء أكانت تلك المعونات أو المساعدات نقدية في شكل عملات أجنبية قابلة للتحويل أم عينية في شكل سلع وخدمات أو خبرات فنية.

وعادة ما تأخذ تلك المعونات والمساعدات شكلين الأول، تدفقات أجنبية لا يترتب عليها التزام الدفع لاحقاً وهذا ما يعرف بالهبات الخالصة فيما يعرف الثاني بالمعونة أو المساعدة التي يمتزج فيها عنصر الهبة مع عنصر القرض فتتمثل نوعاً من القروض السهلة التي تتسم بانخفاض معدل الفائدة عليها أو عدم وجوده فضلاً عن طول فترة (السماح والسداد) وإمكانية تسديدها جزئياً أو كلياً بعملة البلد المقترض أو السلع التي تنتجها المشاريع الممولة بواسطة تلك القروض.

على الرغم من أن المعونة الخارجية قد تبدو مصدرا مرغوبا فيه لأغلب البلدان النامية لما تحويه من امتيازات تجعلها أفضل أشكال التمويل الخارجي، إلا أنها غير منتظمة، كما أنها تمنح على أساس قواعد غير واضحة، مما يؤدي إلى عدم العدالة في توزيعها، كما أنها يمكن أن تؤدي إلى كثير من المآخذ، التي يأتي من بينها إلزام الدولة المتلقية بشراء سلع من الدولة المانحة أو توجيهها إلى مشروع معين، وقد يتعارض ذلك مع مصالح البلدان النامية وخاصة عندما تكون السلع التي تلتزم بشرائها ليست الأرخص، أو أن يكون المشروع المعين غير إنتاجي. مما يترتب على ذلك بعد حين من الوقت تسييس السياسة الاقتصادية المحلية للبلدان النامية المتلقية لهذه المعونات والمساعدات، وبالتالي يصبح هم الحكومات ليس العمل على تدعيم التراكم الرأسمالي وإنما إلى تدبير الوسائل لمزيد من الاستهلاك وصولا إلى إحلال المعونات والمساعدات محل تعبئة الموارد المحلية ومن ثم يتعمق الاندماج بدلا من الانفكاك وتزداد التبعية بدلا من الاعتماد على الذات. (بكري، 1988).

ثالثا: الاستثمارات الأجنبية

يعتقد بعض الاقتصاديين أن للاستثمارات الأجنبية أهمية كبيرة لاقتصاديات البلدان النامية، بسبب عجز المدخرات المحلية وقصورها فيها عن الوفاء بمتطلبات الاستثمارات المطلوبة فضلا عما تتمتع به اغلب البلدان النامية من عوامل عديدة جاذبة. (حجير، 2005)

5.2.2 أهداف النمو الاقتصادي

إن من أهداف النمو الرئيسية هي إقامة مجتمع لديه جميع مصادر الرفاهية وذلك بإزالة مصادر التخلف مثل الفقر والطغيان، والأوضاع الاقتصادية السيئة، وينجز ذلك بتحقيق زيادة بالإنتاجية إلى أقصى حد ممكن، وبذلك تحقيق الكفاية لأفراد المجتمع بأي طرق كانت كدعم المواطن لنفسه عن طريق العمل أو دعم الدولة لهم عن طريق الموازنات الاجتماعية لتخطي خط الفقر، وبالنظر إلى مفهوم النمو نرى بان الهدف العام الذي ينظر اليه النمو هو تحقيق سعادة لأفراد المجتمع ورفاهيته وتقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، حيث لن يتحقق أي من

النمو إلا في ظل حرية بجميع الأصعدة بدء بالسياسية وانتهاء بالإدارية، حيث يزد من قدرة الأفراد على التخطيط وصنع القرار والمساهمة في تنظيم مجتمعاتهم عن طريق توافق الآراء. (حسونة، 2009)

تعتبر الأهداف أعلاه هي أهداف رئيسية وتتفرع عنها أهداف أخرى ومنها: -

أولاً: تطور نظم التعليم كما ونوعاً والذي تضمن القضاء على الأمية وزيادة نسبة الالتحاق بالتعليم في كافة مراحله وتوفير متطلبات الارتقاء بنوعية هذا التعليم والربط بدرجة أكبر بالمجالات العلمية وبواقع ممارسة النشاطات وبالذات الإنتاجية منها سلبية وخدمية.

ثانياً: تطوير الموارد البشرية وبالذات في جانبها النوعي وذلك بتوفير معارف ومهارات وخبرات وقدرات بشرية عالية المستوى يتاح بتوفيرها القدرة على توليد مضامين اقتصاد المعرفة ومعطياته بكفاءة عالية وفاعلية

ثالثاً: العمل على تطوير البحث العلمي والتكنولوجي من خلال متطلباته ومستلزماته

رابعاً: العمل على تطوير البنية التحتية وبالذات ما يتصل منها بالتقنيات المتقدمة والعلم وذلك بالشكل الذي يوفر الأساس لتوليد هذه التقنيات واستخدامها بكفاءة وفاعلية (شاهين، 2018)

ومن هنا يمكن أن نبين بعض الأهداف مثل:

1- إشباع الحاجات الأساسية

وهنا يهدف النمو إلى تعبئة الموارد المحلية المتاحة لديها أو الحصول عليها من الخارج بهدف زيادة الإنتاج وتحسين مستواه وذلك بهدف إشباع الحاجات الأساسية للأغلبية الساحقة من السكان ومن ثم جرى التأكيد على أن إشباع هذه الحاجات الأساسية للأغلبية الساحقة من السكان ليس معناه النزول بحاجات الإنسان إلى حدها الأدنى وإنما معناها توفير الحد الأدنى من الحاجات الأساسية للإنسان.

2- زيادة الدخل القومي

تعتبر زيادة الدخل القومي من أهم أهداف النمو في الدول المتخلفة لذلك أن الغرض الأساسي من القيام بالنمو في هذه البلاد هو الفقر الذي تعيشه وانخفاض مستوى معيشة أفرادها وتفاقم المشكلة السكانية بها ولا سبيل إلا القضاء على هذا الفقر وتحاشي مشكلة تفاقم مفرداتها وتفاقم المشكلة السكانية بها ولا عن طريق زيادة الدخل وبالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة فإن نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما تكون صغيرة نسبيا

3- رفع مستوى المعيشة

يعتبر رفع مستوى المعيشة من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها النمو خاصة في الدول المتخلفة اقتصاديا فمن المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيره دون رفع مستوى معيشة السكان وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات للمجموع الأكبر من السكان فالنمو ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فقط وإنما هي وسيلة أيضا لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معان من حيث تقليل الفوارق بين الدخول بمراعاة التوزيع وعدالته (الجمال، 2007).

6.2.2 محددات النمو الاقتصادي

أ. رأس المال البشري

يتم النظر إلى رأس المال البشري كعنصر من عناصر الإنتاج له أهمية مزدوجة في لعب السكان دورا هام في جانب الاستهلاك ودورا آخر لا يقل أهمية في جانب الإنتاج ولعله العامل شبه الوحيد الذي يعزى إليه الاستهلاك سواء كان في حالة عمالة أو في حالة بطالة أما عوامل الإنتاج الأخرى كالأرض ورأس المال فلا تحتاج إلا إلى قدر محدود من الإنفاق في حالة عدم مشاركتها في العملية الإنتاجية حيث يصاحب زيادة عدد السكان زيادة في الاستهلاك بنفس المعدل تقريبا في حالة بقاء الأشياء الأخرى على وضعها حيث يساهم النمو في عدد السكان في الإنتاج ليس فقط نتيجة لزيادة العدد ولكن نتيجة لمجموعة من العوامل الأخرى منها مدى وفرة

أو ندرة العناصر المكملّة وأساليب وطرق الإنتاج المستخدمة والمستوى التنظيمي وغير ذلك وفي ظل نمو معين في السكان فإن النمو الاقتصادي المتوقع يعتمد على مدى زيادة الإنتاج عن الاستهلاك الجاري (ناصف(2000))

بلغ عدد السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية عام 1994 حوالي 2.24 مليون نسمة وارتفع هذا العدد حوالي 2.336 مليون نسمة عام 2001 أي أنه زاد أكثر من مليون نسمة خلال سبعة أعوام بزيادة تقارب 6% سنويا ويتوزع السكان بنسبة 64% في الضفة الغربية و36% في قطاع غزة، ويعزى ارتفاع معدل النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية إلى عاملين رئيسيين أولهما ارتفاع معدل النمو الطبيعي الذي يصل إلى حوالي 4% سنويا وهو من أعلى المعدلات في العالم وذلك بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة في الضفة الغربية وقطاع غزة والعامل الثاني هو عودة أعداد كبيرة من الفلسطينيين من الخارج ويقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني معدل صافي الهجرة العائدة حيث بلغت تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء بحوالي 267 ألف شخص نهاية عام 1997 نصفهم تقريبا عاد بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية والربع بعد حرب الخليج وقبل قيام السلطة وقد عاد حوالي 65% منهم إلى الضفة الغربية والباقي عاد لقطاع غزة وتشير الدراسة إلى أن نسبة مرتفعة من الأفراد العائدين يمتنون منها تتطلب مستويات تعليم أعلى من إجمالي السكان (نصر،(2002))

ب. رأس المال

تختلف طرق الإنتاج من بلد لبلد حيث تسود في البلدان المتخلفة طرق مختلفة للإنتاج عن البلدان المتقدمة حيث لا يقتصر وجود هذه الطرق على قطاع أو نشاط اقتصادي معين وإنما يشمل ذلك معظم القطاعات والأنشطة الاقتصادية كما أنه يشمل معظم المناطق الجغرافية في البلد المتخلف عدا وجود بعض المجالات المحدودة التي تستخدم طرق إنتاج حديثة نسبيا وهذه المجالات هي التي يتركز فيها الاستثمار الأجنبي وترتبط بالخارج أساسا وتكاد تكون معزولة عن باقي أجزاء الاقتصاد المحلي في حين تسود القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى أساليب إنتاجية متخلفة وبدائية تترك تأثيراتها الواضحة على انخفاض الإنتاجية ونشير أيضا إلى أن

النقص في رأس المال لا يبرز فقط من خلال ما سبق بل ويبرز كذلك من خلال انخفاض معدل التكوين الرأسمالي أو معدل الاستثمار الذي هو الإضافة السنوية إلى رصيد المجتمع من رأس المال إذ أن هذا المعدل منخفض في الأقطار النامية وقل بكثير مما يتحقق في الدول المتقدمة وبحيث لا يتجاوز في معظم الحالات 15% وقد يصل في حالات معينة إلى حدود 5% وقل بينما هو يتجاوز ذلك ويصل إلى 20 % فأكثر في الدول المتقدمة، إن انخفاض معدل التكوين الرأسمالي يؤدي إلى أن حصة الفرد الواحد من رأس المال الناجمة عن قسمة رصيد رأس المال على عدد السكان أو على المشتغلين لا تزداد بشكل واضح إن لم تنخفض إذ أن معدل النمو السكاني وبشكل يفوق ما يتحقق في الأقطار المتقدمة ما يؤدي إلى امتصاص الزيادة السكانية المرتفعة معظم الزيادة في رأس المال وبحيث لا يتبقى قسم من هذه الزيادة كي يتم من خلالها رفع حصة الفرد الواحد من رأس المال (خلف، 2006)

7.2.2 مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الفلسطيني

جدول (14): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2008-2017)

السنة	الزراعة	الصناعة	الإشاعات	التجارة	النقل والتخزين والاتصالات	الخدمات	الوساطة المالية
2008	5.7	14	3.9	14.1	9.2	20.7	5.5
2009	5.6	13	4	15.1	2.4	21.3	4
2010	5.2	12.6	4.4	15.9	1.9	20.9	3.7
2011	5.9	11.0	10.6	17.8	1.6	17.8	4.1
2012	4.6	12.2	9.8	17.8	1.6	19.4	4.2
2013	4.1	12.4	10.1	17.3	1.7	19.8	3.8
2014	3.8	11.7	7.3	17.7	1.7	20.8	3.5
2015	3.4	10.5	7.4	18.3	2.0	20.3	4.5
2016	2.9	11.1	7.5	17.2	2.2	20.6	4.8
2017	2.8	13	6.5	19.1	5.7	49	3.9

المراجع: الإحصاء الفلسطيني، 2017

بالرجوع إلى الجدول أعلاه ولتقسيمات القطاعات الاقتصادية السابقة نلاحظ أن قطاع الزراعة يشهد تراجعاً تدريجياً في كل عام ويرجع ذلك إلى عدت أسباب، منها الانتماء الموجه

لهذا القطاع كان الأدنى بالنسبة للقطاعات الأخرى وهو ما يوضحه جدول رقم (14) بالإضافة إلى الحماية الحكومية لهذا القطاع والذي يحيطه بالأغلب الخوف من الخسائر بسبب الأحوال الجوية وبالتالي تناقص هذا القطاع والتوجه إلى قطاعات أخرى أكثر ربحية.

وبالنظر إلى القطاع الثاني وهو قطاع الصناعة نلاحظ نمو في هذا القطاع إذ بلغ 13% من مجمل مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث نلاحظ أن نسبة الائتمان الموجه لهذا القطاع كان 4% أي أن هنالك ثبات في الائتمان من قبل المصارف الفلسطينية ويرجح النمو في هذا القطاع دخول شركات جديدة في عملية الصناعة.

وبالنسبة للقطاع الثالث وهو قطاع الإنشاءات فنلاحظ أنه هنالك انخفاض بمقدار 1% في عام 2017 عن العام السابق من الناتج المحلي الإجمالي مع العلم أنه كان هنالك زيادة مقدارها 1% في الائتمان الموجه ويرجح ذلك إلى الوضع الاقتصادي السائد في فترة عام 2017.

أما القطاع الرابع فهو قطاع التجارة والذي يعتبر من أهم القطاعات في فلسطين فنلاحظ أنه قد زاد بمقدار 2% في عام 2017 عن الأعوام السابقة ويرجع ذلك إلى زيادة الائتمانية الكبيرة من قبل المصارف الفلسطينية فنلاحظ أنه زاد من 0.16 في عام 2016 إلى 1.60 في عام 2017 حيث نرى طلب كبير من قبل التجار على هذا القطاع ليتم عملية التصدير بالشكل المجدي.

ونلاحظ أن القطاع الخامس وهو قطاع النقل والتخزين والاتصالات قد زاد بمقدار 3% في عام 2017 عن الأعوام السابقة وهو ما نلاحظه بزيادة في الائتمان الموجه لهذا القطاع بمقدار 0.01 عن الأعوام السابقة أي أن المصارف الفلسطينية قد زادت من مجالها في دعم هذا القطاع مما ساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع.

وبالنسبة لقطاع الخدمات نلاحظ زيادة بمقدار 20% في هذا القطاع عن القطاعات الأخرى مع العلم أن الائتمان الموجه لهذا القطاع قد قل بمقدار 0.08 في عام 2017 عن الأعوام السابقة ويرجح ذلك إلى دخول رؤوس أموال من الخارج أو اندماج في تلك المؤسسات وبالتالي زيادة في رأس مالها على حساب نقص الائتمان الموجه له.

أما بخصوص قطاع الوساطة المالية فنلاحظ انخفاض في هذا القطاع بمقدار 0.8 في عام 2017 بالنسبة للأعوام السابقة.

وبالرجوع إلى البيانات والتحليلات السابقة نرى بان مساهمة المصارف بتمويل مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمارسها المؤسسات هي في ارتفاع في حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة لتمويل القروض الاستهلاكية في قطاعات الخدمات والإنشاءات وقطاع التجارة وذلك لتشجيع القطاع الخاص لزيادة دوره في القطاعات الخدمية ومن جهة أخرى هنالك تدني في حجم التسهيلات الائتمانية الموجهة للزراعة والصناعة وذلك نتيجة التذبذبات الحادة في الإنتاج الزراعي نظرا للتقلبات المناخية وكون جزء كبير من هذا القطاع غير منظم.

8.2.2 معدل نمو الائتمان المصرفي للناتج المحلي

جدول (15): الائتمان المصرفي والناتج المحلي

البيان / الأعوام	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي الإجمالي	2.2	-0.2	3.4	4.7	3.1
التسهيلات الائتمانية	6.7	-0.6	9.9	10.0	9.0

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة السنوية، 2017

يبين الجدول أعلاه تحليل فجوة الإنتاج في ظل الظروف القائمة التي تعيشها فلسطين حالياً، أن الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017 قد نما بنسبة قدرها 3.1% مقارنة مع عام 2016 ليبلغ 11.716,4 مليون دولار فقط في ذات الوقت فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بأسعار التكلفة الحقيقية بنسبة 2.6% أدى إلى ارتفاعه إلى ما دون مستوى الناتج المحتمل (حوالي 11.397,2 مليون دولار فقط) مما أدى ذلك في النتيجة لخلق فجوة إنتاج سالبة كما هو الحال للعام الرابع على التوالي وبالتالي فإن ما تحقق من إنتاج فعلي خلال الأعوام 2014-2017 كان أقل مما يمكن للاقتصاد أن يحققه نتيجة للأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرة التي مر بها الاقتصاد خلال هذه الأعوام سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة كما تعكس هذه البيانات أيضاً تزايد حجم هذه الفجوة، ومن ناحية أخرى يبين لنا الجدول أعلاه رقم

(15) بان التسهيلات الائتمانية كانت ثلاث أضعاف الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 والذي انخفض بنفس النسبة في عام 2014 وبدء بالنمو بخط متوازي مع الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام التالية حتى الوصول إلى عام 2017 ويرجع ذلك إلى ما بيناه في الفقرات السابقة.

ونلاحظ بان النفاذ لتمويل الخدمات المصرفية يلعب دوراً مهماً في تقليل حدة التقلبات التي تتتاب مستويات الإنفاق بشقية الاستهلاكي والاستثماري ومن ثم التخفيف من تقلبات دورات الأعمال والناتج المحلي الإجمالي فمن خلال زيادة فرص النفاذ للتمويل والخدمات المصرفية يتمكن الأفراد والمشاريع من التغلب على القيود المتعلقة بالسيولة وتعويض أية تغيرات تطرأ على مستويات الدخل الجاري وبالتالي تقليل تقلبات الاستهلاك والاستثمار فنفاذ الأسرة إلى خدمات الادخار واستثمار الثروة عبر القطاع المالي يمكنهم من التخفيف من حدة التغيرات التي تعترض الدخل الجاري والحصول على مستوى شبه مستقر من الدخل الدائم بما يقلل من التقلبات في مستويات الاستهلاك في حين أن نفاذ المشاريع للتمويل المصرفي يمكنها من التغلب على قيود السيولة وبالتالي تقليل التقلبات في مستويات الاستثمار والتي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي (سلطة النقد، 2015)

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

3.1 المقدمة

يتناول الباحث في هذا الفصل إجراءات الدراسة التي اتبعها، ألا وهي الجوانب التوضيحية لكافة الخطوات والمراحل التي تم إعدادها وتنفيذها، وذلك وفق الأصول العلمية للبحث العلمي، من أجل بلوغ الهدف العام لهذه الدراسة، حول دور القطاع المصرفي الفلسطيني في النمو الاقتصادي. ولذلك فإن السطور الآتية ستوضح كل الخطوات التي اتبعها الباحث للوصول إلى هدفه، ابتداء من منهج هذه الدراسة ونضوج فكرتها، مروراً بتحديد مجتمع الدراسة وعينتها، وختم الفصل بالنموذج ومكوناتها والمتغيرات المستقلة والتابعة.

3.2 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من القطاع المصرفي الفلسطيني حيث شكل خمسة عشر مصرف عينة الدراسة انظر إلى الجدول رقم (16)، تم جمع البيانات اللازمة من التقارير المالية السنوية المدققة لكل مصرف بالإضافة إلى تقارير رابطة البنوك في فلسطين والتقارير السنوية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية حيث غطت هذه البيانات الفترة الزمنية الواقعة ما بين عام 2008م حتى عام 2017م وتم استخدام أسلوب تحليل الإنحدار.

جدول (16): المصارف العاملة في فلسطين عام 2017

الرقم	المصرف	مجموع الأصول	مجموع حقوق الملكية	مجموع الودائع	مجموع القروض
1.	بنك فلسطين	4,884,822,851	449,961,687	3,768,631,790	2,518,590,540
2.	البنك العربي	4,884,822,851	296,020,440	3,022,899,717	1,784,676,441
3.	بنك القدس	1,075,629,534	102,730,674	855,348,926	658,517,963
4.	البنك الإسلامي الفلسطيني	1,010,369,417	109,625,653	809,630,033	619,378,328
5.	البنك الوطني	1,079,399,362	97,567,177	808,784,178	653,847,526
6.	البنك الإسلامي العربي	1,041,103,696	106,995,915	790,906,601	560,923,314
7.	بنك القاهرة عمان	971,247,128	103,698,942	718,627,032	484,585,223
8.	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	645,348,587	99,190,300	521,282,010	208,358,488
9.	بنك الأردن	624,428,031	93,459,150	515,293,186	278,444,475
10.	البنك الأهلي الأردني	411,958,896	83,898,798	299,040,866	198,784,700
11.	بنك الاستثمار الفلسطيني	443,291,111	90,899,358	297,663,960	210,578,198
12.	البنك التجاري الأردني	243,997,773	59,692,117	135,384,701	105,166,913
13.	البنك العقاري المصري	170,651,353	44,890,975	102,253,911	105,116,988
14.	البنك الأردني الكويتي	139,801,616	50,935,221	67,257,401	21,496,172
15.	مصرف الصفا	127,581,214	70,357,474	26,741,970	52,706,241
	المجموع	15,376,468,193	1,752,927,967	11,948,839,681	7,900,248,196

المصدر: منشورات جمعية المصارف الفلسطينية (الأداء المقارن 2017)

3.3 جمع البيانات

تم الوصول إلى البيانات الأولية المستخدمة في الدراسة من التقارير السنوية 2008م حتى 2017م، حيث تم استخدام البيانات المالية والملاحظات الصادرة عن المصارف الفلسطينية

صاحبة العينة، حيث تقوم المصارف الفلسطينية بتقديم بياناتها لسلطة النقد الفلسطينية والتي تقوم الأخيرة بدورها في نشرها لتعزيز الشفافية.

4.3 الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات

بهدف الوصول الى نتائج الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي و القائم على جمع المعلومات من القوائم المالية الخاصة بعينة الدراسة وتصنيفها وتحليلها، بهدف توضيح العلاقة ما بين المتغيرات المختلفة التي اعتمد عليها نموذج الدراسة، ويقوم هذا المنهج على استخدام المعادلات الإحصائية المختلفة والمناسبة لفرضيات الدراسة لتوضيح مدى العلاقة ما بين متغيرات الدراسة، و تم تطبيق إختبارات صحة الفرضيات من خلال استخدام معامل ارتباط بيرسون و نموذج الانحدار الخطي البسيط بالإضافة الى نموذج الانحدار المتعدد، وتم التحقق من صحة النتائج من خلال استخدام نموذج ريدج للانحدار الحرفي وطريقة لاسو لانحدار الانكماش، ولتنفيذ تحليل البيانات التي تم جمعها من المصارف الفلسطينية في العينة المستخدمة على مجموعة المتغيرات فانه قد تم ترتيب البيانات المستخرجة في برنامج EXCEL ومن ثم إستخدامنا الملف من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS لتطبيق الأساليب الإحصائية التالية في سبيل إستخراج النتائج:

1) استخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient

نقوم باستخدام معامل ارتباط بيرسون كمؤشر كمي يسمح بتحديد ما إذا كانت هناك أدلة إحصائية على وجود علاقة خطية بين كل زوجين من المتغيرات المستمرة، و يبين معامل ارتباط بيرسون قوة هذه العلاقة ممثلة بقيمة معامل الارتباط، حيث انه كلما كان معامل الارتباط اقوى بين المتغيرين كلما اقتربت قيمته من 1 او من -1، و ذلك تبعاً لاتجاه هذه العلاقة من حيث كونها طردية عندما تكون قيمة المعامل موجبة، او عكسية عندما تكون قيمة المعامل سالبة، وتدل العلاقة الطردية على ان كلا المتغيرين يزيدان معاً، بينما تدل العلاقة العكسية على ان زيادة احد المتغيرات يقابله انخفاض المتغير الاخر، ونشير الى انه في حالة ان قيمة معامل

الارتباط هي صفر فان هذا ليس بالضرورة دليل على عدم وجود ارتباط بين المتغيرين ولكن قد يشير ذلك الى ان الارتباط بينهما ليس خطياً.

(2) نموذج الانحدار الخطي البسيط Simple Regression

الانحدار الخطي البسيط يسمح بتقدير قيمة المتغير التابع بناء على قيم متغير مستقل واحد، وفيه نتحقق من الفرضيات المرتبطة بوجود اثر احصائي لكل متغير مستقل على المتغير التابع، أي ان نموذج الانحدار الخطي البسيط يسمح بإيجاد العلاقة ذات الدلالة الإحصائية (عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$) بين كل متغير مستقل ومتغير تابع على حده، و بدون أخذ المتغيرات الأخرى ضمن نفس الانحدار، ومعادلة الانحدار الخطي البسيط هي $Y = \alpha + \beta X + \varepsilon$ حيث أن Y تمثل المتغير التابع، بينما تمثل X المتغير المستقل، وتمثل α الثابت الذي هو قيمة Y في حال أن أثر X يساوي صفر، وتمثل β مقدار واتجاه التغير في المتغير التابع في حالة أن المتغير المستقل تغير وحدة واحدة، أما بالنسبة للرمز ε فهو يمثل معامل الخطأ العشوائي في النموذج والذي يعكس الفرق بين القيمة الحقيقية والقيمة التقديرية للمتغير التابع، ويتم فحص النموذج من حيث اختلاف التباين والارتباط الذاتي و لكن الميزة التي نسعى اليها من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط هو التمكن من تجنب مشاكل البيانات في نموذج الانحدار المتعدد والتي تؤدي الى خرق الفروض التي يبني عليها هذا النموذج فيما يتعلق بوجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات مترافق مع ارتفاع في معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة.

(3) نموذج الانحدار الخطي المتعدد Multiple Regression

الانحدار الخطي المتعدد يمثل تعميم لحالة الانحدار الخطي البسيط، ونموذج الانحدار المتعدد يسمح بالتنبؤ بقيمة المتغير التابع من خلال استخدام مجموعة من المتغيرات المستقلة عددها k ، و من المعروف انه بعد اختبار اثر المتغير المستقل على المتغير التابع على افراد من خلال الانحدار الخطي البسيط فإنه ليس بالضرورة ان نصل الى نفس النتائج في حالة اننا أخذنا النموذج شاملاً لمجموعة من المتغيرات المستقلة معاً، وكما في النموذج السابق فإنه سيتم فحص النموذج من حيث اختلاف التباين والارتباط الذاتي والارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات

المستقلة، و تكون معادلة الانحدار الخطي المتعدد هي $Y = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \dots + \beta_k X_k + \varepsilon$ حيث أن Y تمثل المتغير التابع، بينما تمثل X المتغيرات المستقلة وعددها k ، وتمثل α الثابت الذي هو قيمة Y في حال أن أثر المتغيرات المستقلة X_k يساوي صفر، وتمثل β مقدار واتجاه التغير في المتغير التابع في حالة أن المتغير المستقل X_k تغير وحدة واحدة مع ثبات قيم المعاملات الأخرى، أما بالنسبة للرمز ε فهو يمثل معامل الخطأ العشوائي في النموذج والذي يعكس الفرق بين القيمة الحقيقية والقيمة التقديرية للمتغير التابع. وفي هذه الدراسة نستخدم مجموعة من المتغيرات الضابطة الى جانب المتغيرات المستقلة وبالتالي تصبح معادلة الانحدار الخطي كالآتي:

$$Y = \alpha + \beta_1 X_1 + \dots + \beta_k X_k + f_1 C_1 + \dots + f_n C_n + \varepsilon$$

حيث تمثل C المتغيرات الضابطة وعددها n .

وبعد استخدام نموذج الانحدار المتعدد، سيتم التأكد من النتائج التي تم الحصول عليها في النماذج السابقة (Verification tests) والتي لم يتم فيها استثناء بعض المتغيرات التي يوجد بينها معامل ارتباط مرتفع نسبياً، حيث ان وجود ارتباط مرتفع بين متغيرين يدل على انهما يقيسان نفس الشيء، وهنا يكون قرار اختيار المتغير الذي سيتم استبعاده مبني على فهم الباحث لطبيعة الموضوع والمتغيرات، وبدلاً من الاعتماد على فهم الباحث سوف يتم استخدام الطرائق المتحيزة في التقدير والتي تستخدم لمعالجة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة بدون وجود تدخل من حيث تقدير الباحث في اختيار متغيرات واستثناء أخرى متمثلة في:

أ- طريقة الانحدار الحرفي Ridge Regression

وتسمح طريقة ريدج تحديد انحدار المربعات الصغرى على الإطلاق عندما يتجاوز عدد القيم عدد المتغيرات، كما انه لا يفرق بين القيم الأقل أهمية في النماذج، لذا فهو يعتمد على شمول جميع المتغيرات، وتواجه القيم ذات التأثير القليل العديد من المشكلات التي تتعلق بالتعدد الخطي في البيانات عند تمثيلها، الا ان معادلة الانحدار ريدج تقوم بتوضيح جميع القيم مهما

صغر تأثيرها، كما يمكن أن تكون الفروق كبيرة لدرجة أنها قد تكون غير دقيقة تماماً إلا أن اختبار ريدج يضيف انحيازاً كافياً لإجراء تقديرات تقريبية موثوقة بشكل معقول للقيم المطلوب فحصها، و انحدار Ridge هو طريقة لإنشاء نموذج مقلص parsimonious عندما يتجاوز عدد المتغيرات المستقلة عدد المشاهدات، أو عندما يكون هنالك ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة.

ب- طريقة انحدار الانكماش Lasso Regression

يسمح انحدار لاسو و الذي يستخدم طريقة الانكماش بتقليص قيم البيانات باتجاه نقطة مركزية مثل الوسط الحسابي، و يشجع هذا الاختبار النماذج ذات القيم البسيطة المتناثرة، و يعد هذا النوع من الانحدار مناسباً تماماً للنماذج التي تعرض مستويات عالية من الارتباط الخطي المتعدد، وبالتالي يشير هذا الاختبار إلى قيم الانكماش والانتقاص المطلق الأقل.

5.3 المتغيرات المستخدمة في نماذج التحليل الإحصائي

للوصول لحل للمشكلة تم استخدام الاساليب الإحصائية المذكورة سابقاً لدراسة العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع.

1.5.3 تعريف المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والضابطة

1.1.5.3 المتغير التابع

الناتج المحلي الإجمالي

ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بطريقتين بطريقة الدخل وبطريقة الإنتاج، فبطريقة الدخل يعرف بأنه إجمالي دخول عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض) الموجودة داخل محيط جغرافي التي أسهمت في العملية الإنتاجية وذلك خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة، أما بطريقة الإنتاج فتعرف بأنها إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل

الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة. (مؤسسة النقد العربي السوري، 2016)

2.1.5.3 المتغيرات المستقلة والضابطة

1- النفقات الحكومية

ويمكن تعريف النفقات الحكومية على أنها نفقات حقيقية ونفقات تحويلية حيث أن النفقات الحقيقية تعتبر تلك النفقات التي تتم بمقابل أي التي يتم إنفاقها من قبل الدولة للحصول على سلع وخدمات، أما النفقات التحويلية فهي التي تتم بلا مقابل معين مثل نفقات الفوائد وأقساط الدين العام (صانوري، 2017) وهي تمثل متغير ضابط.

2- معدل النمو السكاني

ويمكن تعريف النمو السكاني بأنه التغير في عدد وتركيب السكان خلال فترة زمنية معينة ويمكن فهمها على أنها التطور السكاني من الناحيتين الكمية والنوعية (نعيم، 1999) وهو يمثل متغير ضابط.

3- أصول البنك

تعتبر أصول المصارف هي الموارد الاقتصادية التي تملكها والتي يمكن قياسها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وتقسم إلى قسمين هي الأصول الثابتة والأصول المتداولة أما القسم الأخير فهي الأصول غير ملموسة (المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، 2017).

4- القروض المحلية

تعرف القروض المحلية بأنها كل الموارد المالية المتاحة المقدمة من المؤسسات المصرفية المحلية والتي مكن توفيرها لتمويل النمو المحلي على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات النمو عبر الزمن وتعظم الفائدة (عبد الحق، 2015)

5- نسبة البنوك المحلية من مجمل البنوك

ويهدف هذا المؤشر لقياس حجم القطاع المصرفي المحلي إلى مجمل المصارف العاملة في المنطقة وهي المصارف التي تقتصر أنشطتها في منطقة جغرافية معينة حيث تخضع هذه المصارف للرقابة من قبل السلطة المحلية وقد يحذر على المصارف المحلية تجاوز حدود منطقتها (منشورات الجامعة الإسلامية غزة، 2011)

6- نسبة التسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية المختلفة

وهو المؤشر الذي يبين نسبة التسهيلات الائتمانية في الجهاز المصرفي الفلسطيني من كل من القروض وحساب الجاري المدين والتمويل التأجيري وكذلك السحوبات المصرفية إلى كل من القطاعات الاقتصادية المختلفة (زايدة، 2006)

7- نسبة الائتمان الاستهلاكي

ويتم تعريف الائتمان الاستهلاكي على أنه القرض الذي يخدم تحقيق رغبة قصيرة الأجل ومكلفة للغاية، ويتم استخدام هذا المؤشر لمعرفة نسبة هذا النوع من الائتمان إلى الأنواع الأخرى من الائتمان. (حابس، 2011)

8- معدل التضخم

حيث يمكن تعريف التضخم على أنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في الدولة، حيث يشترط التضخم أن يكون الارتفاع في أسعار كافة السلع والخدمات وليس بعضها وهذا هو الذي تعنيه كلمة المستوى العام للأسعار أم الشرط الثاني أن يكون ارتفاع الأسعار ملموس وواضح في الأغلب أكثر من 5% وأن يستمر لفترة زمنية طويلة (خلف الله، 2017) وهو يمثل متغير ضابط.

9- الودائع المصرفية

الودائع بشكل عام من ابرز مصادر التمويل الخارجية للمصرف وهي بشقيها الودائع المحلي والودائع الأجنبية تؤلف المصدر الرئيسي لأموال المصرف التجاري، ولا يقتصر قبول المصارف التجارية للودائع على الودائع الجارية فحسب بل يتعداها إلى قبول أنواع مختلفة من الودائع يمكن تصنيفها بموجب معايير مختلفة مثل معيار الزمن ومعيار المصدر ومعيار النشاط ومعيار المنشأ (الصيرفي، 2007)

10- الائتمان المباشر

يعتبر الائتمان المباشر من أهم عمليات الائتمان المصرفي الذي يقدمه المصرف لزبونه، وأهم صور هذا النوع من الائتمان هي عملية القرض والذي يتم بدفع المصرف مبلغا من النقود للعميل أو لشخص يعنيه هذا العميل والمقصود بدفع المبلغ أو أن يضعه البنك تحت أمر العميل الذي يمتلك التصرف فيه بلا شرط أو قيد، ولزبون حرية استعمال النقود المقترضة وفي أي غرض يراه دون أن يكون للمصرف اعتراض ولو كان مفهوما لدى الطرفين أن القرض يستهدف غرضا معينا ما دام لم ينص عليه في العقد (عوض، 2008)

11- التسهيلات الائتمانية غير المباشرة

وهذا النوع من التسهيلات يتدخل المصرف كوسيط ما بين الزبون وشخص آخر ويتعهد المصرف ويلتزم بدفع أموال نقدية في حال تحقق شروط معينة متفق عليها مسبقا ككفالة حسن تنفيذ أصدرها المصرف ويتم هنا مصادرة الكفالة المصدرة بناء على تعليمات المستفيد في الكفالة أي باختصار إن عملية الدفع تعتمد بشكل أساسي على تنفيذ علاقة تعاقدية. (القزاز، 2011)

12- استثمارات المصارف في الأوراق المالية المحلية

يتم استثمار المصارف في الأوراق المالية المحلية عن طريق أسواق مالية مختصة والتي تتعامل في الاستثمار المالي المتعلق بها مثل (الأسهم والسندات) سواء عند إصدارها لأول

مره أو عند تداولها بعد ذلك وتعد هذه الأوراق هي إحدى أهم الأسس في تجميع الموارد المالية وتوظيفها في المشروعات الاستثمارية حيث تلعب دورا مهما في استثمار الأموال. (الأسرج، 2002)

13- صافي هامش الفائدة

ويعرف صافي هامش الفائدة بأنه الفرق ما بين الفوائد المقبوضة لقاء القروض الممنوحة والفوائد المدفوعة على الودائع وكذلك تعظيم القيمة السوقية للمصرف الأمر الذي ينعكس إيجابا على نموه واستمراريته إلا أن تحقق هذا الهدف ليس بالأمر السهل على اعتبار أن هنالك قيودا تتمثل بالموازنة بين العائد والمخاطرة التي يمكن للمصرف أن يقبلها بالنسبة إلى محفظة قروضه (العلي، 2012)

14- التوظيفات الخارجية

وهي مجموع نسبة استحواذ الإيداعات النقدية المحلية في البنوك الخارجية إضافة إلى النقد الأجنبي الموجود في الاقتصاد للدولة والتي تقاس بالنسبة لقيمة الأصول الخارجية (وفاء، 2018)

15-نسبة القروض إلى الودائع

يستخدم هذا المؤشر لقياس نسبة القروض المقدمة من قبل المصارف إلى الودائع المدخرة لديها، ويمكن النظر إلى القروض على أنه الائتمان المقدم من البنك إلى الودائع التي تعتبر بأنها اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغا من النقود بوسيلة من وسائل الدفع يلتزم بمقتضاه المصرف برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو حينما يحل أجله كما قد يلتزم بدفع فوائد على قيمة الوديعة (سعيد، 2006)

انظر إلى الشكل رقم (10) وبناء على ذلك استخدم الباحث نماذج تحليل الإنحدار مع المتغيرات المستقلة حيث أن عدد المتغيرات المستقلة هي (15) متغير.



شكل (10): العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة والتابعة

3.1.5.3 فرضيات الدراسة الاساسية والفرعية

تهدف في هذه الدراسة بشكل رئيسي الى قياس تأثير القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في فلسطين، ومدى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.

في ضوء أهداف الدراسة سعت الدراسة الحالية إلى اختبار الفرضية الرئيسية التالية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مساهمة القطاع المصرفي الفلسطيني ممثلاً بالائتمان المصرفي الممنوح من المصارف وبين النمو الاقتصادي الفلسطينية ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين النفقات الحكومية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين معدل أصول البنك ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة القروض المحلية (للمقيم) ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
5. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة المصارف المحلية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
6. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين معدل التضخم ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

7. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الودائع المصرفية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
8. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة الائتمان المباشر المقدم من البنك ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
9. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التسهيلات الائتمانية غير المباشرة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
10. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استثمارات البنك في الأوراق المالية المحلية و معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
11. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين صافي هامش الفائدة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
12. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تأثير التوظيفات الخارجية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
13. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) نسبة القروض إلى الودائع ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
14. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة التسهيلات الائتمانية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
15. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة الائتمان الاستهلاكي ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
- وفيما يلي توضيح للمتغيرات والرموز المستخدمة للدلالة عليها في نماذج التحليل الاحصائي المستخدمة:

وصف المتغيرات في النموذج:	$Y =$ المتغير التابع ممثلاً بالنتاج المحلي الإجمالي
Y : الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	$a =$ المعامل الثابت
X_1 : لو غار يتم أصول البنك (BA)	$X =$ قيمة المتغيرات المستقلة
X_2 : نسبة القروض المحلية (المقيم) إلى الناتج المحلي الإجمالي (RDL)	$C =$ المتغيرات الضابطة (تؤثر على الاقتصاد العام)
X_3 : نسبة المصارف المحلية إلى مجموع المصارف (RLB)	$B =$ معامل الارتباط
X_4 : نسبة التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة (RCFVES)	$f =$ معامل الارتباط (المتغيرات الضابطة)
X_5 : نسبة الائتمان الاستهلاكي إلى الناتج المحلي الإجمالي (RCC)	$e =$ نسبة الخطأ
X_6 : التوظيفات الخارجية (ER)	
X_7 : الودائع المصرفية (BD)	
X_8 : الائتمان المباشر (DC)	
X_9 : التسهيلات الائتمانية غير المباشرة (ICF)	
X_{10} : استثمارات البنك في الأوراق المالية المحلية (TBILS)	
X_{11} : صافي هامش الفائدة (NIM)	
X_{12} : نسبة القروض إلى الودائع (RLD)	
C_1 : نسبة النفقات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي (RGE)	
C_2 : معدل النمو السكاني (PG)	
C_3 : معدل التضخم (IR)	

أي ان المتغير التابع هو

الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

والمتغيرات المستقلة هي

X_1 : لو غار يتم أصول البنك (BA)

X_2 : نسبة القروض المحلية (المقيم) إلى الناتج المحلي الإجمالي (RDL)

X_3 : نسبة المصارف المحلية إلى مجموع المصارف (RLB)

X_4 : نسبة التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة (RCFVES)

X_5 : نسبة الائتمان الاستهلاكي إلى الناتج المحلي الإجمالي (RCC)

X_6 : التوظيفات الخارجية (ER)

X_7 : الودائع المصرفية (BD)

X_8 : الائتمان المباشر (DC)

X_9 : التسهيلات الائتمانية غير المباشرة (ICF)

X_{10} : استثمارات البنك في الأوراق المالية المحلية (TBILS)

X_{11} : صافي هامش الفائدة (NIM)

X_{12} : نسبة القروض إلى الودائع (RLD)

و المتغيرات الضابطة هي

C_1 : نسبة النفقات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي (RGE)

C_2 : معدل النمو السكاني (PG)

C_3 : معدل التضخم (IR)

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

1.4 المقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور القطاع المصرفي الفلسطيني في النمو الاقتصادي وذلك من خلال الحصول على البيانات المالية المصرفية من المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية والبالغ عددها (15) ومقارنتها مع بعضها البعض، ومن أجل تحقيق ذلك استخدم الباحث مجموعة من المتغيرات التي لها علاقة بذلك واشتملت على المتغير التابع وهو الناتج المحلي الإجمالي و خمسة عشر متغيراً مستقلاً النفقات الحكومية، معدل النمو السكاني، أصول البنك، نسبة القروض المحلية (للمقيم)، نسبة المصارف المحلية من مجموع المصارف، نسبة التسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية، نسبة الائتمان الاستهلاكي، تأثير معدل التضخم، تأثير الودائع المصرفية، الائتمان المباشر، التسهيلات الائتمانية غير المباشرة، استثمارات البنك في الأوراق المالية المحلية، صافي هامش الفائدة، التوظيفات الخارجية، نسبة القروض إلى الودائع، وذلك بهدف فحص العلاقة ما بين هذه المتغيرات للإجابة عن أسئلة وفرضيات الدراسة، واستخلاص النتائج منها، وقد تم جمع المعلومات اللازمة لذلك من خلال الاطلاع على التقارير المالية السنوية المدققة للمصارف التي شملتها الدراسة، بالإضافة إلى التقارير السنوية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية خلال الفترة الزمنية الواقعة ما بين عام 2008 – 2017.

2.4 نتائج الدراسة

أولاً: النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية

فيما يلي عرضاً لنتائج الدراسة التي تتضمن الإجابة عن التساؤلات التي وضعت أساساً

للبحث وهي النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة الرئيسية

والتي نصت على:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مساهمة القطاع المصرفي الفلسطيني ممثلاً بالائتمان المصرفي الممنوح من المصارف وبين النمو الاقتصادي الفلسطيني ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي

وللإجابة عن هذا السؤال، يتم فحص صحة الفرضيات الفرعية التي تثبت بمجملها صحة الفرضية الرئيسية، وفي سبيل ذلك استخدم الباحث معامل ارتباط بيرسون و نموذج الانحدار الخطي البسيط بالاضافة الى نموذج الانحدار المتعدد، وتم التحقق من صحة النتائج من خلال استخدام نموذج ريدج للانحدار الحرفي وطريقة لاسو لانحدار الانكماش في تحليل البيانات التي تم جمعها من المصارف الفلسطينية، والتي تشمل متغير تابع واحد وخمسة عشر متغير مستقل في النموذج.

1) استخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient

نقوم باستخدام معامل ارتباط بيرسون كمؤشر كمي يسمح بتحديد ما إذا كانت هناك أدلة إحصائية على وجود علاقة خطية بين كل زوجين من المتغيرات المستمرة، ومدى قوة هذه العلاقة ممثلة بقيمة معامل الارتباط، و اتجاه هذه العلاقة من حيث كونها طردية عندما تكون قيمة المعامل موجبة، أو عكسية عندما تكون قيمة المعامل سالبة، وتدل العلاقة الطردية على ان كلا المتغيرين يزدان معا، بينما تدل العلاقة العكسية على ان زيادة احد المتغيرات يقابله انخفاض المتغير الاخر.

جدول (17): مصفوفة الارتباط ما بين متغيرات الدراسة مصفوفة الارتباط ما بين متغيرات الدراسة

RCC	RCFVES	RLD	ER	NIM	TBILS	ICF	DC	BD	IR	RLB	RDL	BA	PG	RGE	GDP	
														1	-0.66	RGE
													1	-0.91	0.6	PG
												1	-0.56	0.31	-0.4	BA
											1	0.04	0.19	-0.36	0.65	RDL
										1	0.32	0.43	0.35	-0.54	0.35	RLB
									1	0.46	0.08	-0.43	0.83	-0.7	0.31	IR
								1	-0.75	-0.12	-0.1	0.74	-0.96	0.81	-0.59	BD
							1	0.99	-0.77	-0.18	-0.05	0.67	-0.98	0.85	-0.53	DC
						1	-0.06	-0.08	0.19	-0.3	-0.58	-0.38	0.01	0.24	-0.3	ICF
					1	0.03	0.85	0.82	-0.92	-0.54	-0.22	0.32	-0.93	0.87	-0.45	TBILS
				1	0.45	0.73	0.43	0.38	-0.12	-0.45	-0.43	-0.15	-0.48	0.73	-0.49	NIM
			1	-0.07	0.15	0.04	0.21	0.31	-0.11	0.02	-0.57	0.37	-0.26	0.13	-0.68	ER
		1	0.06	0.54	0.93	0.02	0.95	0.91	-0.83	-0.42	-0.05	0.43	-0.97	0.92	-0.46	RLD
	1	0.81	0.2	0.26	0.67	-0.18	0.94	0.96	-0.63	0.1	0.11	0.81	-0.86	0.65	-0.44	RCFVES
1	0.87	0.96	0.23	0.55	0.87	0.07	0.98	0.96	-0.76	-0.28	-0.19	0.59	-0.98	0.93	-0.62	RCC

يتضح لنا من خلال الجدول (17) ومن خلال مصفوفة الارتباط يتبين ان هناك علاقة ارتباط قوية بين متغيرات الدراسة تزيد قيمتها عن 90% مما يشير الى انه من الممكن ان تحصل مشكلة التعدد الخطي (أي المتغيران يقومان بنفس الهدف، ويعني وجود احدهما يكفي عن وجود الاخر)، والجدول التالي يوضح لنا القيم الاحصائية الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة:

جدول (18): القيم الإحصائية الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1. RGE	40	0.08	0.92
2. PG	40	-0.11	0.93
3. BA	40	0.08	0.99
4. RDL	40	0.04	0.88
5. RLB	40	-0.04	0.86
6. IR	40	-0.13	0.76
7. BD	40	0.12	0.98
8. DC	40	0.12	0.97
9. ICF	40	-0.04	0.81
10. TBILS	40	0.11	0.84
11. NIM	40	0.01	0.88
12. ER	40	-0.01	0.83
13. RLD	40	0.11	0.91
14. RCFVES	40	0.12	1.02
15. RCC	40	0.10	0.95

يتضح لنا من خلال الجدول (18) القيم الخاصة بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة

(2) استخدام نموذج الإنحدار الخطي البسيط Simple Regression

وبهدف معرفة مستوى العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة الواردة في الجدول والمتغير التابع (معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي) استخرج الباحث القيم الاحصائية التي تبين معاملات الارتباط ما بينها، وذلك من خلال اختبارات فحص العلاقات الفردية ما بين كل متغير مستقل والمتغير التابع، والجدول التالية توضح ذلك.

الفرضية (1): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين النفقات الحكومية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

تهدف هذه الفرضية إلى دراسة العلاقة ما بين النفقات الحكومية (RGE) ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، حيث استخدم الباحث معادلة معامل الارتباط بيرسون لتوضيح العلاقة ما بين المتغيرين ومعادلة تحليل الانحدار لفحص هذه الفرضية على اعتبار المتغير التابع هو معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل هو النفقات الحكومية.

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين النفقات الحكومية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي"، استخدم اختبار ANOVA للتحقق من معنوية العلاقة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (19) التالي:

جدول (19): اختبار ANOVA بين النفقات الحكومية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

مستوى الدلالة	F	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	
0.010	11.486	1	4.326	4.326	الإنحدار
		38	0.377	3.013	المتبقي
		49		7.339	المجموع

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تبين من الجدول رقم (19) السابق أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.010. وهي أقل من القيمة المحدد في الفرضية لذلك فإننا نرفض صحة الفرضية ونقول انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين النفقات الحكومية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يلي نموذج معادلة الانحدار البسيط بين المتغير التابع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل النفقات الحكومية:

جدول (20): نموذج معادلة الانحدار البسيط بين النفقات الحكومية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

المتغير	المعامل	Std. Error	قيمة (T)
الثابت	0.027	0.195	0.137
النفقات الحكومية	-0.733	0.216	-3.389

وهكذا فإن المعادلة هي:

$$Y=0.27-0.733X$$

حيث Y = الناتج المحلي الإجمالي

X = النفقات الحكومية

ولتفسير قوة العلاقة بين النفقات الحكومية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

الجدول التالي يبين قيم R square, R

جدول (21): قيم R و R Square للعلاقة ما بين النفقات الحكومية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	P
61370.	5380.	5890.	7680.	0.010

وهذا يعني أن المتغير المستقل (النفقات الحكومية) يفسر 58.9% من تباين المتغير التابع

(الناتج المحلي الإجمالي) والباقي تفسرها متغيرات مستقلة أخرى.

الفرضية (2): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

تهدف هذه الفرضية إلى دراسة العلاقة ما بين معدل النمو السكاني (PG) ومعدل النمو

في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، حيث استخدم الباحث معادلة معامل الارتباط بيرسون

لتوضيح العلاقة ما بين المتغيرين ومعادلة تحليل الانحدار لفحص هذه الفرضية على اعتبار

المتغير التابع هو معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل هو معدل النمو السكاني.

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي"، استخدم اختبار ANOVA للتحقق من معنوية العلاقة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (22) التالي:

جدول (22): اختبار ANOVA بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

مستوى الدلالة	F	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	
220.0	7.959	1	3.660	3.660	الإنحدار
		38	4600.	6793.	المتبقي
		49		7.339	المجموع

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تبين من الجدول رقم (22) السابق أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.022. وهي أقل من القيمة المحدد في الفرضية لذلك فإننا نرفض صحة الفرضية ونقول انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يلي نموذج معادلة الإنحدار البسيط بين المتغير التابع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل معدل النمو السكاني:

جدول (23): نموذج معادلة الانحدار البسيط بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

المتغير	المعامل	Std. Error	قيمة (T)
الثابت	0.044	0.216	0.203
معدل النمو السكاني	0.660	0.234	2.821

وهكذا فإن المعادلة هي:

$$Y=0.044+0.66X$$

حيث Y = الناتج المحلي الإجمالي

X = معدل النمو السكاني

ولتفسير قوة العلاقة بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

الجدول التالي يبين قيم R square, R

جدول (24): قيم R و R Square للعلاقة ما بين النفقات الحكومية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

P	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
0220.	7680.	7060.	4990.	4360.

وهذا يعني أن المتغير المستقل (معدل النمو السكاني) يفسر 49.9% من تباين المتغير

التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والباقي تفسرها متغيرات مستقلة أخرى.

الفرضية (3): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين معدل

أصول البنك ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

تفحص هذه الفرضية العلاقة ما بين متغير أصول البنك (BA) ومعدل النمو في الناتج

المحلي الإجمالي (GDP)، حيث استخدم الباحث معادلة معامل الارتباط بيرسون لتوضيح

العلاقة ما بين المتغيرين ومعادلة تحليل الانحدار لفحص هذه الفرضية على اعتبار المتغير التابع هو معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل هو لوغاريتم أصول البنك.

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين معدل أصول البنك ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي"، استخدم اختبار ANOVA للتحقق من معنوية العلاقة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (25) التالي:

جدول (25): اختبار ANOVA بين معدل أصول البنك ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

مستوى الدلالة	F	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	
1830.	2.121	1	1.538	1.538	الانحدار
		38	7250.	5.801	المتبقي
		49		7.339	المجموع

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تبين من الجدول رقم (25) السابق أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 183. وهي أكبر من القيمة المحدد في الفرضية لذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أصول البنك ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي".

وفيما يلي نموذج معادلة الانحدار البسيط بين المتغير التابع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل أصول البنك:

جدول (26): نموذج معادلة الانحدار البسيط بين أصول البنك ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

المتغير	المعامل	Std. Error	قيمة (T)
الثابت	0.003	70.2	0120.
أصول البنك	-0.411	82.2	1.456-

وهكذا فإن المعادلة هي:

$$Y=0.003-0.411X$$

حيث Y = الناتج المحلي الإجمالي

X = أصول البنك

ولتفسير قوة العلاقة بين معدل أصول البنك ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

الجدول التالي يبين قيم R square, R

جدول (27): قيم R و R Square للعلاقة ما بين أصول البنك ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

P	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
0.183	0.458	0.210	0.111	0.851

وهذا يعني أن المتغير المستقل (أصول البنك) ليس له علاقة بالمتغير التابع (الناتج

المحلي الإجمالي).

الفرضية (4): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة

القروض المحلية (للمقيم) ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

تفحص هذه الفرضية العلاقة ما بين نسبة القروض المحلية للمقيم (RDL) ومعدل النمو

في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، حيث استخدم الباحث معادلة معامل الارتباط بيرسون

لتوضيح العلاقة ما بين المتغيرين ومعادلة تحليل الانحدار لفحص هذه الفرضية على اعتبار

المتغير التابع هو معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل هو نسبة القروض المحلية للمقيم.

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة القروض المحلية (للمقيم) ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي"، استخدم اختبار ANOVA للتحقق من معنوية العلاقة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (28) التالي:

جدول (28): اختبار ANOVA بين معدل نسبة القروض المحلية (للمقيم) ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

مستوى الدلالة	F	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	
130.0	9.958	1	4.070	4.070	الإنحدار
		38	4090.	3.270	المتبقي
		39		7.339	المجموع

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تبين من الجدول رقم (28) السابق أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.013. وهي أقل من القيمة المحدد في الفرضية لذلك فإننا نرفض صحة الفرضية ونقول انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة القروض المحلية (للمقيم) ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يلي نموذج معادلة الإنحدار البسيط بين المتغير التابع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل نسبة القروض المحلية (للمقيم):

جدول (29): نموذج معادلة الانحدار البسيط بين نسبة القروض المحلية للمقيم ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

المتغير	المعامل	Std. Error	قيمة (T)
الثابت	-0.061	0.202	301-0.
نسبة القروض المحلية	0.781	0.248	3.156

وهكذا فإن المعادلة هي:

$$Y = X * 0.781 - 0.061$$

حيث Y = الناتج المحلي الإجمالي

X = نسبة القروض المحلية (للمقيم)

ولتفسير قوة العلاقة بين نسبة القروض المحلية (للمقيم) ومعدل النمو في الناتج المحلي

الإجمالي الجدول التالي يبين قيم R square, R

جدول (30): قيم R و R Square للعلاقة ما بين نسبة القروض المحلية (للمقيم) ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

P	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
0130.	7450.	5550.	4990.	6390.

وهذا يعني أن المتغير المستقل (نسبة القروض المحلية للمقيم) يفسر 55.5% من تباين

المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والباقي تفسرها متغيرات مستقلة أخرى.

الفرضية (5): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة المصارف المحلية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

تهدف هذه الفرضية إلى دراسة العلاقة ما بين نسبة المصارف المحلية (RLB) ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، حيث استخدم الباحث معادلة معامل الارتباط بيرسون لتوضيح العلاقة ما بين المتغيرين ومعادلة تحليل الانحدار لفحص هذه الفرضية على اعتبار

المتغير التابع هو معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل هو نسبة المصارف المحلية.

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة المصارف المحلية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي"، استخدم اختبار ANOVA للتحقق من معنوية العلاقة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (31) التالي:

جدول (31): اختبار ANOVA بين نسبة المصارف المحلية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

مستوى الدلالة	F	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	
3690.	904.0	1	0.745	0.745	الإنحدار
		8	0.824	6.594	المتبقي
		9		7.339	المجموع

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تبين من الجدول رقم (31) السابق أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 369. وهي أكبر من القيمة المحدد في الفرضية لذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة المصارف المحلية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يلي نموذج معادلة الإنحدار البسيط بين المتغير التابع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل نسبة المصارف المحلية:

جدول (32): نموذج معادلة الانحدار البسيط بين نسبة المصارف المحلية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

المتغير	المعامل	Std. Error	(T) قيمة)
الثابت	017-0.	0.287	-0.059
نسبة المصارف المحلية	0.329	0.346	0.951

وهكذا فإن المعادلة هي:

$$Y = X * 0.329 - 0.017$$

حيث $Y =$ الناتج المحلي الإجمالي

$X =$ نسبة المصارف المحلية

ولتفسير قوة العلاقة بين نسبة المصارف المحلية ومعدل النمو في الناتج المحلي

الإجمالي الجدول التالي يبين قيم R square, R

جدول (33): قيم R و R Square للعلاقة ما بين نسبة المصارف المحلية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

P	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
6930.	3190.	1020.	011-0.	0.907

وهذا يعني أن المتغير المستقل (نسبة المصارف المحلية) ليس له علاقة بالمتغير التابع

(الناتج المحلي الإجمالي).

الفرضية (6): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين معدل التضخم ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

تشير هذه الفرضية إلى العلاقة ما بين نسبة معدل التضخم (IR) ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، حيث استخدم الباحث معادلة معامل الارتباط بيرسون لتوضيح العلاقة ما بين المتغيرين ومعادلة تحليل الانحدار لفحص هذه الفرضية على اعتبار المتغير التابع هو معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل هو معدل التضخم.

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين معدل التضخم ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي"، استخدم اختبار ANOVA للتحقق من معنوية العلاقة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (34) التالي:

جدول (34): اختبار ANOVA بين معدل التضخم ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

مستوى الدلالة	F	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	
1090.	3.249	1	2.120	2.120	الإنحدار
		38	6520.	5.219	المتبقي
		39		7.339	المجموع

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تبين من الجدول رقم (34) السابق أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 109. وهي أكبر من القيمة المحدد في الفرضية لذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين معدل التضخم ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي".

وفيما يلي نموذج معادلة الإنحدار البسيط بين المتغير التابع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل معدل التضخم:

جدول (35): نموذج معادلة الإنحدار البسيط بين معدل التضخم ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

المتغير	المعامل	Std. Error	قيمة (T)
الثابت	530.0	2600.	2060.
معدل التضخم	0.651	3610.	1.803

وهكذا فإن المعادلة هي:

$$Y = X * 0.651 + 0.053$$

حيث Y = الناتج المحلي الإجمالي

X = معدل التضخم

ولتفسير قوة العلاقة بين معدل التضخم ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الجدول

التالي يبين قيم R square, R

جدول (36): قيم R و R Square للعلاقة ما بين معدل التضخم ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	P
8070.	2000.	2890.	5370.	1090.

وهذا يعني أن المتغير المستقل (معدل التضخم) ليس له علاقة بالمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي).

الفرضية (7): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الودائع المصرفية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

تبحث هذه الفرضية في العلاقة ما بين الودائع المصرفية (BD) ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، حيث استخدم الباحث معادلة معامل الارتباط بيرسون لتوضيح العلاقة ما بين المتغيرين ومعادلة تحليل الانحدار لفحص هذه الفرضية على اعتبار المتغير التابع هو معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل هو الودائع المصرفية.

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الودائع المصرفية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي"، استخدم اختبار ANOVA للتحقق من معنوية العلاقة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (37) التالي:

جدول (37): اختبار ANOVA بين الودائع المصرفية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

مستوى الدلالة	F	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	
370.0	6.241	1	3.216	3.216	الإنحدار
		38	5150.	4.123	المتبقي
		39		7.339	المجموع

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

تبين من الجدول رقم (37) السابق أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.037. وهي أقل من القيمة المحدد في الفرضية لذلك فإننا نرفض صحة الفرضية ونقول انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الودائع المصرفية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي".

وفيما يلي نموذج معادلة الإنحدار البسيط بين المتغير التابع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل الودائع المصرفية:

جدول (38): نموذج معادلة الإنحدار البسيط بين الودائع المصرفية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

المتغير	المعامل	Std. Error	قيمة (T)
الثابت	70.03	290.2	30.16
الودائع المصرفية	588-0.	360.2	498-2.

وهكذا فإن المعادلة هي:

$$Y = -X \cdot 0.588 + 0.037$$

حيث Y = الناتج المحلي الإجمالي

X = الودائع المصرفية

ولتفسير قوة العلاقة بين الودائع المصرفية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

الجدول التالي يبين قيم R square, R

جدول (39): قيم R و R Square للعلاقة ما بين الودائع المصرفية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	P
7170.	3680.	4380.	6620.	0.037

وهذا يعني أن المتغير المستقل (الودائع المصرفية) ليس له علاقة بالمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي).

الفرضية (8): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة الائتمان المباشر المقدم من البنك ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

تبحث هذه الفرضية في العلاقة ما بين الائتمان المباشر المقدم من البنك (DC) ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، حيث استخدم الباحث معادلة معامل الارتباط بيرسون لتوضيح العلاقة ما بين المتغيرين ومعادلة تحليل الانحدار لفحص هذه الفرضية على اعتبار المتغير التابع هو معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل هو الائتمان المباشر المقدم من البنك.

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة الائتمان المباشر المقدم من البنك ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي"، استخدم اختبار ANOVA للتحقق من معنوية العلاقة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (40) التالي:

جدول (40): اختبار ANOVA بين نسبة الائتمان المباشر المقدم من البنك ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

مستوى الدلالة	F	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	
530.0	5.151	1	2.875	2.875	الإنحدار
		38	5580.	4.465	المتبقي
		39		7.339	المجموع

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تبين من الجدول رقم (40) السابق أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.053. وهي أكبر من القيمة المحدد في الفرضية لذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة الائتمان المباشر المقدم من البنك ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يلي نموذج معادلة الإنحدار البسيط بين المتغير التابع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل نسبة الائتمان المباشر المقدم من البنك:

جدول (41): نموذج معادلة الإنحدار البسيط بين نسبة الائتمان المباشر المقدم من البنك ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

المتغير	المعامل	Std. Error	قيمة (T)
الثابت	0.035	380.2	460.1
نسبة الائتمان المباشر المقدم من البنك	0.562	480.2	270-2.

وهكذا فإن المعادلة هي:

$$Y = X * 0.562 + 0.035$$

حيث Y = الناتج المحلي الإجمالي

X = نسبة الائتمان المباشر المقدم من البنك

ولتفسير قوة العلاقة بين نسبة الائتمان المباشر المقدم من البنك ومعدل النمو في الناتج

المحلي الإجمالي الجدول التالي يبين قيم R square, R

جدول (42): قيم R و R Square للعلاقة ما بين نسبة الائتمان المباشر المقدم من البنك ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	P
7470.	3160.	3920.	6260.	0530.

وهذا يعني أن المتغير المستقل (نسبة الائتمان المباشر المقدم من البنك) ليس له علاقة بالمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي).

الفرضية (9): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التسهيلات الائتمانية غير المباشرة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

تبحث هذه الفرضية في العلاقة ما بين التسهيلات الائتمانية غير المباشرة المقدمة من البنك (ICF) ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، حيث استخدم الباحث معادلة معامل الارتباط بيرسون لتوضيح العلاقة ما بين المتغيرين ومعادلة تحليل الانحدار لفحص هذه الفرضية على اعتبار المتغير التابع هو معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل هو التسهيلات الائتمانية غير المباشرة.

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التسهيلات الائتمانية غير المباشرة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي"، استخدم اختبار ANOVA للتحقق من معنوية العلاقة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (43) التالي:

جدول (43): اختبار ANOVA بين التسهيلات الائتمانية غير المباشرة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

مستوى الدلالة	F	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	
2640.	1.444	1	1.122	1.122	الإنحدار
		38	7770.	6.217	المتبقي
		39		7.339	المجموع

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تبين من الجدول رقم (43) السابق أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 264. وهي أكبر من القيمة المحدد في الفرضية لذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التسهيلات الائتمانية غير المباشرة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يلي نموذج معادلة الإنحدار البسيط بين المتغير التابع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل التسهيلات الائتمانية غير المباشرة:

جدول (44): نموذج معادلة الإنحدار البسيط بين التسهيلات الائتمانية غير المباشرة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

المتغير	المعامل	Std. Error	قيمة (T)
الثابت	50-0.0	790.2	81-0.1
التسهيلات الائتمانية غير المباشرة	463-0.	3850.	1.202-

وهكذا فإن المعادلة هي:

$$Y = -X * 0.463 - 0.050$$

حيث Y = الناتج المحلي الإجمالي

X = التسهيلات الائتمانية غير المباشرة

ولتفسير قوة العلاقة بين التسهيلات الائتمانية غير المباشرة ومعدل النمو في الناتج

المحلي الإجمالي الجدول التالي يبين قيم R square, R

جدول (45): قيم R و R Square للعلاقة ما بين التسهيلات الائتمانية غير المباشرة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	P
8810.	0470.	1530.	3910.	2640.

وهذا يعني أن المتغير المستقل (التسهيلات الائتمانية غير المباشرة) ليس له علاقة بالمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي).

الفرضية (10): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استثمارات البنك في الأوراق المالية المحلية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

تبحث هذه الفرضية في العلاقة ما بين استثمارات البنك في الأوراق المالية المحلية (TBILS) ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، حيث استخدم الباحث معادلة معامل الارتباط بيرسون لتوضيح العلاقة ما بين المتغيرين ومعادلة تحليل الانحدار لفحص هذه الفرضية على اعتبار المتغير التابع هو معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل هو استثمارات البنك في الأوراق المالية المحلية.

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استثمارات البنك في الأوراق المالية المحلية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي"، استخدم اختبار ANOVA للتحقق من معنوية العلاقة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (46) التالي:

جدول (46): اختبار ANOVA بين استثمارات البنك في الأوراق المالية المحلية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

مستوى الدلالة	F	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	
440.0	5.673	1	3.045	3.045	الإنحدار
		38	5370.	4.294	المتبقي
		39		7.339	المجموع

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تبين من الجدول رقم (46) السابق أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.044. وهي أقل من القيمة المحدد في الفرضية لذلك فإننا نرفض صحة الفرضية ونقول انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استثمارات البنك في الأوراق المالية المحلية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي".

وفيما يلي نموذج معادلة الإنحدار البسيط بين المتغير التابع معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي والمتغير المستقل استثمارات البنك في الأوراق المالية المحلية:

جدول (47): نموذج معادلة الإنحدار البسيط بين استثمارات البنك في الأوراق المالية المحلية ومعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي

المتغير	المعامل	Std. Error	قيمة (T)
الثابت	0.046	0.234	0.198
استثمارات البنك في الأوراق المالية المحلية	-0.679	0.285	-2.382

وهكذا فإن المعادلة هي:

$$Y = -X * 0.679 + 0.046$$

حيث Y = الناتج المحلي الإجمالي

X = استثمارات البنك في الأوراق المالية المحلية

ولتفسير قوة العلاقة بين استثمارات البنك في الأوراق المالية المحلية ومعدل النمو في

الناتج المحلي الإجمالي الجدول التالي يبين قيم R square, R

جدول (48): قيم R و R Square للعلاقة ما بين استثمارات البنك في الأوراق المالية المحلية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	P
7320.	3420.	4150.	6440.	440.0

وهذا يعني أن المتغير المستقل (استثمارات البنك في الأوراق المالية المحلية) يفسر 41.5% من تباين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والباقي تفسرها متغيرات مستقلة أخرى.

الفرضية (11): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين صافي هامش الفائدة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

تبحث هذه الفرضية في العلاقة ما بين صافي هامش الفائدة (NIM) ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، حيث استخدم الباحث معادلة معامل الارتباط بيرسون لتوضيح العلاقة ما بين المتغيرين ومعادلة تحليل الانحدار لفحص هذه الفرضية على اعتبار المتغير التابع هو معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل هو صافي هامش الفائدة.

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين صافي هامش الفائدة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي"، استخدم اختبار ANOVA للتحقق من معنوية العلاقة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (49) التالي:

جدول (49): اختبار ANOVA بين صافي هامش الفائدة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

مستوى الدلالة	F	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	
550.0	5.036	1	2.835	2.835	الإنحدار
		38	5630.	4.504	المتبقي
		39		7.339	المجموع

* دالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تبين من الجدول رقم (49) السابق أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.055. وهي أكبر من القيمة المحدد في الفرضية لذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين صافي هامش الفائدة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي".

وفيما يلي نموذج معادلة الإنحدار البسيط بين المتغير التابع معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي والمتغير المستقل صافي هامش الفائدة:

جدول (50): نموذج معادلة الإنحدار البسيط بين صافي هامش الفائدة ومعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي

المتغير	المعامل	Std. Error	قيمة (T)
الثابت	-0.027	370.2	14-0.1
صافي هامش الفائدة	48-0.6	890.2	-2.244

وهكذا فإن المعادلة هي:

$$Y = -X * 0.648 - 0.027$$

حيث Y = الناتج المحلي الإجمالي

X = صافي هامش الفائدة

ولتفسير قوة العلاقة بين صافي هامش الفائدة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

الجدول التالي يبين قيم R square, R

جدول (51): قيم R و R Square للعلاقة ما بين صافي هامش الفائدة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	P
7500.	3100.	3860.	6220.	0550.

وهذا يعني أن المتغير المستقل (صافي هامش الفائدة) ليس له علاقة بالمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي).

الفرضية (12): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تأثير التوظيفات الخارجية ومعدل النمو في الناتج المحلي.

تبحث هذه الفرضية في العلاقة ما بين تأثير التوظيفات الخارجية (ER) ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، حيث استخدم الباحث معادلة معامل الارتباط بيرسون لتوضيح العلاقة ما بين المتغيرين ومعادلة تحليل الانحدار لفحص هذه الفرضية على اعتبار المتغير التابع هو معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل هو تأثير التوظيفات الخارجية.

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تأثير التوظيفات الخارجية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي"، استخدم اختبار ANOVA للتحقق من معنوية العلاقة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (52) التالي:

جدول (52): اختبار ANOVA بين تأثير التوظيفات الخارجية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

مستوى الدلالة	F	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	
190.0	8.616	1	3.806	3.806	الإنحدار
		38	4420.	3.533	المتبقي
		39		7.339	المجموع

* دالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تبين من الجدول رقم (52) السابق أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.019. وهي أقل من القيمة المحدد في الفرضية لذلك فإننا نرفض صحة الفرضية ونقول انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تأثير التوظيفات الخارجية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي".

وفيما يلي نموذج معادلة الإنحدار البسيط بين المتغير التابع معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي والمتغير المستقل تأثير التوظيفات الخارجية:

جدول (53): نموذج معادلة الإنحدار البسيط بين تأثير التوظيفات الخارجية ومعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي

المتغير	المعامل	Std. Error	قيمة (T)
الثابت	-0.041	00.21	95-0.1
تأثير التوظيفات الخارجية	831-0.	830.2	934-2.

وهكذا فإن المعادلة هي:

$$Y = -X * 0.831 - 0.041$$

حيث Y = الناتج المحلي الإجمالي

X = تأثير التوظيفات الخارجية

ولتفسير قوة العلاقة بين تأثير التوظيفات الخارجية ومعدل النمو في الناتج المحلي

الاجمالي الجدول التالي يبين قيم R square, R

جدول (54): قيم R و R Square للعلاقة ما بين تأثير التوظيفات الخارجية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	P
6640.	4580.	5190.	7200.	0190.

وهذا يعني أن المتغير المستقل (تأثير التوظيفات الخارجية) يفسر 51.9% من تباين المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) والباقي تفسرها متغيرات مستقلة اخرى.

الفرضية (13): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة القروض إلى الودائع ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

تبحث هذه الفرضية في العلاقة ما بين تأثير نسبة القروض إلى الودائع (RLD) ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، حيث استخدم الباحث معادلة معامل الارتباط بيرسون لتوضيح العلاقة ما بين المتغيرين ومعادلة تحليل الانحدار لفحص هذه الفرضية على اعتبار المتغير التابع هو معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل هو نسبة القروض إلى الودائع.

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة القروض إلى الودائع ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي"، استخدم اختبار ANOVA للتحقق من معنوية العلاقة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (55) التالي:

جدول (55): اختبار ANOVA بين معدل نسبة القروض إلى الودائع ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

مستوى الدلالة	F	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	
740.0	4.232	1	2.539	2.539	الإنحدار
		38	6000.	4.800	المتبقي
		39		7.339	المجموع

* دالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تبين من الجدول رقم (55) السابق أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.074. وهي أكبر من القيمة المحدد في الفرضية لذلك فإننا نرفض صحة الفرضية ونقول انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة القروض إلى الودائع ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي".

وفيما يلي نموذج معادلة الإنحدار البسيط بين المتغير التابع معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي والمتغير المستقل نسبة القروض إلى الودائع:

جدول (56): نموذج معادلة الإنحدار البسيط بين نسبة القروض إلى الودائع ومعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي

المتغير	المعامل	Std. Error	قيمة (T)
الثابت	0.032	0.247	0.132
نسبة القروض إلى الودائع	-0.563	0.274	-2.057

وهكذا فإن المعادلة هي:

$$Y = -X \cdot 0.563 + 0.032$$

حيث Y = الناتج المحلي الإجمالي

X = نسبة القروض إلى الودائع

ولتفسير قوة العلاقة بين نسبة القروض إلى الودائع ومعدل النمو في الناتج المحلي

الاجمالي الجدول التالي يبين قيم R square, R

جدول (57): قيم R و R Square للعلاقة ما بين نسبة القروض إلى الودائع ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	P
7740.	2640.	3460.	5880.	0.074

وهذا يعني أن المتغير المستقل (نسبة القروض إلى الودائع) ليس له علاقة بالمتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي).

الفرضية (14): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة التسهيلات الائتمانية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

تشير هذه الفرضية إلى العلاقة ما بين نسبة التسهيلات الائتمانية (RCFVES) ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، حيث استخدم الباحث معادلة معامل الارتباط بيرسون لتوضيح العلاقة ما بين المتغيرين ومعادلة تحليل الانحدار لفحص هذه الفرضية على اعتبار المتغير التابع هو معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل هو نسبة التسهيلات الائتمانية.

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة التسهيلات الائتمانية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي"، استخدم اختبار ANOVA للتحقق من معنوية العلاقة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (58) التالي:

جدول (58): اختبار ANOVA بين معدل نسبة التسهيلات الائتمانية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

مستوى الدلالة	F	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	
1370.	2.734	1	1.869	1.869	الإنحدار
		38	6840.	5.470	المتبقي
		39		7.339	المجموع

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تبين من الجدول رقم (58) السابق أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 137. وهي أكبر من القيمة المحدد في الفرضية لذلك فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة التسهيلات الائتمانية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي".

وفيما يلي نموذج معادلة الإنحدار البسيط بين المتغير التابع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل نسبة التسهيلات الائتمانية:

جدول (59): نموذج معادلة الإنحدار البسيط بين نسبة التسهيلات الائتمانية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

المتغير	المعامل	Std. Error	قيمة (T)
الثابت	0.020	0.263	0.078
نسبة التسهيلات الائتمانية	-0.432	0.262	-1.653

وهكذا فإن المعادلة هي:

$$Y = -X \cdot 0.432 + 0.020$$

حيث Y = الناتج المحلي الإجمالي

X = نسبة التسهيلات الائتمانية

ولتفسير قوة العلاقة بين نسبة التسهيلات الائتمانية ومعدل النمو في الناتج المحلي

الإجمالي الجدول التالي يبين قيم R square, R

جدول (60): قيم R و R Square للعلاقة ما بين نسبة التسهيلات الائتمانية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	P
8260.	1620.	2550.	5050.	1370.

وهذا يعني أن المتغير المستقل (نسبة التسهيلات الائتمانية) ليس له علاقة بالمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي).

الفرضية (15): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة الائتمان الاستهلاكي ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

تبحث هذه الفرضية في العلاقة ما بين نسبة الائتمان الاستهلاكي (RCC) ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، حيث استخدم الباحث معادلة معامل الارتباط بيرسون لتوضيح العلاقة ما بين المتغيرين ومعادلة تحليل الانحدار لفحص هذه الفرضية على اعتبار المتغير التابع هو معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل هو نسبة الائتمان الاستهلاكي.

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة الائتمان الاستهلاكي ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي"، استخدم اختبار ANOVA للتحقق من معنوية العلاقة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (61) التالي:

جدول (61): اختبار ANOVA بين معدل نسبة الائتمان الاستهلاكي ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

مستوى الدلالة	F	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	
210.0	8.214	1	3.718	3.718	الإنحدار
		38	4530.	3.621	المتبقي
		39		7.339	المجموع

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تبين من الجدول رقم (61) السابق أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.021. وهي أقل من القيمة المحدد في الفرضية لذلك فإننا نرفض صحة الفرضية ونقول انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة الائتمان الاستهلاكي ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي".

وفيما يلي نموذج معادلة الإنحدار البسيط بين المتغير التابع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل نسبة الائتمان الاستهلاكي:

جدول (62): نموذج معادلة الإنحدار البسيط بين نسبة الائتمان الاستهلاكي ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

المتغير	المعامل	Std. Error	(T) قيمة)
الثابت	0.035	0.214	0.165
نسبة الائتمان الاستهلاكي	-0.651	0.227	-2.866

وهكذا فإن المعادلة هي:

$$Y = -X * 0.651 + 0.035$$

حيث Y = الناتج المحلي الإجمالي

X = نسبة الائتمان الاستهلاكي

ولتفسير قوة العلاقة بين نسبة الائتمان الاستهلاكي ومعدل النمو في الناتج المحلي

الإجمالي الجدول التالي يبين قيم R square, R

جدول (63): قيم R و R Square للعلاقة ما بين نسبة الائتمان الاستهلاكي ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	P
6720.	4450.	5070.	7120.	0.012

وهذا يعني أن المتغير المستقل (نسبة الائتمان الاستهلاكي) يفسر 50.7% من تباين

المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والباقي تفسرها متغيرات مستقلة أخرى.

3) استخدام نموذج الانحدار المتعدد Multiple Regression

ولفحص النتائج المرتبطة بنموذج الدراسة الرئيسي الذي يوضح العلاقة ما بين جميع

المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، استخدم الباحث معادلة الانحدار المتعدد لجميع المتغيرات

التي شملها النموذج وهي كما يلي:

$$GDP=a+b_1(BA)+b_2(RDL)+b_3(RLB)+b_4(RCFVES)+b_5(RCC)+b_6(ER)+b_7(B$$

$$D)+b_8(DC)+b_9(ICF)+b_{10}(TBILS)+b_{11}(NIM)+b_{12}(RLD)+C_1(RGE)+$$

$$C_{15}(PG)+ C_3(IR)+e$$

جدول (64): نموذج معادلة الانحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة ومعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي

P	(T) قيمة)	Std. Error	المعامل	
0.143	0.102	0.229	0.012	RGE
0.099	0.189	0.433	0.003	PG
0.044	0.299	0.422	0.351	BA
0.822	0.988	0.202	0.033	RDL
.0566	0.877	0.311	0.009	RLB
0.143	0.338	0.255	0.024	IR
0.391	0.561	0.810	0.017	BD
0.143	0.672	0.159	0.029	DC
0.021	0.266	0.622	0.298	ICF
0.626	0.277	0.711	0.006	TBILS
0.009	0.344	0.242	0.277	NIM
3230.	0.723	0.561	0.037	ER
0.011	0.782	0.299	0.288	RLD
0.032	0.422	0.086	0.251	RCFVES
0.266	0.102	0.719	0.062	RCC

استخدم الباحث اختبار ANOVA للتحقق من معنوية العلاقة لنموذج الانحدار المتعدد الخاص بجميع المتغيرات المستقلة لفحص مدى أثرها على المتغير التابع وكانت النتيجة كما في الجدول التالي:

جدول (65): اختبار ANOVA بين جميع المتغيرات المستقلة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في نموذج الانحدار المتعدد

مستوى الدلالة	F	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	
0.031	7.114	1	3.421	4.188	الانحدار
		38	750.	3.151	المتبقي
		39		7.339	المجموع

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

تبين من الجدول رقم (65) السابق أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.031. وهي أقل من القيمة المحدد في مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية المتغيرات التي المستقلة التي شملها نموذج الانحدار المتعدد ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

ولتفسير قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة التي شملها نموذج الانحدار ومعدل النمو في

الناتج المحلي الإجمالي الجدول التالي يبين قيم R square, R

جدول (66): قيم R و R Square للعلاقة ما بين المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار المتعدد ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	P
0.710	4450.	0.801	0.816	150.1

وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة التي شملها نموذج الانحدار المتعدد تفسر 80.1% من تباين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والباقي تفسرها متغيرات مستقلة أخرى.

واعتماداً على النتائج الواردة في الجدول السابق يمكننا صياغة نموذج الدراسة كما يلي:

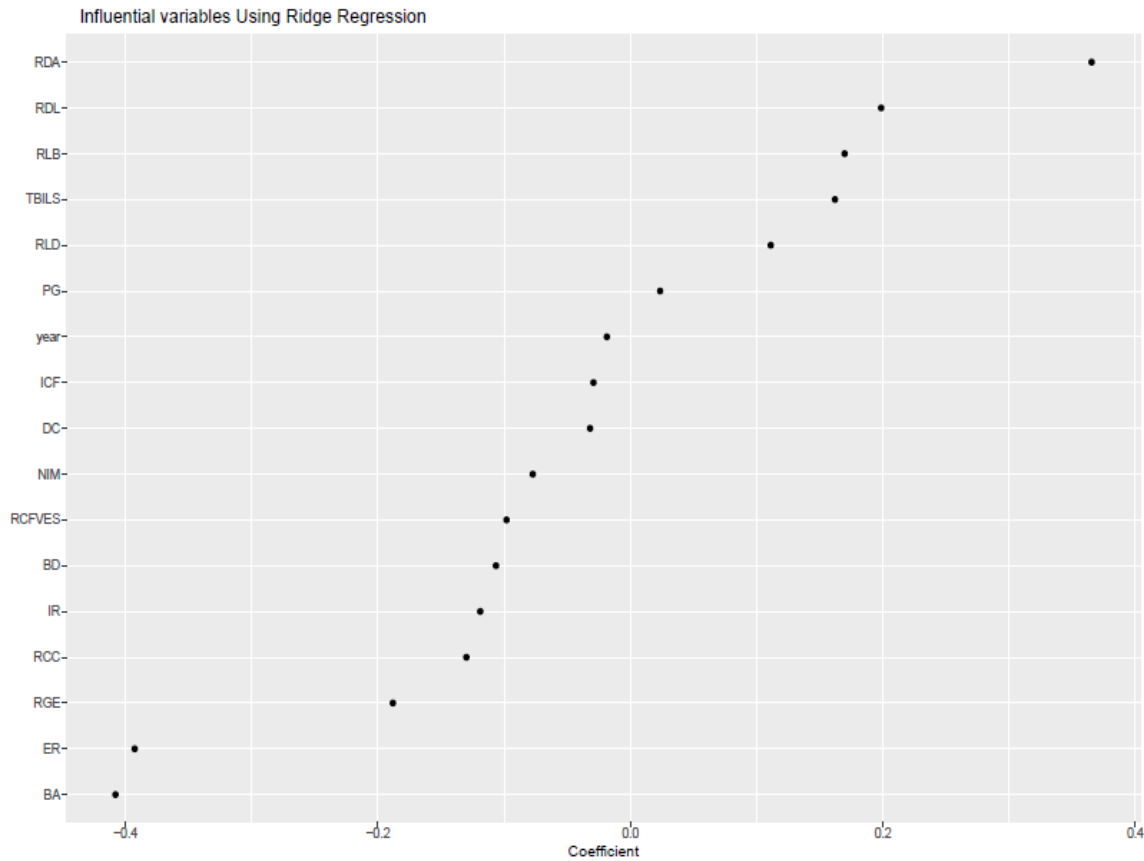
$$\text{GDP} = .351(\text{BA}) + .033(\text{RDL}) + 0.009(\text{RLB}) + .251(\text{RCFVES}) + .062(\text{RCC}) + .037(\text{ER}) + .017(\text{BD}) + .029(\text{DC}) + .298(\text{ICF}) + .006(\text{TBILS}) + .277(\text{NI}) + .288(\text{RLD}) + .012(\text{RGE}) + .003(\text{PG}) + .024(\text{IR})$$

وبعد الاطلاع على العلاقة ما بين متغيرات الدراسة والتي اشتملت عليها طرق الدراسة السابقة، سيتم التأكد من النتائج التي تم الحصول عليها في النماذج السابقة (Verification tests) والتي لم يتم فيها استثناء بعض المتغيرات التي يوجد بينها معامل ارتباط مرتفع نسبياً، حيث ان وجود ارتباط مرتفع بين متغيرين يدل على انهما يقيسان نفس الشيء، وهنا يكون قرار اختيار المتغير الذي سيتم استبعاده مبني على فهم الباحث لطبيعة الموضوع والمتغيرات، وبدلاً من الاعتماد على فهم الباحث سوف يتم استخدام الطرائق المتحيزة في التقدير والتي تستخدم لمعالجة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة بدون وجود تدخل من حيث تقدير الباحث في اختيار متغيرات واستثناء اخرى متمثلة في:

أ- طريقة الانحدار الحرفي Ridge Regression

نموذج انحدار Ridge هو طريقة لإنشاء نموذج مقلص parsimonious عندما يتجاوز عدد المتغيرات المستقلة عدد المشاهدات، أو عندما يكون هنالك ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة.

ومن خلال هذا النموذج استطاع الباحث تمثيل العلاقة ما بين المتغيرات اعتماداً على نموذج ريدج كما في الشكل التالي:



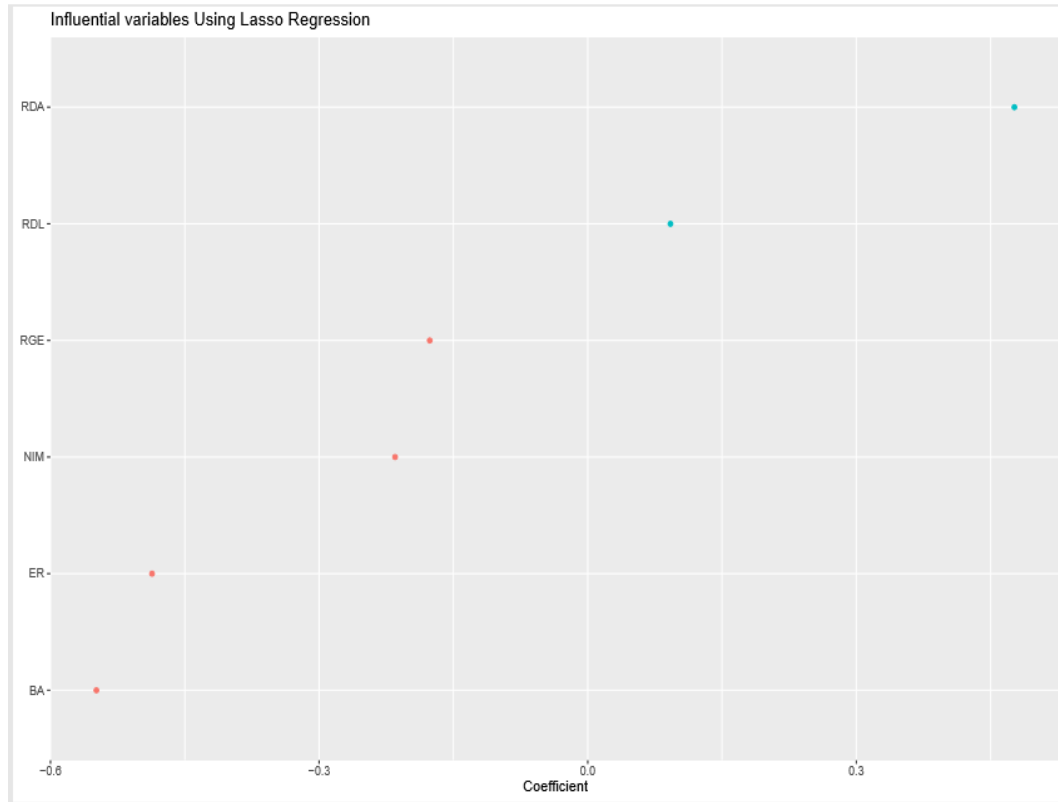
شكل (11): العلاقة ما بين متغيرات الدراسة اعتماداً على اختبار ريدج

وبناء على النتائج تم اختيار المتغيرات التالية (أصول البنك (BA)، نسبة المصارف المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (RLB)، التسهيلات الائتمانية غير المباشرة (ICF)، صافي هامس الفائدة (NIM)، التوظيفات الخارجية (ER)، نسبة التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة (RCFVES)).

ب- طريقة انحدار الانكماش Lasso Regression

انحدار لاسو هو نوع من الانحدار الخطي الذي يستخدم طريقة الانكماش الذي يتم من خلاله تقليص قيم البيانات باتجاه نقطة مركزية مثل الوسط الحسابي، يشجع هذا الاختبار النماذج ذات القيم البسيطة المتناثرة، يعد هذا النوع من الانحدار مناسباً تماماً للنماذج التي تعرض مستويات عالية من الخطوط المشتركة أي من الارتباط الخطي المتعدد، وبالتالي يشير هذا الاختبار إلى قيم الانكماش والانتقاص المطلق الأقل.

واعتماداً على نتائج الدراسة السابقة استطاع الباحث تمثيل العلاقة ما بين المتغيرات اعتماداً على نموذج لاسو كما في الشكل التالي:



شكل (12): العلاقة ما بين متغيرات الدراسة اعتماداً على اختبار لاسو

ويوضح الجدول التالي المعاملات الخاصة بالمتغيرات المستقلة النهائية المرتبطة بعلاقة طردية مع المتغير التابع لتحديد العلاقة ما بين المتغيرات بعد اعطائه افضل النتائج مقارنة بالنماذج الأخرى المذكورة، وهي كما يلي:

جدول (67): نموذج معادلة الإنحدار النهائي للدراسة

المتغير	المعامل	Std. Error	(T) قيمة)
أصول البنك	1.015	0.087	0.179
نسبة المصارف المحلية	-0.9122	0.129	-7.02
التسهيلات الائتمانية غير المباشرة	0.524	0.080	6.52
صافي هامش الفائدة	0.254	0.086	2.95
التوظيفات الخارجية	-0.821	0.119	-6.89
نسبة التسهيلات الائتمانية	0.541	0.057	-9.94

وبالتالي تصبح العلاقة ما بين المتغيرات السابقة موضحة في المعادلة التالية:

$$GDP = 1.015 (BA) - 0.912(RLB) + 0.524 (ICF) + 0.254(NIM) - 0.821 (ER) + 0.541(RCFVER) + \varepsilon$$

ومن خلال المعادلة السابق يتضح لنا ما يلي:

- وجود علاقة طردية ما بين المتغير التابع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وكل من أصول البنك، التسهيلات الائتمانية غير المباشرة، هامش الفائدة، القروض المحلية للمقيم.

- وجود علاقة عكسية ما بين المتغير التابع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وكل من المتغيرات نسبة المصارف المحلية، والتوظيفات الخارجية.

وأظهرت النتيجة وجود دلالة احصائية على صحة العلاقة ما بين المتغيرات المتمثلة بأصول البنك (BA)، نسبة المصارف المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (RLB)، التسهيلات الائتمانية غير المباشرة (ICF)، صافي هامش الفائدة (NIM)، التوظيفات الخارجية (ER)، نسبة التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة (RCFVES)، وتأثيرها على المتغير التابع (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي).

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

1.5 النتائج

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور القطاع المصرفي الفلسطيني في النمو الاقتصادي وذلك من خلال الحصول على البيانات المالية المصرفية من المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية والبالغ عددها (15) ومقارنتها مع بعضها البعض، وقد خرجت الدراسة بعدة نتائج أبرزها:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين النفقات الحكومية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أصول البنك ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة القروض المحلية (للمقيم) ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي
5. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة المصارف المحلية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي
6. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة التسهيلات الائتمانية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي
7. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة الائتمان الاستهلاكي ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي

8. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين معدل التضخم ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي
9. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الودائع المصرفية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي
10. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة الائتمان المباشر المقدم من البنك ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي
11. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التسهيلات الائتمانية غير المباشرة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي
12. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين استثمارات البنك في الأوراق المالية المحلية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي
13. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين صافي هامش الفائدة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي
14. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تأثير التوظيفات الخارجية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي
15. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة القروض إلى الودائع ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي
16. وجود علاقة طردية ما بين المتغير التابع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وكل من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة.
17. وجود علاقة عكسية ما بين المتغير التابع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وكل من المتغيرات أصول البنك، نسبة القروض المحلية، نسبة المصارف المحلية، الودائع

المصرفية، التسهيلات الائتمانية غير المباشرة، استثمارات البنك في الأوراق المالية المحلية، صافي هامش الفائدة، تأثير التوظيفات الخارجية.

18. وجود علاقة طردية ما بين المتغير التابع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وكل من نسبة المصارف المحلية، معدل التضخم، ونسبة القروض إلى الودائع.

19. وجود علاقة عكسية ما بين المتغير التابع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وكل من المتغيرات النفقات الحكومية، أصول البنك، نسبة القروض المحلية، صافي هامش الفائدة، تأثير التوظيفات الخارجية.

20. وجود علاقة طردية ما بين المتغير التابع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وكل من أصول البنك، نسبة القروض المحلية، نسبة المصارف المحلية، استثمارات البنك في الأوراق المالية المحلية، صافي هامش الفائدة، نسبة القروض إلى الودائع.

21. وجود علاقة عكسية ما بين المتغير التابع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وكل من المتغيرات نسبة التسهيلات الائتمانية، ونسبة الائتمان الاستهلاكي.

2.5 التوصيات

يوصي الباحث بما يلي:

1. ضرورة توجيه الائتمان المحلي إلى استثمارات منتجة في الفترة طويلة الأجل.
2. ضرورة تركيز القطاع المصرفي في منح الائتمان على المشاريع الانتاجية لتحقيق نمو مستدام وليس التركيز فقط على القروض الاستهلاكية.
3. ضرورة استمرار القطاع المصرفي في منح الائتمان إلى كل القطاعات نظرا لاجابية تأثير الائتمان على النمو الاقتصادي.

4. حشد جهود المؤسسات المالية وذلك لموائمة التغيرات القادمة والذي يمكن أن يأخذ اتجاهين: أولاً زيادة رؤوس الأموال بالتمويل الداخلي والخارجي أو من خلال الإنتاج، وثانياً تطوير الخدمات المصرفية القائمة أو استحداث خدمات مصرفية جديدة.
5. ضرورة مراقبة تقلبات أسعار الفائدة على القروض من قبل سلطة النقد نظراً لسلبية تأثيرها على النمو الاقتصادي.
6. الاهتمام ببرامج الإصلاح الهيكلي وربطه مع البرامج المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي والمالي.
7. العمل على زيادة فروع المصارف في المناطق الريفية لتعزيز إمكانية زيادة منح التسهيلات الائتمانية مما سينعكس إيجابياً على زيادة حجم التسهيلات الممنوحة للاقتصاد وبالتالي دفع عجلة النمو.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

- احمد، عبد الرحمن (2006). **اقتصاديات النقود والبنوك**. الدار الجامعية، مصر.
- آل شبيب، دريد (2012). **إدارة البنوك المعاصرة**. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
- بكري، كامل (1988). **التنمية الاقتصادية**. دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- توماس، ماير، اس، دوسينبري، زد، البير (1996). **النقود والبنوك والاقتصاد**. دار المريخ، المملكة العربية السعودية.
- الجبوري، يعرب (2014). **دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار: دراسة فقهية تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في الأردن**. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
- الجعفري، محمود (2002). **السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة**. ماس، فلسطين.
- الجعفري، وآخرون (2003). **قطاع الخدمات الفلسطيني ودوره في عملية التنمية الاقتصادية**. ماس، فلسطين.
- جمال، ناجي (2002). **المحاسبة والعمليات المصرفية**. مجد: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
- الجمال، هشام (2007). **دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي دراسة مقارنة**. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- الجنابي، هيل (2015). **إدارة البنوك التجارية والأعمال المصرفية**. دار وائل، عمان.
- حجير، محمد (2005). **السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية**. دار الثقافة للنشر، عمان.

- الحلاق، (2011). النقود والبنوك والمصارف المركزية. دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن.
- حماد، طارق (2003). اندماج وخصخصة البنوك. الدار الجامعية، الإسكندرية.
- الخضيرى، محسن (2007). الاندماج المصرفي: المنهج المتكامل لاكتساب البنوك والمصارف
اقتصاديات الحجم والسعة والنطاق والفاعلية في عالم الكيانات البنكية العملاقة وتحقيق
ضرورات التكيف مع متطلبات العولمة. الدار الجامعية، الإسكندرية.
- خلف، فليح (2006). التنمية والتخطيط الاقتصادي. جدار للكتاب العالمي، عمان.
- السريتي، محمد، غزلان، محمد (2010). اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية. رؤية،
الإسكندرية.
- السعودي، جميل (1999). أساسيات في الجهاز المالي: المنظور العلمي. دار وائل، عمان.
- السمهوري، محمد (2012). اقتصاديات النقود والبنوك. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
- شاهين، محمد (2018). الاقتصاد المعرفي وأثره على التنمية الاقتصادية للدول العربية. ط1،
م1، دار حمثرا للنشر والترجمة، القاهرة.
- الشراح، رمضان (1989). البنوك المتخصصة ودورها في تحقيق وتمويل مشاريع التنمية
الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي. مكتبة الفلاح، الكويت.
- الصائغ، نبيل (2018). الائتمان المصرفي. ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الصيرفي، محمد (2006). إدارة البنوك. دار المناهج للنشر، عمان.
- الصيرفي، محمد (2007). إدارة المصارف. ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.
- عبد الحميد، عبد المطلب (2002). البنوك الشامل عملياتها وإداراتها. الدار الجامعية، مصر.
- عبد الرحيم، محمد (2008). اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي. مؤسسة شباب
الجامعة، الإسكندرية.

عبد اللطيف، بن سانية مصطفى (2014). دراسات في التنمية الاقتصادية. ط1، حسن العصرية للطباعة والنشر، بيروت.

عبد الله، خبابة، مبارك، بلاطة (2010). أساسيات في الاقتصاد العام. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

عجمية، وآخرون (2003). التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية. قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

العسل، إبراهيم (2006). التنمية في الفكر الإسلامي - مفاهيم - عطاءات - معوقات - أساليب. ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت.

العلمي، مهدي (2018). الرقابة الحكومية على البنوك التجارية. دار الابتكار، عمان.

علي، أحمد (1998). دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة.

علي، عبد المنعم (1998). دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

عوض، علي (2008). عمليات البنوك من الوجهة القانونية. دار النهضة العربية، القاهرة.

فهد، نصر (2009). اثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية. دار صفاء، عمان.

ماس (2008). آثار تطبيق قانون المصارف الفلسطينية على أداء القطاع الخاص. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، فلسطين.

مجيد، ضياء (2006). اقتصاديات النقود والبنوك. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

مرار، رابح (2016). تحليل الارتباطات بين المؤشرات المصرفية الكلية ومؤشرات النمو الاقتصادي على المستويين الكلي والقطاعي في دولة فلسطين المحتلة.

المقداد، محمد (2016). التنمية الاقتصادية والبشرية. منشورات جامعة دمشق، دار الملايين، دمشق.

مكحول، باسم (2002). دور قطاع الإنشاءات والإسكان في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، ماس، فلسطين.

منيعم، جعفر (2006). الاستثمار المالي وتحليله. دار جامعة عدن، عدن.

ناصر، (2000). التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية. جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، الإسكندرية.

النصر، سعيد (2000). دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء: دراسة تطبيقية تحليلية. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

نصر، محمد (2002). دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله.

الرسائل الجامعية

أبو شيخة (2016). أثر مسموعات العميل على قرار منح التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين. جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

الأسرج، حسين (2002). دور سوق الأوراق المالية في تنمية الادخار في مصر. جامعة الزقازيق، فرع بنها، مصر.

باكير، عدلي (2008). التنمية الاقتصادية الفلسطينية: تجربة حدية واعتبارات إستراتيجية. جامعة القدس المفتوحة، نابلس.

حابس، ايمان (2011). دور التحليل المالي في منح القروض. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

الحاج، عمار (2017). المحددات الاقتصادية للاذخار المحلي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1970-2015). جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

حسونة، فاطمة (2009). أثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية. جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

حمزة، حسن (2015). الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي. جامعة الكوفة، العراق.

خلف الله، وديع (2017). السياسة المالية ودورها في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر (1990-2015). جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

الخليل، جاسر (2004). أثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية على الاستثمار الخاص في فلسطين. جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

زايدة، دعاء (2006). التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني - دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة. الجامعة الإسلامية، غزة.

الزهران، زغاشو (2014). إشكالية القروض المتعثرة دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي - وكالة قسنطينة 50. جامعة قسنطينية، الجزائر.

سليمان، عمران (2016). دراسة اقتصادية للعلاقة السببية بين الادخار والاستثمار في الجزائر للفترة (1944-2014). جامعة أم البواقي، الجزائر.

شريف، عروم (2015). محددات الادخار والاستثمار. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

شهناز، حلحال، وسام، أيت (2016). دور البنوك في التنمية الاقتصادية. جامعة عبد الرحمن ميرة، الجزائر.

صانوري، اسعد (2017). مدى تأثير التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج على أداء الحكومة الفلسطينية. جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

عبد الحق، بوعفار (2015). التمويل المحلي والتنمية المحلية في الجزائر. جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

عقيل، فهد (2015). التنمية الاقتصادية عند علماء المسلمين. الجامعة الإسلامية، غزة

عيسى، أمجد (2004). السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين. جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

الفرا، مرام (2012). دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية (1995-2011). الجامعة الإسلامية، غزة.

المشهرراوي، أحمد (2003). تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين. الجامعة الإسلامية، غزة.

ناجي، حليلة (2016). دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، وكالة بسكرة. جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

اليقين، خلادي (2012). دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية. جامعة الجزائر، الجزائر.

ثانياً: المجالات والمنشورات

أمين، دبيري، (2013). العوامل المؤثرة على الادخار العائلي في الجزائر. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، ع10، الجزائر.

بكر، احمد (2016)، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي. منشورات مؤسسة النقد العربي السوري.

دائرة الإحصاء الفلسطيني (2016). أداء الاقتصاد الفلسطيني 2016، رام الله، فلسطين.

دائرة الإحصاء الفلسطيني (2017). أداء الاقتصاد الفلسطيني 2016، رام الله، فلسطين.

دراسة مقارنة بين البنوك الوطنية والأجنبية. جامعة تعز، اليمن.

زعر، عبد المعطي (2005) التجارة الخارجية الفلسطينية واقعها وآفاقها المستقبلية، وزارة الاقتصاد الفلسطينية، دائرة الإحصاء، فلسطين.

سعيد، عبد السلام (2006). تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ع11، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

شاهين، علي (2006)، دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من 13-15 فبراير 2006.

عبد الكريم، نصر (2018). أساليب تحفيز توجيه الإقراض نحو القطاعات الإنتاجية، ماس، فلسطين.

العبيدي، إبراهيم (2011). الادخار: مشروعيته وثمراته. ط1، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، إدارة البحوث، دبي.

العريقي، بسيم (بدون سنة نشر). أداء البنوك العاملة في اليمن ودورها في التنمية الاقتصادية. عط الله، محمد (2014). استعدادات سلطة النقد الفلسطينية لإصدار عملة وطنية. سلطة النقد الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

العلي، احمد (2012). العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة (دراسة تطبيقية على بعض المصارف التجارية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م28، ع2، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

عودة، سيف (2011). دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، رام الله.

القزاز، نبيل (2011). أنواع التسهيلات المصرفية. منشورات الاقتصادي، الإمارات.

ماس (2011). أعباء الانقسام الداخلي على أداء القطاع الخاص وسبل تخفيفها. رام الله، فلسطين.

مركز التجارة الفلسطيني (2017). التقرير السنوي 2017. رام الله، فلسطين.

المناصير، علي، والكساسبة، وصفي (2009) "الأزمة المالية العالمية حقيقتها، أسبابها، تداعياتها، وسبل العلاج، جامعة الزرقاء الخاصة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن

منشورات الجامعة الإسلامية - غزة (2011). أساسيات في إدارة المصارف. الجامعة الإسلامية، غزة.

منشورات سلطة النقد الفلسطينية (2008). التقارير السنوية 2008، رام الله، فلسطين.

منشورات سلطة النقد الفلسطينية (2009). التقارير السنوية 2009، رام الله، فلسطين.

منشورات سلطة النقد الفلسطينية (2010). التقارير السنوية 2010، رام الله، فلسطين.

منشورات سلطة النقد الفلسطينية (2011). التقارير السنوية 2011، رام الله، فلسطين.

منشورات سلطة النقد الفلسطينية (2012). التقارير السنوية 2012، رام الله، فلسطين.

منشورات سلطة النقد الفلسطينية (2013). التقارير السنوية 2013، رام الله، فلسطين.

منشورات سلطة النقد الفلسطينية (2014). التقارير السنوية 2014، رام الله، فلسطين.

منشورات سلطة النقد الفلسطينية (2015). التقارير السنوية 2015، رام الله، فلسطين.

منشورات سلطة النقد الفلسطينية (2015). المرساة الفلسطينية، ع8، رام الله، فلسطين

منشورات سلطة النقد الفلسطينية (2016). التقارير السنوية 2016، رام الله، فلسطين.

- منشورات سلطة النقد الفلسطينية (2017). التقارير السنوية 2017، رام الله، فلسطين.
- منشورات سلطة النقد الفلسطينية (2018). التقارير السنوية 2018، رام الله، فلسطين.
- منشورات سلطة النقد الفلسطينية (2020). التقارير السنوية 2020، رام الله، فلسطين.
- منشورات سلطة النقد الفلسطينية (2012). التقارير السنوية 2012، تقارير الاستقرار المالي، رام الله، فلسطين.
- منشورات سلطة النقد الفلسطينية (2017). المرساة الفلسطينية، ع13، رام الله، فلسطين.
- منشورات سلطة النقد الفلسطينية، المنجزات والتطلعات المستقبلية للفترة 2008-2014، 2015، رام الله، فلسطين.
- منشورات سلطة النقد الفلسطينية، تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2017، 2016، رام الله، فلسطين.
- منشورات سلطة النقد الفلسطينية، تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2017، 2016، رام الله، فلسطين.
- منشورات سلطة النقد الفلسطينية، تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2019، 2018، رام الله، فلسطين.
- المهاني، محمد خالد (1999) سياسة ادارة الدين العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، المجلد 1، عدد 2، دمشق
- المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني (2017). محاسبة 1. الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج المملكة العربية السعودية.
- نعيم، معتز (1999). النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترابط وثيق وعلاقات متبادلة، مجلة جامعة دمشق، م15، ع1.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

NJINYAM, Marius, (2011), **Assessing the Role of Commercial Banks on Economic Growth in Cameroon**, University of Buea, Cameroon.

OMANKHANLEN, ALEX, (2011), **The Role of Banks in Capital Formation and Economic Growth: The Case of Nigeria**, Covenant University, Nigeria.

رابعاً: المواقع الالكترونية

بدير، محمود (2018). **الإشاعات تصعد بالائتمان في الكويت لأعلى مستوى في ربع قرن**. موقع العربي الجديد.

دنيا الوطن (2009). **سلطة النقد الفلسطينية تصدر تعليمات جديدة بخصوص كل أنواع الائتمان المقدم من البنوك التجارية والإسلامية**. رام الله - فلسطين.

وكالة وطن (2018). **التوظيفات الفلسطينية في الخارج تزيد 1.4 عن الاستثمار الخارجي في فلسطين**. رام الله، فلسطين.

وكالة وفا (2018). **الإحصاء: التوظيفات الفلسطينية في الخارج تزيد 1.4 عن الاستثمار الخارجي في فلسطين**. رام الله، فلسطين.

**An- Najah National University
Faculty of Graduates Studies**

Role of Palestinian Banking Sector on Economic Growth

**By
Ra'ed Shbib**

**Supervised By
Dr. Khaled Zaidan
Dr. Shatha Qamheih**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master of Tax Disputes in the
Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University,
Nablus, Palestine.**

2020

Role of Palestinian Banking Sector on Economic Growth

By

Ra'ed Shbib

Supervised By

Dr. Khaled Zaidan

Dr. Shatha Qamheih

Abstract

This study aimed to identify the role of the Palestinian banking sector in economic growth through obtaining banking financial data from banks operating in the Palestinian territories, and the study community will be from the Palestinian banking sector where fifteen banks formed the study sample, the necessary data were collected from financial reports Audited annual reports for each bank in addition to the reports of the Association of Banks in Palestine and the annual reports issued by the Palestinian Monetary Authority, where these data covered the time period between the year 2008 until 2017 and the regression analysis method was used.

The study found that there is a statistically significant relationship at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) between government expenditures and the rate of growth in gross domestic product, and the presence of an inverse relationship between the dependent variable, the growth rate in GDP and each of the variables of the bank's assets, the ratio of local loans, the proportion Local banks, ratio of local assets, bank deposits, indirect credit facilities, bank investments in local securities, net interest margin, impact of foreign investments.

At the end of the study, the researcher recommended several recommendations, most notably: The need to direct local credit to productive investments in the long-term period. And intensify the efforts of the Palestinian Monetary Authority to build a secure banking system by applying international standards for the banking sector, the most important of which is the disclosure of its financial information. And interest in attracting foreign investments, by developing a culture of investment in the Palestine Stock Exchange